نموذج ترخيص

أنا الطالب : يوسف أوكتان أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي و عنوانها:

أثر عقوبة الإعدام في القرار الجزائي عند الشيعة الإثني عشرية

ولذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: يوسف أوكتان

التوقيع:

التاريخ: ١٤ / ٤ / ٢٠١٦

اثر عقيدة الإمامة في النقد الحديثي عند الشيعة الإثنى عشرية

إعدد
يوسف أوكتان

المشرف
الدكتور نماء البنا

قدمت هذة الرساله استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث

كلية الدراسات العليا
الجامعة الاردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

آذار/2016

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة: بعنوان (أثر عقيدة الإمامة في النقد الحديثي عند الشيعة الإثني عشرية) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتورة نماء محمد البنا / مشرفاً أستاذ مشارك – حديث – أصول الدين	.....
الدكتور زياد سليم عيد العبادي / عضواً أستاذ مشارك – حديث – أصول الدين	.....
الدكتور علاء الدين محمد عدوي / عضواً أستاذ مساعد – حديث – أصول الدين	.....
الدكتور أحمد عبد الله أحمد / عضواً خارجياً أستاذ مساعد – حديث – جامعة العلوم الاسلامية العالمية	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ .....

الإهداء

إلى الذين أرسيا في حياتي حب العلم فأفاضا عليّ من حبهما وتشجيعهما لأُحبَّه

إلى الحنونين.. أمي وأبي

إلى التي دفعت راحتها ثمناً لنجاحي وأخفت أمانيها لأحقق أمانيّ

إلى العظيمة رفيقة دربي.. زوجتي

إلى من أشدّ بهم أزري وأشتاق لهم في جهري وسري

إلى أحبائي.. إخوتي

إلى الذين يرومون كشف الحق مجدّين في ذلك آناء الليل وأطراف النهار، في حلهم وترحالهم، فيبذلون فيه أيما جهد.

إلى رافعي لواء الحق.. طلبة العلم

شكر وتقديم

لا بد يرفع الشكر لكل من أنار الطريق، ووذلّل الصعاب، وخفّف العبء، وإن كان من شكر لكل هذا فهو لأستاذتي ودكتورتي نماء محمد البنا التي لم تأل جهدا في الإغراق عليّ به ما تيسر من علمها وخبرتها، وإني لا أزال أذكر تلك الساعات التي جمعتنا فناقشنا فيها الواضح والمخفي، والعظيم والدقيق في هذا الرسالة، فلها كل الشكر والوفاء.

لا ينسى قلمي أن يخط الشكر للأساتذة الذين ناقشوني في عمل هذا فأضافوا له السمينة وأزالوا منه الغثة، فلله درّهم، وأعظم بهم من علماء أجلاء.

وإذا كان لرد الجميل وجوها واشكالا فانّ احسنها أن ارد الجميل للشخص الذي حمل عبئي، فلم ينأ به واحتمل ناري فاحالها بردا وسلاما إلى دكتورتي عزيزة ساجدة سالم أبو سيف.

وقد أُثر في الأثر أن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، وما نحن من الذين ينكرون الفضل لا سيما فضل اللذين أثروا في هذا العمل بآرائهم وأفكارهم وساهموا بأوقاتهم وجهودهم ليظهر هذا العمل بأتم مظهر وأتقنه وذلك في كل بلد زرته من أجل إتمام رسالتي فلهم من جزيل الشكر.

ولشموس العلم والمعرفة الذين أزالوا عني برد الحيرة وبدّدوا الخوف من سلوك طريق العلم الذين ما فتئوا يمهدون لنا الطريق و

يحطمون صخرا ما أُلبس علينا أساتذتي وأستاذاتي في كلية الشريعة حفظهم الله وجعلهم ذخرا لهذه الأمة، لهم جميعا أتقدم بوافر شكري وتقديري وامتناني لكل ثانية من وقتكم الثمين فجزاكم الله خير عنا كل خير.

فهرس المحتويات

قرار لجنة المناقشة **ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.**

الإهداء ج

شكر وتقديم د

الملخص ح

المقدمة 1

الفصل التمهيدي: مفردات الدراسة وأهمية عقيدة الإمامة عند الشيعة 6

المبحث الأول: التعريف بمفردات الدراسة 7

المطلب الأول: تعريف الإمامة 8

المطلب الثاني: النقد الحديثي 11

المبحث الثاني:الشيعة ونشأته وأهمية عقيدة الإمامة 14

المطلب الأول: تعريف مصطلح الشيعة 14

المطلب الثاني: نشأة التشيع 20

المطلب الثالث: أهمية عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية 26

الفصل الأول: أثر عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية في التعامل مع السنّة 30

المبحث الأول: أثر عقيدة الإمامة في تكوين مفهوم السنّة عند الشيعة الإمامية 31

المطلب الأول: تعريف السنة عند الشعية الإمامية 31

المطلب الثاني: كيفية الرواية عند الشيعة 34

المبحث الثاني: أثر عقيدة الإمامة في تدوين الحديث عند الشيعة الإمامية 36

المطلب الأول:بداية تدوين الحديث عند الشيعة الإمامية 36

المطلب الثاني: أقوال الأئمة ومؤلفاتهم 38

المبحث الثالث: المصنّفات الحديثية الأولى عند الشيعة وكيفية تشكّلها 43

المطلب الأول: الأصول الأربعمائة عند الشيعة وتكونها 44

المطلب الثاني: عرض الحديث على الأئمة 48

المبحث الرابع: منهجية التعامل مع السنة بين الإخباريين والأصوليين عند الشيعة الإمامية 54

المطلب الأول: الإخباريون وموقفهم من المرويات 55

المطلب الثاني: الأصوليون وموقفهم من المرويات 59

المطلب الثالث:الفروق المنهجية بين الأخباريين والأصوليين 61

الفصل الثاني:أثر عقيدة الإمامية في علم الرجال والجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية 65

المبحث الأول: ضرورة وجود المعصوم في سند الحديث 67

المطلب الأول:العامل الخارجي في ضرورة وجود المعصوم في سند الحديث 67

المطلب الثاني: العوامل الداخلية في ضرورة وجود المعصوم في سند الحديث 69

المبحث الثاني: أثر عقيدة الإمامة في تطور علم الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية 73

المطلب الأول: نشأة الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية 73

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من الحاجة إلى علم الرجال 77

المطلب الثالث: المصادر الأصلية لكتب الرجال عند الشيعة الإمامية ومناهجها 80

المطلب الرابع: حقيقة علم الرجال وكتبه عند الشيعة الإمامية 84

المبحث الثالث:أثر عقيدة الإمامة في توثيق الرواة وتجريحهم 85

المطلب الأول: في توثيق الرواة 85

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من أصحاب رسول الله ﷺ 100

المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من الرواة غير الإماميين 104

المبحث الرابع: أثر عقيدة الإمامة على ألفاظ الجرح والتعديل 110

المطلب الأول: ألفاظ التعديل والمدح المتأثرة بعقيدة الإمامة 111

المطلب الثاني: ألفاظ الذم والقدح المتأثرة بعقيدة الإمامة 116

الفصل الثالث: أثر عقيدة الإمامة في تصحيح الحديث وتضعيفه 116

المبحث الأول: نشأة علم الدراية عند الشيعة الإمامية 120

المطلب الأول: نشأة علم مصطلحات الحديث عند الشيعة الإمامية 120

المطلب الثاني:تأثير عقيدة الإمامة في تـأخر الشيعة في علم الدراية ونقد ذلك 127

المبحث الثاني: أثر عقيدة الإمامة في تقسيم الأحاديث 127

المطلب الأول: بداية تقسيم الحديث عند الشيعة الإمامية وأسباب تأخرهم في ذلك 130

المطلب الثاني: مراتب الحديث الأربعة عند الشيعة الإمامية 132

المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من العمل بخبر الآحاد 139

المبحث الثالث: موقف الشيعة من الأحاديث المتعارضة 143

المطلب الأول: حل التعارض بالتقية 143

المطلب الثاني: حل التعارض باختيار حديث الراوي الإمامي 144

المطلب الثالث: حل التعارض بالنسخ 144

الخاتمة النتائج 145

التوصيات 147

المصادر والمراجع 148

الملخص باللغة الانجليزية 168

أثر عقيدة الإمامة في النقد الحديثي عند الشيعة الإثني عشرية

إعداد

يوسف أوكتان

المشرف

الدكتور نماء محمد البنا

الملخص

إن هذه الدراسة تهدف إلى الوقوف على أثر عقيدة الإمامة في النقد الحديثي عند الشيعة الإمامية، لأن مصادر الشيعة الإمامية واصولهم تدور على عقيدة الإمامة، من أجل ذلك قامت الدراسة أولاً ببيان الاصطلاحات المتعلقة بعنوان الرسالة، ثم البحث في نشأة الشيعة الإمامية، وتوضيح أهمية عقيدة الإمامة عندهم، ثم قامت الدراسة بالبحث في أثر هذه العقيدة في تعامل الشيعة الإمامية مع السنّة من حيث تدوين الحديث وتشكّل المصادر الحديثية الأولى وتناول الإخباريين والأصوليين للسنة، ومدى تأثير هذه العقيدة في علم الرجال والجرح والتعديل من حيث تطور هذا العلم و توثيق الرواة وتجريحهم و ألفاظ الجرح والتعديل عندهم، كما تناولت الدراسة في الفصل الثالث قضايا تصحيح الحديث وتضعيفه عند الشيعة بعقيدة الإمامة من حيث أثر هذه العقيدة على نشأة علم الدراية وتطوره وتقسيم الأحاديث وطرق حل التعارض عندهم.

ومن خلال هذه الدراسة ظهر جلياً تشكل أقوال الأئمة الإثنى عشرية النسبة الأكبر في المصادر الشيعية مقارنة بأقوال رسول الله ﷺ، لم يبدأ علم الحديث بشكل مستقل عند الشيعة الإمامية إلا بعد القرن العاشر الهجري وذلك بسبب سيطرة الاتجاه الإخباري على الفكر الحديثي عند الشيعة والذي رفض فكرة تعريض أقوال الأئمة المعصومين للنقد، مما أدى إلى تأخر ظهور الاتجاه الأصولي عند الشيعة والذي قام بدوره بتأسيس علم النقد الحديثي عندهم الذي لم يخل من تعصبات مذهبية ظهرت جليا في ألفاظ الجرح والتعديل التي تتوقف على مذهب الراوي بالمقام الأول بغض النظر عن وثاقته، إفراد مرتبة حديثية خاصة للرواة غير الإماميين بغرض تمييز مروياتهم عن مرويات الرواة الإماميين بما يسمى بـ"الحديث الموثق".

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين، وحده لا شريك له، ولا شبيه ولامثيل له، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، والصلاة والسلام على خاتمة الانبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلى ازواجه امهات المؤمنين وصحابته الطيبين والطاهرين اجمعين، أما بعد:

تعدّ السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله، لذا اهتم علماء المسلمين بها قديما وحديثا، وحاولوا أن يميزوا صحيحها من سقيمها، وعلى ذلك وضعوا قواعد خاصة لعلم الحديث يتناول فيها كل ماورد عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

من جانب آخر فقد أشرك علماء الشيعة الإمامية أقوال أئمتهم المعصومين مع أقوال رسول الله كمصدر من مصادر التشريع، تضاهيها في المرتبة والحجية، فقام علماؤهم بوضع قواعد خاصة لعلم الحديث عندهم متأثرين بذلك بعقيدة الإمامة الإثني عشرية التي كان لها هيمنة واضحة وقوية على علم النقد الحديثي عند الشيعة الإمامية.

وفي هذه الرسالة قمت بإظهار أثر هذه العقيدة في منهج الشيعة الإمامية في نقد أحاديثهم والتي كان الأغلب الأعم منها هو أقوال أئمتهم المعصومين، وعلى ذلك نقدت نقدا علميا تأثير هذه العقيدة على منهجهم في نقد الرجال من حيث الجرح والتعديل، ومن حيث تصحيح الأحاديث وتضعيفها عندهم.

مشكلة الدراسة:

عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية من أهم العقائد التي تفصل بين الشيعة وأهل السنة، كذلك هذه العقيدة تشكّل مصدراً أساسياً لعقيدة الشيعة الإمامية، من أجل ذلك نرى أثر أئمتهم في أقسام العلوم الشرعية كافة، وأحد من هذه الاقسام هو علم الحديث الذي يشبه في هيكله العام وشكله الظاهري علم الحديث عند أهل السنة، لكنه يختلف في الأصول والمصادر اختلافاً كليًا، حيث كان لأقوال أئمتهم الحظ الأوفر من التراث الحديثي عندهم.

فكانت هذه الأسئلة التي ستحاول الدراسة الإجابة عليها:

1-) ما عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية وما أهميتها عندهم؟

2-) كيف أثّرت عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية في تعاملهم مع السنة؟

3-) ما أثر عقيدة الإمامة في علم الرجال عند الشيعة الإمامية؟

4-) كيف كان لهذه العقيدة أثر في تصحيح الأحاديث وتضعيفها؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من عدة وجوه:

- الشيعة الإمامية أكبر فرقة بعد أهل السنة في العالم الإسلامي، لذا من اللافت للنظر وجود فروق بين المذهبين، وهو عقيدة الإمامة، التي تسهم بشكل كبير في تشكيل مصادر الأصلية، من أجل ذلك ستبين الدراسة أهميتها عندهم.
- تعد الشيعة الإمامية نفسها أول من وضع قواعد علم الحديث وذلك بعد وفاة النبي ﷺ وفي عهد إمامهم علي رضي الله عنه، وستبين الدراسة مدى صحة هذا الادعاء عند الشيعة الإمامية، وتنقده ليس بأقوال علماء أهل السنة فحسب، بل بأقوال علمائهم.
- بيان العلاقة الوطيدة بين علم الرجال وهذه العقيدة، وعلى ذلك توثيق الرواة وتجريحهم وأثرها عليه، لأن قواعد الشيعة توقفت على هذه العقيدة ومن أجل ذلك اهتم بأصحاب أئمتهم لا أصحاب رسول الله ﷺ بسبب عدم اعتقادهم هذه العقيدة، وبيان قيمة أصحاب الأئمة العلية لا مصادر السنة بل من مصادرهم الأصلية.
- للشيعة الإمامية مصادر حديثية أصلية تشكلت من أقوال أئمتهم، لذا ستبين الدراسة مدى صحة هذه المصادر، وأتباعها للمنهجية العلمية المعتبرة في هذا المجال.
- أدخلت عقيدة الإمامة بعض المصطلحات الجديدة الخاصة بالشيعة الإمامية في مجال تصحيح الأحاديث، وستتناول الدراسة هذه المصطلحات بالبحث والنقد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الوصول إلى:

1-) بيان عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية وأهميتها عندهم.

2-) بيان أثر عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية في تعاملهم مع السنّة.

3-) بيان أثر عقيدة الإمامة في علم الرجال والجرح والتعديل عندهم.

4-) بيان أثر عقيدة الإمامة في تصحيح الحديث وتضعيفه.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الكتب تناولت الحديث عن الشيعة وعقائدهم وأصول علم الحديث عندهم، أعرض منها الأقرب لموضوع رسالتي:

1- سحيمي، أحمد سحيمي، توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وأهل السنة، دار السلام، الطبعة الأولى، 2004 م.

قدّم المؤلف كتابه في رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير في كلية دار العلوم \ جامعة القاهرة في شهر أغسطس سنة 1998 م.، عرف المؤلف بمنهج أهل السنة والشيعة الإمامية في توثيق الأحاديث على وجه العموم، وبعد ذلك خصّص رسالته في الحديث عن أحكام الإمامة وحكم زواج المتعة بين أهل السنة و الشيعة الإمامية.

2- صنوبر، أحمد عبد الجبار احميد صنوبر، الاتجاهات الحديثية عند الشيعة الإمامية دراسة تحليلية نقدية، الرسالة الدكتوراة ، الجامعة الأردنية، 2009 م.

قدّم المؤلف رسالته درجة للحصول على الدكتوراة في الجامعة الأردنية، ركّز المؤلف في رسالته على الإتجاه الإخباري والأصولي بداية من القرن الرابع والخامس هـ. إلى القرن العاشر هـ.، وكما نقد في رسالته التطور التاريخي لهذين الاتجاهين.

3- عواد، معاذ عقاب أحمد عواد، علم الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية، الرسالة الدكتوراة ، الجامعة الأردنية، 2006 م.

عرّف الباحث في رسالته علم الرجال عند الشيعة الإمامية، والتوثيق التعديل بشكل العام، خصص رسالته بالحديث عن المعدّلين في كتاب"رجال النجاشي"بأرفع عبارات التعديل.

4- Demirel, serdar demirel, Ehl-i sünnet ile imamiye şiası arası karşılaştırmalı Hadis İlimleri (علوم الحديث بين أهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية الإثني عشرية), karınca-polen yayınları, mart 2014.

اصل الكتاب رسالة الدكتوراة في الجامعة الإسلامية الدولية ماليزيا سنة 2005 م. بعد أن عّرف الإمام ومقامه عند الشيعة الإمامية فخصّص رسالته مقارنة علم الحديث بين أهل السنة والشيعة الإمامية.

5- الشنفا، سعد راشد عوض الشنفا، الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية، رسالة الماجستير، الجامعة الأدرنية، 2008 م.

قارن في رسالته الدكتوراة بين الإخباريين والأصوليين من حيث الجرح والتعديل، لذا تناول ابن المطهر الحلي وأبي القاسم الخوئي في منهجهما في الجرح والتعديل.

6- Brown, Jonathan A.C. Brown," Prophetic Traditions in Shiite Islam", Hadith: Muhammed's Legacy in the Medievel and Modern World, Oxford: Oneworld Puplications, 2009.

تحدث الباحث في مقالته عن تطور الفهم الحديثي عند الشيعة الإمامية، وبعض المؤثرات التي دخلت عليه، و تناول كتب الحديث المتقدمة، ثم تحدث عن نقد الحديث عند الشيعة بشكل عام، ووضّح العلاقة بين الحديث السني والشيعي.

7- KUZUDİŞLİ, BEKİR, ŞÎA'DA HADİS RİVÂYETİ VE İSNAD (رواية الحديث والإسناد عند الشيعة), BSR YAYIN GRUBU, 2011

ركز المؤلف على كيفية الرواية والشكل عند الشيعة الإمامية وقسّم كتابه إلى أربعة أقسام الروايات والإسناد من رسول الله ﷺ إلى جعفر الصادق وبعد جعفر الصادق وتحدث في القسم الثالث عن الأصول الأربعمائة والكتب الأربع والقسم الرابع ركز على بعض الكتب الأربعة وبعض الروايات فيها.

تناولت الدراسة السابقة الحديث عن المسائل الجزئية في علم الحديث عند الشيعة الإمامية كالحديث عن احكام الإمامة أو تناول علم الجرح والتعديل من خلال كتاب واحد فقط أومعالجة

التطور التاريخي للرواية عند الشيعة، لذا ستتعرض هذه الدراسة إلى البحث في الجانب النظري لأثر عقيدة الإمامة على علم النقد الحديثي عند الشيعة الإمامية من حيث تدوين الحديث وتشكّل المصادر الحديثية الأولى وتناول الإخباريين والأصوليين للسنة، وكيف أثرت هذه العقيدة على تصحيح الحديث وتضعيفه عند الشيعة، كما استعرضت الدراسة نشأة علم الدراية وتطوره عندهم.

صعوبة الدراسة:

ولم يكن من السهل علي أن أركز على تطور كيفية الرواية واتجاهها عند الشيعة الإمامية، فلم يكن عند الشيعة تطور في علم الحديث بشكل متدرج كما كان عند أهل السنة، فبعد الغيبة الكبرى –حسب اعتقادهم- ظهر الاتجاه الإخباري الذي يقبل الأحاديث دون النقد، وبعد ظهور قصور في هذا الاتجاه في كيفية تعاملهم مع مجموعة من الروايات المخالفة للقرآن والمستحيلة عقلا - كما ظهر في نتائج الدراسة- ، ظهر الاتجاه الأصولي نتيجة التأثر بأهل السنة في نقد الحديث فكانت نشأة النقد عند الشيعة، فالشيعة الإمامية ليسوا سواء في قبول الرواية، فلا يصح من الناحية العلمية أن نقول برفض الشيعة لحديث ما أو قبوله دون أن ننسِبه للفرقة التي قالت بذلك، وهي إما أن تكون الإخبارية أو الأصولية، لذلك اهتممت في رسالتي بيان منهج كل فرقة في النقد الحديثي، وتوضيح نسبة الأقوال الواردة في الرسالة لكل فرقة بشكل عام.

ومن الصعوبات الأخرى التي واجهتها قبل كتابة الرسالة هي عدم عمق معرفتنا بالشيعة، حيث إننا لا نعرف عنهم إلا من خلال الكتب أو وسائل الإعلام المختلفة، وهي ليست كافية لإعطاء صورة صحيحة وواضحة عن الفكر الشيعي، فكان لا بد من أن أذهب إلى إيران حتى أعايش الشيعة في حياتهم اليومية وأعمق معرفي بعلمائهم وأبحث في التفاصيل الدقيقة لممارساتهم العقدية، فزرت مدينة طهران واصفهان ومشهد[1] - حيث فيها قبر الإمام الثامن علي الرضا (ت 202 هـ.) ومدينة قم مركز الشيعة الإمامية في يومنا هذا، وتعرفت على مجموعة من علمائهم حيث دار بيننا نقاشات عدة حول عقيدة الإمامة وكيفية تعاملهم مع علم الحديث، فلم أهتم برسالتي في مطالعة كتبهم فحسب، بل أردت أن أضيف تجربتي الخاصة في زيارتي لإيران أثناء كتابتي للرسالة.

---

[1] حيث طهران عاصمة أيران ونستطيع من خلالها مشاهدة ورصد الحياة اليومية للشيعة من نواح عدة اجتماعية، دينية، ثقافية ، فكرية. وتحكي مدينة اصفهان أهمية تاريخية كبيرة عند الشيعة، وتعتبر مدينة مشهد مزارا مهما للشيعة حيث فيها قبر الإمام علي الرضا (ت 202 هـ.)، وهو القبر الوحيد الموجود في إيران للأئمة، ويشهد تهافة شيعيا من كل انحاء العالم

والصعوبة الثالثة صعوبة لغوية حيث قمت بالبحث في مصادر فارسية وتركية وإنجليزية بالإضافة إلى مصادر عربية، وكان التحدي الأكبر بالنسبة لي هو تحري الدقة عند الترجمة من اللغات الأخرى إلى العربية، وهذه المصادر من شأنها اضفاء قيمة معنوية للرسالة من حيث تنويع وجهات النظر في المسألة الواحدة، وتوسيع رؤية الباحث في موضوع الرسالة.

منهج البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة على مناهج عدة:

1- **المنهج الاستقرائي**: لجأت الدراسة إلى استخدام المنهج الاستقرائي للبحث في المصادر الشيعيةالمتقدمة والمتأخرة، وجمع آراء علماء وأساتذة متخصصين في موضوع الدراسة

2- **المنهج الوصفي**: استخدمت الدراسة هذا المنهج لعرض أقوال علماء الشيعة الإمامية المتقدمين والمتأخرين وأصولهم في علم الحديث، والتعريف بمصطحات الدراسة.

3- **منهج التحليلي**: استخدمت الدراسة هذا المنهج لكي تفسر أقوال علماء الشيعة ومرادهم من التعريفات والاصطلاحات، وقارنت الدراسة بينها، ثم استنبطت الدراسة من هذه التعريفات والتعليقات وجهة نظر الشيعة لموضوع البحث بشكل عام.

4- **المنهج النقدي**: لجأت الدراسة بعد كل عملية استقراء ووصف وتحليل إلى النقد، حيث نقدت أهم الموضوعات والأفكار المتعلقة بالدراسة نقدا علميا مستفيدا من أقوال علماء أهل السنة والشيعة في موضوع البحث.

الفصل التمهيدي: مفردات الدراسة وأهمية عقيدة الإمامة عند الشيعة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمفردات الدراسة

المبحث الثاني: الشيعة ونشأتها

المبحث الثالث: عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية الأهمية والنقد

التمهيدي: مفردات الدراسة وعقيدة الإمامة عند الشيعة ونقدها

المبحث الأول: التعريف بمفردات الدراسة

يحسن في بداية هذه الدراسة التعريف بالاصطلاحات التالية: الإمامة والنقد الحديثي والشيعة، وذلك لتحديد الفروق الاساسية بين أهل السنة والشيعة الإمامية فيما يتعلّق بهذه الاصطلاحات، ولبيان أهميتها عند كلا الفريقين، من خلال المعنى اللغوي، ومن ثم ربط ذلك بما اصطلح عليه المتخصصون، وتبيين ما هو قصد الدراسة بهذه المصطلحات التي ستتناولها.

المطلب الأول: تعريف الإمامة

سيتناول هذا المطلب التعريف بالإمامة من حيث اللغة وما اصطلح عليه أهل السنة و الشيعة الإثنا عشرية

معنى الإمام لغة:

قال ابن منظور : "أمم: الأَمُّ، بِالْفَتْحِ: القَصْد. أَمَّهُ يَؤُمُّه أَمّاً إِذا قَصَدَه... وأَمَّ القومَ وأَمَّ بِهِمْ: تقدَّمهم، وَهِيَ الإمامةُ. والإمامُ: كُلُّ مَنِ ائتَمَّ بِهِ قومٌ كَانُوا عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ أَو كَانُوا ضالِّين"[1]،وقال ابن فارس: " وأمّا الهمزة والميم فأصلٌ واحدٌ... وهي القامة، والحين، والقَصْد"[2] وقال صاحب المصباح المنير: "الإمَامُ: الخليفة، والإمَامُ: العالم المقتدى به والإمَامُ: من يؤتم به في الصلاة. وجمع الإمام: أَئِمَّةٌ، والأصل أَأْمِمَةٌ وزنُ أمثلة [3].

أما معنى الإمام اصطلاحا:

أولا: الإمامة الكبرى عند أهل السنة

قال إمام الحرمين الجويني(ت 478 هـ) في تعريف الإمامة: "الإمامة رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا"[4]، ويقول عضد الدين الإيجي (ت 765 هـ):" هي خلافة الرسول في إقامة الدين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة"[1]

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الثالثة - 1414 هـ، مادة:أمم، ج12-ص22

[2] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، 1399 هـ، مادة: أمّ، ج1-ص21.

[3] الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، مكتبة لبنان ناشرون، بدون ط،2001 م.، مادة:أمم، ص9.

[4] الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: عبد العظيم الديب، الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم ، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة: الثانية، 1401هـ، ص22.

وقد عرّفها عبد الملك السعدي في كتابه شرح العقائد النسفية[2] عند شرحه لكلمة الإمام: " الإمام: هو الخليفة لجميع البلاد الإسلامية"[3]

فالتعاريف تحمل معانٍ عدة متقاربة لا تتغير من حيث المفهوم وإن اختلفت في الألفاظ[4]، فالإمامة إذن هي خلافة الرسول ﷺ بالرياسة التامة بإقامة الدين في مهمات الدين والدنيا، وعلى كافة الأمة اتباعه، وهو ما أطلق عليه" الخليفة".

ثانيا: الإمامة عند الشيعة الإثني عشرية

الإمامة عند الشيعة ليست مفهوماً فرعياً مثلما هو عند أهل السنة فحسب، بل يدور عليها أهم أصولهم، ولهذا اهتم الشيعة بالإمامة الكبرى أكثر من أهل السنة على النحو الآتي:

عرّفها الطوسي (ت 460 هـ) بأنها:" رياسة عامة لشخص من الاشخاص في أمور الدين والدنيا، وهوعلي بن أبي طالب عليه السلام، فيكون معصوما بنص النبى صلى الله عليه وآله"[5]

---

[1] الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، كتاب المواقف، تحقيق : عبد الرحمن عميرة، دار الجيل،الطبعة الأولى، 1997 م،ج.3-ص574.

[2] نجم الدين النسفي يستخدم في متنه بعض العبارات التي تتعارض مع عقيدة الإمامية عند الشيعة، على سبيل المثال، "ينبغي أن يكون الإمام ظاهرا لا مختفيا ولا منتظرا " و " لا يختص ببني هاشم وأولاد علي،ولا يشترط أن يكون معصوما ولا أن يكون أفضل أهل زمانه..." هذه العبارات في متنه تتناقد مع عقيدة الإمامة عند الشيعة و على سبيل الجواب الرد على عقيدة الإمامة. انظر:السعدي، عبد الملك بن عبد الرحمن السعدي، شرح العقائد النسفية، دار النور، الطبعة الرابعة، 2014 م.، ص246.

3 السعدي، شرح العقائد النسفية، ص246.

4 انظرللتعريفات الأخرى للإمامة: الدميجي، عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، بدون ط.، ص27-28.

[5] الطوسي، محمد بن الحسن بن علي الطوسي، الرسائل العشر، مؤسّسة نشر الإسلامي، الطبع الثاني،1414 هـ.ص103.

ويعرّفها محسن الحزّاري في كتابه "بداية المعارف الإلهية" بشكل تفصيلي: " فإن الإمامة عند الشيعة هي الخلافة الكلية الإلهيّة التي من آثارها ولايتهم التشريعية الّتي منها الإمارة والخلافة الظاهرية؛ لأنّ ارتقاء الإمام إلى المقامات الإلهيّة المعنوية يوجب أن يكون زعيماً سياسيا لإدارة المجتمع الإسلامي أيضا، فالإمام هو الإنسان الكامل الإلهي، العالم بجميع ما يحتاج إليه النّاس في تعيين مصالحهم ومضارّهم، الأمين على أحكام الله تعالى وأسراره، المعصوم من الذنوب والخطايا، المرتبط بالمبدأ الأعلى، الصراط المستقيم، الحجة على عباده، المفترض طاعته، اللائق لاقتداء العام له والتبعيّة له، الحافظ في دين الله، المرجع العلمي لحلّ المعضلات والاختلافات وتفسير المجالات، الزعيم السياسي والإجتماعي، الهادي للنفوس إلى درجتها اللائقة بهم من الكمالات المعنوية، الوسيط في نيل الفيض من المبدأ الأعلى إلى الخلق، وغير ذلك من شؤون الإمامة التي تدلّ عليها البراهين العقلية والأدلّة السمعية."[1]

فالإمام عند الشيعة مختلف عما هو عند أهل السنة والمذاهب الأخرى، ففي عقائد الشيعة يطلق " الإمام المعصوم" على من يكون خليفة رسول الله ﷺ في كل شيء سوى أنّ النّبي هو مؤسسة الاسلام-على حد تعبير الشيرازي-، والإمام حافظه وحاميه، يأخذ تعليماته من رسول الله ﷺ، ويمتاز بعلم غزير خارق للعادة والإمام المعصوم ليس رأس الحكومة الإسلامية فحسب، بل يعدّ قائداً في كل جوانب حياتهم ،وهو عبد يختاره الله[2] من بين عباده.[3]

يعتقد الشيعة أنّ أمّة الإسلام تحتاج إلى المرشد الذي يقودها في أمور ثلاثة: الحكم الإسلامي، وبيان معارف وأحكام الإسلام، وإرشاد العباد في مختلف المجالات المعنوية في حياتهم، ويجب أن يختار من قبل الرسول بتعيين الله تعالى[4]، والإمامة أحد أركان الاسلام عند

---

[1] الخرّازي، محسن الخرّازي، بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، مؤسسة النشر الاسلامي بقم، الطبعة العاشر، 1423 هـ.، ص9-10.

[2] نصب الإمام عند الشيعة الإمامية فعل الله تعالى، أما عند أهل السنة والجماعة فهي وظيفة المسلمين.

[3] انظر: الشيرازي، آية الله العظمى الشيخ مكارم الشيرازي، دروس في العقائد الاسلامية، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب، 1419 هـ، ص188.

[4] انظر: الطباطبائى، محمد حسين الطباطبائى، شيعة در اسلام، الناشر: بوستان كتاب، الطبعة الثالث عشرة، 1435 هـ، ص150، الكتاب باللغة الفارسية ترجمة الباحث

الشيعة الإمامية كما ورد في الكافي"عن أبي جعفر عليه السلام قال: بني الإسلام على خمس: الولاية والصلاة والزكاة وصوم شهر رمضان والحج."[1]

لذلك أصبحت الإمامة عند الشيعة من أهم المسائل العقائدية، فاعتبرت أصلاً تدور عليه أحاديثهم وترجع إليه عقائدهم، فنرى أثره في فقههم وأصولهم، وتفاسيرهم وسائر علومهم، ويمكن تلخيص مكانة الإمامة وأهميتها عند الشيعة بقول إمام الرضا- وهو الإمام الثامن عند الشيعة الإمامية-: " إنّ الإمامة أجل قدرا وأعظم شأنا وأعلى مكانا وأمنع جانبا وأبعد غورا من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوها بآرائهم أو يقيموا إماما باختيارهم."[2]

المطلب الثاني: النقد الحديثي

علم النقد من أهم المواضيع في علم الحديث، لأن بواسطته نعرف قيمة الحديث عندنا وكيفية العمل ببعض الأحكام الشرعية، وعلى هذا فستبيّن الدراسة في هذا المطلب معنى النقد لغة واصطلاحا:

معنى النقد لغة:

---

[1] الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق لكليني، الكافي، دار الكتب الإسلامية - طهران، الطبعة: الرابعة، 1407 هـ.،ج2- ص21.

[2] الكليني، الكافي، ج1- ص199.

قال ابن منظور:" النقد: خلاف النسيئة. والنقد والتَنْقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها... والنقد مصدر نقدته دراهمه. ونقدته الدراهم ونقدت له الدراهم أي أعطيته فانتقدها أي قبضها. ونقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف"[1].

وقال ابن فارس:" النون والقاف والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز شيءٍ وبُروزه... نَقْد الدِّرهم، وذلك أن يُكشَف عن حالِهِ في جَودته أو غير ذلك."[2]

فنلخّص إلى أن أهم معاني النقد لغة: تمييز الشيء من الشيء، وإخراج الزائف منه، والكشف عن جودة الشيء.

معنى النقد الحديثي اصطلاحا:

قال محمد طاهر الجوابي:" علم نقد الحديث هو: الحكم على الرّواة تجريحا أو تعديلا؛ بألفاظ خاصّة، ذات دلائل معلومة عند أهله، والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها لتصحيحها أوتضعيفها، ولرفع الإشكال عمّا بدا مشكلا من صحيحها، ودفع التعارض بينها، بتطبيق مقاييس دقيقة..."[3].

و قال العمري:" هو علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان الحكم على رواتها جرحا وتعديلا بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن."[4]

واستناداً إلى المعنى اللغوي نجده موافقاً لمعنى النقد اصطلاحا وهو تمييز الصحيح عن الضعيف والثقة من المجروح؛ وبناءً على هذا التعريف نستنتج ما يلي:

أ- علم النقد يشمل نقد السند ونقد المتن.

ب- الهدف في نقد الحديث تمييز الصحيح من الضعيف بتطبيق مقاييس دقيقة.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة: نقد.

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة: نقد.

[3] الجوّابي، محمد طاهر، جهود المحدثين في متن الحديث النبوي الشريف، بدون ط.،1991 م، ،ص94.

[4] العمري، محمد علي، دراسات في منهج النقد عن المحدثين، دار النفائس، الطبعة الأولى،1420 هـ.، ص11.

ت- الحكم على الرواة من حيث اعتبارهم ثقات أو دون ذلك.

ث- نقد الحديث يساعد في دفع التعارض بين الروايات وذلك بطرق عدة كالجمع أو الترجيح أو غيرها.

معنى النقد الحديثي:

بناء على ما سبق ممكن أن نعرف النقد الحديثي بأنّه: علم يبحث في الحكم على الرواة تجريحا وتعديلا بالفاظ مخصوصة، و يميّز بين الأحاديث من حيث الصحة والضعف، ويدفع التعارض بينها بناء على منهج معتبر عند أهل الفن.

المبحث الثاني:الشيعة ونشأته وأهمية عقيدة الإمامة

المطلب الأول: تعريف مصطلح الشيعة

الشيعة أكبر مذهب بعد أهل السنة والجماعة في الإسلام[1]، فهذه الدراسة تدور على هذه الفرقة، من أجل ذلك يجب أن نحدّد ونبيّن مفهوم الشيعة لكي نتوصّل إلى معنى صحيح تعتمده هذه الدراسة :

معنى الشيعة لغة:

قال ابن منظور :" والشيعة: القوم الذين يجتمعون على الأمر. وكل قوم اجتمعوا على أمر،فهم شيعة"[2]، وقال صاحب المصباح المنير: " الشِّيعَةُ: الأتباع والأنصار وكلّ قوم اجتمعوا على أمر فهم "شِيعَةٌ" ثم صارت "الشِّيعَةُ" نَبْذاً لجماعةٍ مخصوصة والجمع "شِيَعٌ" مثل سدرة وسدر"[3].

الشيعة لغة يعنى: الإجتماع على أمر أو اتباع المرء أو أنصاره، كما قال ابن منظور وصاحب المصباح المنير.

فكلمة الشيعة وردت في القرآن بمعانٍ مختلفة؛ على سبيل المثال:

– "الفرقة" في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ" (الأنعام 159).

1https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D8%A9#cite_note-Britannica738-3 ، كانون الثاني-2016.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة: شيع.

[3] الفيومي، ابن علي، المصباح المنير، مادة: شيع .

– "الأهل والنسب"[1] في قوله تعالى : "وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ"(القصص 15) .

– "أهل الملة " في قوله تعالى : " وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ " (الصفات 83).

بالتأمل في هذه المعاني المتعلقة بالشيعة في القرآن نجدها موافقة له في المعنى اللغوي ألا وهو اجتماع على أمر مخصوص.

معنى الشيعة اصطلاحا:

إذا نظرنا في معنى الشيعة اصطلاحا عند أهل السنة والشيعة، نجد أنّ الفروقات تدور حول الإعتقاد بالإمامة وتفضيل علي وأخذ الروايات عن علي وجعفروهي على النحو الآتي:

أولا: عند أهل السنة:

هناك اختلاف نسبي بين المتقدمين والمتأخرين من أهل السنة على تعريف الشيعة، وهذا التقسيم مهم جداً، حيث يمكن أن نرى من خلاله تطور معنى الشيعة عند أهل السنة، فمن معنى الثناء على علي رضي الله عنه والأئمة إلى معنى عقدي تطوّر على طول الزمان وتأثّر بالحوادث والوقائع. ه

عرّفها الإمام الأشعري(ت 324 هـ) في كتابه "مقالات الاسلاميين": " إنما قيل لهم الشيعة لأنهم شيعوا علياً رضوان الله عليه ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2]

---

[1] انظر: الصاوي، الإمام أحمد بن أحمد، حاشية الصاوي على الجلالين، تحقيق: عبد الله المنشاوي، دار الحديث، بدون ط.، 2011 م.، ص195.

[2] . الأشعري، سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، دار فرانز شتايز،الطبعة الثالثة، 1400 هـ - 1980 م، ج1 – ص5.

أمّا الشهرستاني(ت 548 هـ.) فقال:" الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية إما جليا، وإما خفيا واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده".[1]

ومعنى الشيعة بالنسبة لابن حجر(ت 773 هـ.) وكما بيّنه في كتابه "تهذيب التهذيب" بحسب المتقدمين والمتأخرين: "فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأنّ عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه و سلم... أما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة"[2].

وذكر ابن خلدون(ت 808 هـ.) في مقدمته: " يطلق في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع علي وبنيه رضي الله عنهم. ومذهبهم جميعاً متفقين عليه أن الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، ويتعين القائم بها بتعيينهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام...ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر"[3].

من خلال هذه التعريفات، يقسم معنى الشيعة عند أهل السنة إلى قسمين بحسب المتقدّمين والمتأخّرين، فمعناها عند المتقدمين ليس متعلقاً بعقيدة الإمامة، بل يطلق على من يفضّل عليا على البعض من الأصحاب أو كلهم أو من يرون أنّ علياً مصيب في حروبه والمخالفون كانوا مخطئين، ولكن معنى الشيعة عند المتأخرين نراه ينبثق من عقيدة الإمامة، لذا أسندوا إلى الإمام صفة العصمة، وقالوا بوجوب تعيينه من قبل الله.

وسبب ذلك أن مفهوم التشيع عند أصحابه تطور من فكرٍ إلى فكرٍ.

ثانيا: عند الشيعة الإثني عشرية:

---

[1] الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، الملل والنحل، تحقيق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة التاسعة، 1434 هـ.ج1- ص144.

[2] ابن حجر العسقلاني، محمد بن أحمد، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ.، ج3- ص86.

[3] ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن من محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد اللله محمد الدّرويش، دار يعرب، الطبع الأولى،2004 م.- 1425 هـ.،ج1، ص.373.

تعـدّدت آراء علماء الشيعة حول تعريفهم لـ"الشيعة الإثني عشرية"، فبعض الآراء دارت حول عقيدة الإمامة وعصمة الأئمة، وبعضها حول تفضيل علي على أصحاب رسول الله ﷺ، والبعض الآخر محصور بالأخذ بقول علي وجعفر الصادق في حال اختلاف الأقوال عن رسول الله ﷺ وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

قال المفيد(ت 413هـ.) في تعريف الشيعة " أتباع أمير المؤمنين-صلوات الله عليه- على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول –صلوات الله عليه وآله- بلا فصل، وفي الإمامة عمّن تقدّمه في مقام الخلافة وجعله في الاعتقاد متبوعا لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء"[1].

و يبيّن النجاشي(ت450 هـ.)-هو صاحب كتاب "رجال النجاشي"- معنى الشيعة بدون الإشارة إلى أصولهم وذلك من خلال سياقه لترجمة أبان بن تغلب[2] حيث قال: "الشيعة الذين إذا اختلف النّاس عن رسول الله صلى الله عليه وآله أخذوا بقول علي عليه السلام، وإذا اختلف الناس عن علي أخذوا بقول جعفر بن محمد عليه السلام"[3].

فأبو جعفر الطوسي(ت 460 هـ.) -وهو تلميذ الشيخ المفيد والشريف المرتضى- وصف التشيع بالاعتقاد و قال: "إلى أن يتصل النقل بالنبي –صلى الله عليه سلم- : أنه نص على أمير

---

[1] المفيد، محمَّد بن النعمان بن عبد السَّلام، أوائل المقالات، تحقيق: ابراهيم الانصاري، المؤتمر العلمي لأفية الشيخ المفيد، الطبعة الاولى، 1413 هـ.، ص.35.

[2] يقول عنه النجاشي: "أبو سعيد البكري الجريري مولى بني جرير بن عبادة بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي علي بن الحسين وأبا جعفر وأبا عبد الله عليهم السلام،روى عنهم." النجاشي، أبو العباس النجاشي الكوفي، رجال النجاشي مؤسسة النشر الاسلامي التابعه لجماعه المدرسين، الطبعة السادسة، 1406 هـ. ص10.

[3] المصدر نفسه، ص 12.

المؤمين بالإمامة بعده واستخلفه على أمته بألفاظ مخصوصة "[1]، بهذا التعريف تخرج فرقة السليمانية[2] والصالحية[3] من الزيدية.

الشهيد الثاني[4](ت 965 هـ.) في كتابه "شرح اللمعة" قال: "والشيعة من شايع عليا - أي اتبعه وقدمه على غيره في الإمامة وإن لم يوافق على إمامة باقي الأئمة، فيدخل فيهم الإمامية والجارودية من الزيدية والإسماعيلية غير الملاحدة منهم والواقفية والفطحية[5].

فجعفر السبحاني يطلق معنى الشيعة على ثلاث معان:

أ- "الشيعة: من أحبّ عليّاً وأولاده باعتبارهم أهل بيت النبيّ الذين فرض الله سبحانه مودّتهم، قال عزّ وجلّ: "قُلْ لا أسْئَلُكُم عَلَيْهِ أَجْرَاً إلاّ المَوَدَّةَ فِى القُربَى" (الشورى/23) والشيعة بهذا المعنى تعمّ كلّ المسلمين إلاّ النواصب"[6].

ب- "من يفضّل عليّاً على عثمان أو على الخلفاء عامّة مع اعتقاده بأنّه رابع الخلفاء وإنّما يقدّم لاستفاضة مناقبه وفضائله عن الرسول الأعظم."[7]

---

[1] الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي، تلخيص الشافي، تحقيق: حسين بحر العلوم، مؤسسة انتشارات المحبين،الطبعة الولى، 1382 ش.، ج2- ص56.

[2] أصحاب سليمان بن حرير، وكان يقول: إن الإمامة شورى فيما بين الخلق.انظر:الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة التاسعة، 1434 هـ.، ص159.

[3] أصحاب الحسن بن صالح بن حي، وهو حيان بن شعني بن هنى بن رافع الهمداني الثوري، الكوفي ، فقول الصالحية عن نصب الإمامة كقول السليمانية. انظر: المصدر نفسه، ج1- ص161

[4] زين الدين بن علي الجباعي العاملي المعروف بالشهيد الثاني، من أحفاد العلامة الحلي ومن أبرز علماء وفقهاء الإمامية في القرن العاشر الهجري.

[5] الشهيد الأول والشهيد الثاني، الشهيد الاول محمد بن جمال الدين المكي العاملي - الشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي ،الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج3- ص182.

[6] السبحاني ، جعفر السبحاني، بحوث في الملل والنحل، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين، الطبعة الثالثة، ج6، ص7.

[7] المصدر نفسه، ج6- ص8.

ت- "الشيعة: من يشايع عليّاً وأولاده باعتبار أنّهم خلفاء الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأئمّة الناس بعده، نصبهم لهذا المقام بأمر من الله سبحانه، وذكر أسماءهم وخصوصيّاتهم، والشيعة بهذا المعنى هو المبحوث عنها في المقام، وقد اشتهر بأنّ عليّاً هو الوصي حتّى صار من ألقابه."[1]

و بعد سرده لهذه المعاني يختار معنى اصطلاحيا حسب عقيدته فيقول: " فالمقوّم للتشيّع وركنه الركين هو القول بالوصاية والقيادة بجميع شؤونها للإمام (عليه السلام) فالتشيّع هو الاعتقاد بذلك، وأمّا ما سوى ذلك فليس مقوّماً لمفهوم التشيّع ولا يدور عليه اطلاق الشيعة"[2].

وخلاصة هذه التعريفات اتفاق المفيد والطوسي والسبحاني على معنى الشيعة باعتبار أن الشيعة اعتقاد بولاية علي والأئمة بحسب نص الله عليهم، ولكن اختلف الشهيد الثاني والنجاشي في تعريفهما عن هؤلاء الثلاثة، حيث لم يعتبر النجاشي الشيعة أنها إمامة وعقيدة، ولم يشر إلى الناحية الأصولية عندها، بل يرى النجاشي أن الشيعة هم من يأخذون بقول علي وجعفر الصادق في حالة الإختلاف عن رسول الله، ويتفق الشهيد الثاني في تعريفه مع رأي المتقدمين من أهل السنة، حيث يرى أن الشيعة هم من يفضّلون إمامة علي على غيره بغض النظر عن موافقتهم لإمامة باقي الأئمة.

بشكل عام فإن التعريف الرائج عند الشيعة للشيعة الإثني عشرية هم الذين يعتقدون أن الله نص على ولاية علي والأئمة باعتبارهم أئمة المسلمين وهم المعصومون وهم الوسطاء بين الله والعباد، وهذا التعريف هو التعريف المعتمد في هذه الدراسة، وعلى ذلك أذكر تالياً اسماء أئمة الشيعة الإمامية:

1- علي بن أبي طالب (ت 40 هـ.)

2- الحسن بن علي (ت 50 هـ.)

---

[1] المصدر نفسه، ج6- ص9.

[2] المصدر نفسه، ج6- ص9.

3- الحسين بن علي (ت 61 هـ.)

4- علي زين العابدين (ت 94 هـ.)

5- محمد الالباقر (ت 114 هـ.)

6- جعفر الصادق (ت 148 هـ.)

7- موسى الكاظم (ت 183 هـ.)

8- علي الرضا (ت 202 هـ.)

9- محمد الجواد (ت 220 هـ.)

10- علي الهادي (ت 254 هـ.)

11- الحسن العسكري (ت 260 هـ.)

12- محمد المهدي وهو الإمام الثاني عشر من الأئمة، هو غائب حسب عقيدة الشيعة الإمامية، ولكن حسب عقيدة أهل السنة هذا الشخص غير موجود أساساً.

المطلب الثاني: نشأة التشيع

وردت بعض روايات عن نشأة التشيعة التي تقول إنّ نشأتها ترجع إلى ما قبل بعثة النبيﷺ، حيث عرضت ولاية علي على كل الأنبياء، وروايات أخرى ترجع نشأتها إلى وقت بعثة الرسولﷺ، وأخرى إلى ما بعد وفاة الرسولﷺ، وسأقتصر هنا على أهم الآراء عن بداية التشيع خشية الإطالة في هذا الموضوع، وأبرز الردود عليها:

الرأي الاول: إنّ بداية الشيعة قبل رسول الله ﷺ كانت مكتوبة على الانبياء والمسلمين.

ورد في بعض الروايات في مصادر الشيعة أنّه ما من رسول إلا وقد عرض عليه الإيمان بولاية علي، فبحسب هذا الرأي فإنّ بداية الشيعة قبل رسول الله ﷺ كانت مكتوبة على الانبياء والمسلمين، حيث ورد في الكافي: "ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولا إلا بنبوة محمد صلى الله عليه وآله، ووصية"[1].

و مثال آخر عن أبي جعفر في قول الله عز و جل: "وَ لَقَدْ عَهِدْنَا إِلى ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسىَ وَ لَمْ نجِدْ لَهُ عَزْماً"(سورة طه/115)، قال: "عهدنا إليه في محمد والأئمة من بعده، فترك ولم يكن له عزم أنهم هكذا، وإنما سمي أولو العزم أولي العزم لأنه عهد إليهم في محمد والأوصياء من بعده والمهدي وسيرته وأجمع عزمهم على أن ذلك كذلك والإقرار به"[2].

الرد:

استدلّ الشيعة على بدايتهم من مصادرهم، لكن عندما نعرض استدلالهم على القرآن وسنّة نبيّنا نرى أن هذه الآارء مغلوطة لأن الله تعالى قال في القرآن الكريم: " وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ" (الانبياء/25) وقال تعالى: " وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ"(النحل/36)، فلم تتعرض الآيات السابقة لذكر الأئمة وارسالهم للأمة من بعد الرسول ﷺ، فلو كان الأمر عقيدة –بناء على الفكر الشيعي- لذكر ذلك في القرآن لأهميته.

ومن خلال النصوص النبوية نجد أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذا بن جبل إلى اليمن أوصاه بتعليم الناس أهم الاركان في الاسلام ولم يذكر شيئاً عن الأئمة، فقال: "إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله

---

[1] الكلينى، الكافي، ج1- ص437، الكاشاني، محمد محسن بن مرتضى، الوافي، مجلد، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام، الطبعة: الأولى، 1406 هـ.،ج3، ص495.

[2] الكلينى، الكافي، ج1، ص416.

قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس"[1].

وإذا كانت ولاية عليّ مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، فلماذا ينفرد بنقلها الشيعة، ولا يعلم بها أحد غيرهم؟ ولماذا لم يعلم بذلك أصحاب الديانات؟ بل لماذا لم تسجل هذه الولاية في القرآن وهو المهيمن على الكتب كلها[2]، فيُفهم من الآيات والأحاديث[3] من بعثة الأنبياء إلى نهاية بعثة النبي الخاتم ﷺ أنّ الله لم يأمر الناس الإيمان بولاية علي أو الأئمة، ولو كان الإيمان بولاية علي مكتوباً في الصحف الأولى لأمر رسول الله ﷺ معاذا أن يؤمن أهل اليمن بولاية علي لأن الولاية من الأصل و الصلاة من الفرع فالأصل أهم وأسبق من الفرع.

الرأي الثاني: أنّ الذي رمى بذرة "التشيع" هو رسول الله ﷺ.

أصحاب هذا الرأي ادعوا أنّ الذي رمى بذرة "التشيع" هو رسول الله ﷺ فجعلوا بداية التشيّع متزامنة مع بداية البعثة النبوية زمان النبي ﷺ فقال النوبختي: " فأول الفرق (الشيعة) وهم فرقة علي بن أبي طالب عليه السلام المسمون بشيعة علي عليه السلام في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وبعده معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته منهم المقداد بن الأسود وسلمان الفارسي وأبو ذر جندب بن جنادة الغفاري....[4] و شارك مجتهد إمامي كاشف الغطاء هذا الرأي و قال:" إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الاسلام هو

---

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، الجامع الصحيح المختصر، مؤسسة الرسالة الناشرون، الطبعة الثانية، 1435هـ، رقم 1458، مسلم، الصحيح، رقم 123.

[2] انظر: الأشقر، رأفت محمد أحمد، أثر عقيدة الإمامة على مصادر العقيدة عند الشيعة الإمامية، الرسالة الماجستر، الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين- غزة ، 2011، ص.25.

[3] انظر رواية أخرى مثل: " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة...." البخاري، الصحيح، رقم 25، مسلم، الصحيح، رقم 126، الترمذي، السنن، رقم 2608، أبو داود، السنن، رقم 2641.

[4] النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، دار الأضواء، سنة النشر 1404هـ - 1984م، ص18.

صاحب الشريعة الاسلامية نفسه، يعني أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنباً إلى جنب..."[1] وهو يستدل لرأيه بالروايات العديدة.[2]

الرد:

عندما نرجع إلى روايات الشيعة نجدها ليس كما ادعوها الشيعة، فمن المعلوم أن الشيعة يستخدمون الكثير من الروايات بحسب رأيهم، أو لتأييد مذهبهم أيضا، فهم يدّعون أنّ علياً رضي الله عنه هو الذي عُيّن بنصوص ينقلونها و ويؤولونها بمقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة، بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه.[3]

ولم تعرف الشيعة في عهد رسول الله ﷺ بمعنى "الفرقة"، كما لم تعرف هذه الاختلافات أبداً، بل كان الجميع مسلمين لله وجوههم، وقد أزال الرسول ﷺ أسباب العصبية والفرقة والاختلاف، فلم يكن هناك خلاف حزبي من أيّ نوع، فليس إلا جماعة المسلمين.

أما زعمهم بأن الشيعة كانت تتألف من عمار، وأبي ذر، والمقداد، وسلمان، وأن لفظ الشيعة كان لقب لهؤلاء الأربعة، فهل قال هؤلاء بعقيدة من عقائد الشيعة من دعوى النص والوصية والتقية والعصمة والقول باغتصاب الشيخين الخلافة وإهانتهما، كلا لم يوجد شيء من ذلك.[4]

الرأي الثالث: أنّ بداية ظهور الشيعة ترجع إلى حركة عبد الله بن سبأ.

---

[1] كاشف الغطاء، محمد الحسين، أصل الشيعة و أصولها، دار الأضواء، الطبعة الأولى، 1990 م.1410 هـ.، ص117.

[2] المصدر نفسه ، ص118-119-120.

[3] ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن من محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق وتعليق: عبد الله محمد الدّرويش، دار يعرب، الطبع الأولى،2004 ه.1425 م.، ج1،ص373.

[4] انظر: سحيمي، أحمد سحيمي، توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وأهل السنة، دار السلام ، الطبعة الأولى، 2004 م.، ص51.

ادّعى بعضهم أنّ بداية ظهور الشيعة ترجع إلى حركة عبد الله بن سبأ، الذي ظهر في أواخر عهد عثمان رضي الله عنه وهو ادّعى أن علياً هو اله قال الشهرستاني في كتابه: "هو الذي أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي رضي الله عنه، ومنه تشعّبت أصناف الغلاة"[1].

الرد:

يمكن القول إنّ عبد الله بن سبأ هو أول من قال بالنّص بإمامة علي رضي الله عنه، لكن هذا ليس معناه تشكّل هذه العقيدة تشكّلاً اصطلاحيا في هذا الوقت، ولا يكفي تسمية الشخص باسم إله لتشكّل العقيدة ، لكن من الواضح أثر عبد الله بن سبأ في نشوء الشيعة.

الرأي الرابع: أنّ بداية التشيع كانت بحادثة كربلاء.

يرى بعض الباحثين أنّ بداية التشيع كانت بحادثة كربلاء التي انتهت بمقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما وأسرته. يرى صاحبو هذا الرأي أنّ فاجعة كربلاء أثّرت في انكشاف التأريخ الفكري والعقائدي للشيعة، حيث يقول أحمد جلي: "بعد مقتل الحسين تكونت حركة التوابين بالكوفة، وهم جماعة آلمهم المصير المحزن الذي انتهى إليه الحسين، وشعروا بتقصيرهم عن نصرته فشاركوا في إيراده هذا المورد، وتعاهدوا فيما بينهم على الانتقام له والقصاص من قتله"[2] أكد هذا الرأي المسعودي.[3]

من هذا القبيل توجد آراء مختلفة عن بداية الشيعة، على سبيل المثال بعضعهم جعلوا بدايتها بعد وفاة رسول الله مباشرة أو بمقتل عثمان رضي الله عنه أو بعد حرب صفين أو يوم جمل[4] أنا لم أذكر هنا كل الآراء خشية الأطالة فاقتصرت على أهمها.

الرأي المختار:

---

[1] الشهرستاني، الملل والنحل، ج1- ص177.

[2] جلي، أحمد محمد أحمد، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين: الخوارج والشيعة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1406 هـ.– 1986 م.، ص.98-97.

[3] انظر: المسعودي، أبو الحسن بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ص81.

[4] انظر: سحيمي، توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وأهل السنة، ص.69-71-77

يمكن القول هنا أنّ العقيدة أو الفرقة لا تكون وليدة اللحظة، بل أنها تأخذ أطواراً زمانية، وتمرّ بمراحل، فمن الواضح أن تشكل الشيعة يعتمد على بعض الحوادث التي أثّرت في نمو فهم الشيعة لكن هذا ليس معناه أن عقيدتهم أخذت شكلا نهائيا.

بعد استشهاد عثمان رضي الله عنه نرى هناك بعض الخلافات الهامة بين المسلمين لكن هذه لا تساعدنا على معرفة بداية الشيعة وكذلك بعد معركة الجمل صفين. يمكن القول أن بداية ظهور الشيعة وتكوّن عقيدتها النهائية قد احتاجت فترة من الزمن منذ استشهاد الحسين رضي الله عنه إلى زمن جعفر الصادق، ففي وقت جعفر الصادق، كان تلامذته يؤولون أقواله على هواهم، على سبيل المثال عندما زار فيض بن المختار جعفر الصادق وسأله عن الاختلافات في الأحاديث التي رواها الكوفيون قال جعفر الصادق:" أجل هو كما ذكرت يا فيض، إنّ الناس أولعوا بالكذب علينا إنّ الله افترض عليهم لا يريد منهم غيره وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله"[1]، فما استطاع جعفر الصادق ردعهم عن ذلك، مما أدى إلى انتشار الأفكار الشيعية الخاطئة، ثم بدأ التشيع يتحول إلى معتقدات دينية، حتى وصل إلى مرحلة تشكّل عقدي، حيث يشير ابن سيرين إلى هذه الفترة في قوله: " لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم ، فيُنْظَرُ إلى أهل السنة فيُؤْخذ حديثُهم، ويُنْظَر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم"[2] فاصطلحوا في ذلك على تسمية هذه الفترة بالفتنة وهي التي بدأ فيها انتشار البدع المخلفة.

---

[1] الكشى، محمد بن عمر، رجال الكشي - اختيار معرفة الرجال (مع تعليقات مير داماد الأسترآبادي) ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام ، 1404 هـ، ج1- ص347.

[2] مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مؤسسة الرسالة الناشرون، الطبعة الأولى، 2012 م.، ص66.

المطلب الثالث: أهمية عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية

من الجدير أن نتحدّث عن أهمية الإمامة ومناصبها العالية وصفاتها المميزة عند الشيعة الإمامية لأنّ أصولهم كلها تتوقف على هذه العقيدة كما تتوقف عقيدة الإمامة على سمات الإمام وقوة حضوره.

أولا: الإمامة من أصول الدين

تحظى الإمامة في مذهب التشيع بأهمية خاصة، حيث ورد حديث في الكافي: "لا يكون العبد مؤمناً حتى يعرف الله ورسوله والأئمة كلهم وإمام زمانه"[1] وتعتبر أصلاً أساسياً من الأصول الاعتقادية لأتباعها، فمعرفة الإمامة فرض لازم كما فرائض الإسلام[2]، حيث يقول المظفر[3] (ت 1383 هـ) :"إن الامامة أصل من أصول الدين لا يتم الايمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والآهل والمربّين مهما عظموا وكبروا..."[4]، وبحسب الشيعة فإنّ الإعتقاد بإمامة الأئمّة من لوازم الإيمان الصحيح.[5]

ثانيا: عصمة الإمام

يعتقد الشيعة الإمامية أن الإمام كالنّبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش، ما ظهر منها وما بطن، من عمر الطفولة إلى الموت، عمداً وسهواً، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان[6]، وهذه العصمة من الله تعالى للأئمة هي التوفيق

---

[1] الكليني، الكافي، ج1- ص180.

[2] انظر:المفيد، محمَّد بن النعمان بن عبد السَّلام، الإفصاح في الإمامة، تحقيق: قسم الدراسات الاسلامية مؤسسة البعثة، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الثانية، 1413 هـ.، ص27.

[3] محمد رضا المظَّفرهو فقيه شيعي عراقي.

[4] المظفر، محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، مركز الأبحاث العقائدية، بدون ط، 1422هـ.، ص73.

[5] انظر: السبحاني، بحوث في الملل والنحل، ج.1- ص.295.

[6] انظر، المظفر، عقائد الإمامية، ص. 56.

واللطف والامتناع عن الذنوب والغلط في دين الله تعالى، والعصمة تفضّل من الله تعالى على من علم أنه يتمسك بعصمته، والاعتصام فعل المعتصم .[1]

ثالثا: علم الامام

تعتقد الشيعة الامامية أنّ الائمة يمتلكون علماً خاصاً كالنّبي، حيث يقول كمال الحيدري: "وحقيقة وماهية علم أهل البيت هي أن علمهم علم حضوريٌ شهوديٌ وليس من سِنْخ[2] العلوم الحصوليّة التي تحصل من خلال الألفاظ والمفاهيم، ومما يشهد لذلك أنهم يعلمون ما في الأرض وما في السماء وأنهم يعلمون كل شيئ."[3]

وهذا العلم يحصل بواسطة خلق من مخلوقات الله أعظم من جبرائل وميكائيل، فقد ورد في كتب الشيعة قول لأبي عبد الله عند سئِل عن آية" وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا "(الزخرف/52): " الروح خلق الله أعظم من جبرئيل وميكائيل وقد كان مع رسول الله ﷺ يخبره ويسدده، وهو مع الأئمة يخبرهم ويسددهم."[4]

إن الطرق التي يحصل فيها الإمام على العلم عند الشيعة مختلفة ، فمثلا هناك العلم الإلهي وهو كعلم الأنبياء الذي لا يتحصّل بالكسب أو التعليم العادي كسائر النّاس[5] أو العلم المسّمى بالجفر[6]، والذي انتقل إلى الإمام كما انتقل الأنبياء والوصيين أو طرق أخرى كمصحف فاطمة الذي أخبرها به جبريل أو تحديث الملائكة أو إلهامات واقعة إلهية.[7]

---

[1] انظر:المفيد، محمد بن محمد بن النعمان البغدادي، تصحيح الاعتقاد، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد،الطبعة الأولى، 1413 هـ.، ص128.

[2] السَنْخ: الأصل من كل شيء.

[3] الحيدري، كمال،علم الإمام،مؤسسة الهدي،2013 م.، ص207.

[4] انظر، الصفار، محمد بن حسن، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، 1404 هـ، ج1- ص455.، المجلسى، الباقر بن محمد تقى، بحار الأنوار، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1403هـ.، ج25- ص59.

[5] انظر: الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، ج1- ص305.

[6] علم الجفر: علم يبحث عن الحروف من حيث دلالتها على معرفة الحوادث على انتهاء العالم. قاموس المعاني، مادة: جفر.

[7] انظر: المظفر، محمد رضا المظفر، بداية المعارف الإلهية، مؤسسة النشر الإسلامي، 1423 هـ، ج.2- ص86-87.

رابعا: لا تكون هداية الناس إلا بالأئمة

تعتقد الشيعة أن هداية الناس ليست ممكنة إلا بالتمسّك بالأئمة، على سبيل المثال ورد في كتب الشيعة قول لأبي عبد الله (جعفر الصادق):" بلية الناس عظيمة إن دعوناهم لم يجيبونا وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا"[1]

كما يعتقد المسلمون أن الرسل هم الوسائط بين الله والناس في المقابل، فإنّ الشيعة يعتقدون أن الأئمة وسائط بين الله والناس، قال المجلسي:" فإنّهم حجب الرب و الوسائط بينه و بين الخلق"[2] وقال جعفر الصادق :" نحن السبب بينكم وبين الله (عز و جل)".[3]

خامسا: الإمام يحرّم ويحلّل ما يشاء

قاعدة التحريم والتحليل في الإسلام مصادرها لا تكون إلا من الله بما شرعه في القرآن أو من رسوله بما قاله في سنّته، لكن الشيعة يضيفون كلام الأئمة إلى هذه القاعدة الهامة، ولهم صلاحية التحريم والتحليل مثل رسول الله، قال أبو جعفر الثاني (محمد بن علي الجواد) : "إنّ الله تبارك و تعالى لم يزل متفردا بوحدانيته ثم خلق محمدا وعليا وفاطمة فمكثوا ألف دهر ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم[4] عليها و فوض أمورها إليهم فهم يحلون ما يشاءون و يحرمون ما يشاءون"[5].

سادسا: قول الإمام قول رسول الله بل قول الله

تعتقد الشيعة أنّ قول الإمام هو سنّة لهم لأنّهم معصومون وكلامهم من النبي ومن الله، ولا يوجد فرق بين كلام الرسول والأئمة الإثني عشرية، قال أبو عبد الله :" حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث

---

[1] المجلسى، بحار الأنوار، ج23- ص99.

[2] المصدر نفسه، ج23- ص97.

[3] الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1414 هـ.؛ ص157.

[4] المجلسي هو يشرح هذا الحديث ويقول:" وأجرى طاعتهم عليها أي أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم حتى الجمادات من السماويات والأرضيات كشق القمر وإقبال الشجر وتسبيح الحصى وأمثالها مما لا يحصى وفوض أمورها إليهم من التحليل والتحريم والعطاء والمنع ..." المجلسى، بحار الأنوار، ج25- ص341.

[5] الكلينى، الكافي، ج1- ص441.

الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه و آله، وحديث رسول الله قول الله عز و جل"[1]

نستنتج من هذا القول أن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز و جل ولا اختلاف في أقوالهم، كما لا اختلاف في قوله تعالى[2]

[1] الكلينى، الكافي، ج1- ص131.

[2] انظر: المازندراني، محمد صالح بن أحمد المازندراني، شرح الكافي- الأصول و الروضة (للمولى صالح المازندراني)، المكتبة الإسلامية ، الطبعة الأولى، 1424هـ.. ج2- ص272.

الفصل الأول: أثر عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية في التعامل مع السنّة

و فيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:أثر عقيدة الإمامة في تكوين مفهوم السنّة عند الشيعة الإمامية

المبحث الثاني: أثر عقيدة الإمامة في تدوين الحديث عند الشيعة الإمامية

المبحث الثالث: أثر عقيدة الإمامة في تشكّل المصادر الحديثية الأولى عند الشيعة الإمامية

المبحث الرابع: منهجية التعامل مع السنة بين الإخباريين والأصوليين عند الشيعة الإمامية

الفصل الأول: أثر عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية في التعامل مع السنّة

المبحث الأول: أثر عقيدة الإمامة في تكوين مفهوم السنّة عند الشيعة الإمامية

كان لعقيدة الإمامة أثر كبير في تكوين فكر الحديث عند الشيعة الإمامة بشكل عام، وأكثر ما نلحظ ذلك في مفهوم السنة عندهم وطريقة رواية الأحاديث وهذا سيتناوله في المبحث الأول بالبحث والدراسة.

المطلب الأول: تعريف السنة عند الشعية الإمامية

تاثّر معنى السنة عند الشيعة الإمامية بسبب توسع بعض المفاهيم عندهم، فبالنظر إلى أنّ السنّة من أدلة الأحكام نرى أن مفهومها توسع مع عقيدة الإمامة، حيث عرفها حسين بن عبد الصمد العاملي(ت 984 هـ): " هي طريقة النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام المحكية عنه، فالنبى بالاصالة والإمام بالنيابة، وهي: قول، وفعل، وتقرير."[1] وقال حسن الصدر(ت 1354 هـ):" قول المعصوم وفعله وتقريره غير قرآن"[2] وعلّق محمد تقي الحكيم (ت 1423 هـ)على هذا التعريف: " وبهذا التعريف تأخذ السنّة الشريفة نطاقاً واسعاً فتشمل قول أو فعل أو تقرير الرسول ﷺ والأئمة من بيته عليهم السلام"[3]، وعرفها محمّد الباقر الصدر(ت 1980 هـ): "هي كلّ بيانٍ صادر من الرسول ﷺ أو أحد الأئمة المعصومين، والبيان الصادر منهم ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- البيان الإيجابي القولي، وهو الكلام الذي يتكلّم به المعصوم.
2- البيان الإيجابي الفعلي، وهو الفعل الذي يصدر من المعصوم.

---

[1] العاملي، حسين بن عبد الصمد العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، جمع الذخائر الإسلامية، بدون ط، 1401 هـ.، ص88.

[2] حسن الصدر، نهاية الدراية، ص85.، الحكيم، محمد تقي الحكيم سنة أهل البيت، دليلنا، الطبعة الأولى، 1426 هـ. ص5.

[3] الحكيم، سنة أهل البيت، الحكيم، ص5.

3- البيان السلبي، وهو تقرير المعصوم ، أي سكوته عن وضع معيّنٍ بنحوٍ يكشف عن رضاه بذلك الوضع وانسجامه مع الشريعة."[1]

وعلى هذا فمفهوم" السنّة" عند الشيعة الإمامية مغاير تماماً لمفهومها عند أهل السنّة، لأنّ مورد الحديث وصفات الرواة مختلفة عند الشيعة بناء على ذلك اختلفت مصادر الرواية عندهم عن مصادرها[2] عند أهل السنّة[3]، فلذلك لمّا ثبت لديهم أنّ المعصومين من آل البيت يجري قولهم مجرى قول النّبي من كونه حجةً على العباد واجب الاتباع فقد توسعوا في اصطلاح "السنّة" إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره.[4]

ترى الشيعة أنّ قول الإمام سواء رفع إلى النّبي أو لم يرفع فهو حجة بمثابة قول النّبي، حيث الأئمة عند الشيعة ليسوا من قبيل الرواة عن النّبي والمحدّثين عنه، لكونِ قولهم حجة من جهةِ أنّهم ثقات في الرواية، بل إنّهم المُنصَّبون من الله تعالى على لسان النّبي لتبليغ الأحكام الواقعية، ذلك من طريق الإلهام كالنّبي من طريق الوحي[5]، فبذلك أصبح قول الإمام مصدر من مصادر التشريع.

وبالنظر إلى الرواية التالية نستطيع أن نرى فيها أهم مصادرهم، فعندما يشرح المازندراني[6] (ت 1081 هـ) حديث جعفر الصادق في كتابه " شرح الكافي" يقول: " إن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم، كما لا اختلاف في قوله تعالى، وجه الاتحاد ظاهر لمن له عقل سليم، وطبع مستقيم، لأنّ الله عز وجل وضع العلم والأسرار في صدر النّبي صلى الله عليه وآله، ووضعه النّبي في صدر علي عليه السلام، وهكذا

---

[1] الصدر، محمّد الباقر الصدر، المعالم الجديدة للأصول، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصية للشهيد الصدر، الطبعة الأولى،1421،ص48.

[2] سنوضح ذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل.

[3] ستوضح الدراسة ذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل.

[4] انظر: المظفر، أصول الفقه، ص119.

[5] المصدر نفسه، ص119

[6] محمد صالح بن أحمد السروري المازندراني هو رجل دين وفقيه ومحدّث شيعي، كان من أبرز تلامذة محمد تقي المجلسي.

من غير تفاوت واختلاف في الكمية والكيفية، ولا استعمال آراء وظنون داعية إلى الاختلاف"[1]، وبعده جوّز لمن سأل عن استخدام كلام " قال الله" بمكان قول أبي جعفر.

يفهم من تأثير عقيدة الإمامة على مفهوم السنّة عند الشيعة أنّه لو لم يغب الإمام الثاني عشر لاستمر الإمام المعصوم حتى الآن، وهو يأخذ بعض المعلومات من الله بواسطة الإلهام، إذاً كيف يقول الله تعالى: "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا" (المائدة \ 3) ، يجب أن نسأل: هل أكمل الله دينه بانتهاء دعوة رسوله؟ إذا قالت الشيعة: نعم؛ فلا داعٍ إلى المعصوم الذي يأخذ الالهام من الله كما تدّعي الشيعة، وإذا قالت الشيعة: لا؛ فهذا يتناقض مع الآية وهذا محال.

وتعتقد الشيعة أنّ الأئمة معصومون وكل ما صدر عنهم قولاً فهو حديث إن لم يُنسب القول إلى رسول الله، لأنّهم معصومون أيضا ولا يوجد فرق بين قولهم وقول رسول الله ﷺ، لكن يشير هذا القول من مصادرهم إلى أنّ الأئمة، وتقوية لأقوالهم، ينسبون ما يقولون إلى النّبي نسبة عامة، قال المجلسي في كتابه "بحار الأنوار":" سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن مسألة، فأجابه فيها فقال: الرجل إن كان كذا وكذا ما كان القول فيها، فقال له: مهما أجبتك فيه بشيء فهو عن رسول الله ﷺ لسنا نقول برأينا من شي"[2] إذا لا يقول برأيه وينسب كلامه إلى رسول الله، فما الحاجة إلى اعتبار قولهم سنة.

ترى الشيعة أنّ السنّة تصدر من المعصوم، ونعلم أنّ المعصوم معصوم من المعصية تماماً وإن قلّت، فكيف نفهم دعاء جعفر الصادق حيث كان يدعو بهذا الدعاء:" إلهي كيف أدعوك وقد عصيتك وكيف لا أدعوك وقد عرفت حبك في قلبي وإن كنت عاصيا مددت إليك يدا بالذنوب مملوءة وعيناي بالرجاء ممدودة..."[3] هل يمكن أن يعترف بذنوبه وهو معصوم؟ في هذا المقام يكون الاعتراف بالذنب عبثا وهو لا يذنب.

---

[1] المازندرانى، محمد صالح بن احمد، شرح الكافي-الأصول و الروضة، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1424 هـ.، ج2- ص272.

[2] المجلسى، بحار الأنوار،ج2- ص173.

[3] المجلسى، بحار الأنوار، ج91- ص92، الفيض الكاشانى، الوافي، ج5- ص705، ابن بابويه، محمد بن على، الأمالي(للصدوق)، كتابچى، الطبعة السادسة، 1418 هـ.، ص357.

المطلب الثاني: كيفية الرواية عند الشيعة

الأحاديث في الفكر الإسلامي السني هي روايات نقلت عن رسول الله الذي اعتبره أهل السنّة أنّه المعصوم الوحيد من سلسلة الرواة. وما تزال عصمة النّبي في الفكر الإسلامي الإمامي الشيعي متوارثة في الأئمة المعصومين، ولا يعتبر الأئمة مجرد نقلة أحاديث عن النّبي فحسب، بل هم مرجع حديثي بحدّ ذاتهم، ومعظم أسانيد الشيعة لا تخرج عن ثلاثة احتمالات ، على النحو الآتي:

1- حديث الرواة عن الإمام المعصوم يروي عن رسول الله ﷺ

2- حديث الرواة عن الإمام المعصوم مباشرة.

3- حديث الرواة عن سلسلة من الأئمة المعصومين.[1]

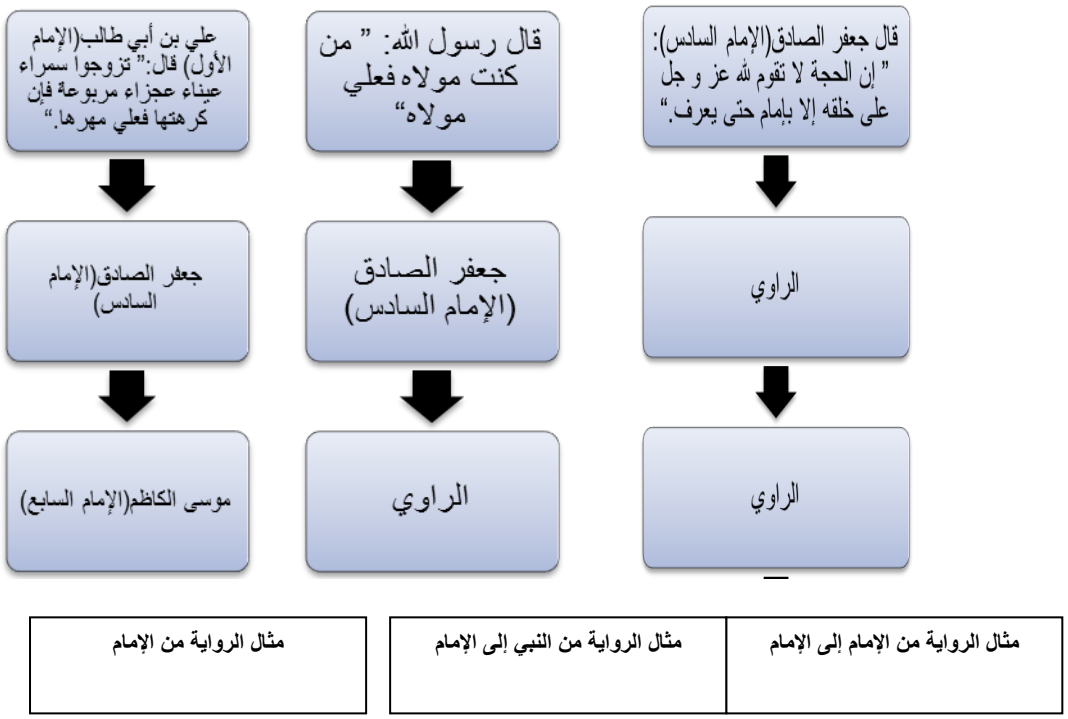

ليس مهمّاً عند الشيعة الإمامية أن يكون مصدر الحديث رسول الله ﷺ أو أحد الأئمة أو كون الإسناد منقطع بين رسول الله ﷺ وبين الإمام، فبالنهاية الإمام معصوم وقد توارث مقام النبوة

---

[1] انظر: Brown, Jonathan A.C. Brown,“ Prophetic Traditions in Shiite Islam”, Hadith: Muhammed’s Legacy in the Medievel and Modern World, Oxford: Oneworld Puplications, 2009, s125.

فحديثه حديث رسول اللهﷺ، وهذا الحديث عند الشيعة يشير إلى ذلك بشكل واضح، حيث قال جعفر الصادق - الإمام السادس-: " حديثي حديث أبي وحديث أبي حديث جدي وحديث جدي حديث الحسين وحديث الحسين حديث الحسن وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين ﷺ وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ وحديث رسول الله قول الله عز و جل" [1]، فلذلك لا يوجد أي فرق بمجيء الحديث من أي الإمام، حيث كل الأقوال في نفس المستوى وفي النهاية ترجع إلى الله.[2]

وبعض الروايات تشير إلى عدم الاهتمام بالسند مقارنة باهتمام أهل السنّة بالسند أيضا، على سبيل المثال هذا الحديث: " قلت لأبي عبد الله ﷺ: الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك أو أسمعه من أبيك أرويه عنك؟ قال: سواء إلا أنّك ترويه عن أبي أحب إلي، وقال أبو عبد الله عليه السلام: لجميل ما سمعت مني فاروه عن أبي"[3] .

بناء على ما سبق، نرى أنّ الشيعة لا يدققون في مصدر الرواية وعمن صدرت، وبالرجوع إلى المصادر، قد نجد بعض الروايات عن جعفر الصادق لكن هذه الروايات في الحقيقة ليست عنه، بل عن أبيه أو جده.

---

[1] الكليني، الكافي، ج1- ص53.

[2] انظر: Brown, Jonathan A.C. Brown," Prophetic Traditions in Shiite Islam", Hadith: Muhammed's Legacy in the Medievel and Modern World, Oxford: Oneworld Puplications, 2009, s125.

[3] الكليني، الكافي، ج1- ص51.

المبحث الثاني: أثر عقيدة الإمامة في تدوين الحديث عند الشيعة الإمامية

يجب أن تكون نقطة الانطلاق من السنّة ومفهومها عند الشيعة للوصول إلى مسألة تدوين الحديث عندهم، فهذه المسألة تأثرت كثيراً بعقيدة الإمامة،على ضوء ذلك سيتناول المبحث بداية كتابة الحديث وتدوينه عند الشيعة وأهم كتبهم.

المطلب الأول:بداية تدوين الحديث عند الشيعة الإمامية

يعتقد علماء أهل السنّة أن كتابة الحديث تتكون من مرحلتين: المنع عن كتابة الحديث[1] إلا لبعض الأصحاب[2]

والإذن بكتابة الحديث[3]، بناء على ذلك اهتم أصحاب رسول الله ﷺ والتابعيين بحفظ الأحاديث وكتابته.[4]، مقابل ذلك؛ انعكس اعتقاد الشيعة على صحابة رسول الله ﷺ، وترى الشيعة إنما منع الخلفاء الثلاثة كتابة الحديث وتحديثه بسبب أغراضهم السياسية أو الدنيوية[5]، فقد أحرق

---

[1] على سبيل المثال في المنع:" لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عنى ولا حرج ومن كذب على - قال همام أحسبه قال - متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" حيث رسول الله أذن لأصحابه أن يحدث منه ﷺ مسلم، صحيح مسلم، رقم 7010.

[2] فمثال إذنه ﷺ لبعض أصحابه مثل عبد الله بن عمرو بن العاص: " كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتني قريش وقالوا أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ بأصبعه إلى فيه فقال اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق"،أبو داود، أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، مؤسسة الرسالة الناشرون، الطبعة الأولى،2013 م.، رقم 3646.

[3] مثال على ذلك: قال همام بن منبه اليماني: "أبا هريرة يقول ما من أصحاب النّبي صلى الله عليه و سلم أحد أكثر حديثا عنه مني إلا كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب" البخاري،صحيح البخاري، رقم 113.

[4] على سبيل مثال لصحف مثبتة في عهد النّبي: الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، و الصحيفة الصحيحة برواية همام بن منبه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.، و صحيفة سمرة بن جندب، و صحيفة سعدة بن عبادة الأنصاري، و صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري .انظر: (تاريخ الحديث) Koçyiğit, Talat KOÇYİĞİT, Hadis Tarihi,TDY, 2012, s 44-48-54-56.

[5] انظر: النجمي، محمد صادق، أضواء على الصحيحين، مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى،1419 هـ. ص46-52 من العجيب استدلال محمد صادق النجمي على منع تحديث أبي بكر رضي الله عنه بنقل الحفاظ للذهلي، ولكن لم يأخذ مما قال الذهبي بعد أن روى هذه القصة، بقول الذهبي: " فهذا المرسل يدلك أن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري لا سد باب الرواية" انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ، ج1،ص9. أيضا يقول عبد الهادي الفضلي في كتابه عن سبب منع عمر رضي الله عنه تدوين الأحاديث: "ويبدوا

أبو بكر رضي الله عنه صحف الحديث، ومنع عمر بن الخطاب التحديث بالأحاديث[1]-[2]- مما جعل الشيعة تعتقد:

1- أن تدوين الحديث عند أهل السنّة بدأ بعد قرن واحد من تاريخ صدور الحديث عن رسول الله ﷺ ولم يكن بين هاتين الفترتين أي كتاب يعتمد عليه في التدوين.

2- منع كتابة الحديث والتحديث به زاد من دواعي وضع الحديث في هذه الفترة.[3]

بحسب ما ذكر الشيعة، أنّ أهل البيت التزموا سنة رسول الله، فدوّنوا الحديث وكتبوه في الصحف الصغيرة والكتب الكبيرة الجامعة،[4] فهم يعدّون أنفسهم أنهم تفردوا بحفظ السنّة، واعتقدوا أنهم أصبحوا حاميين للأحاديث التي صدرت من المعصومين، وافتخروا بأصولهم المسمّاة "الأربعمائة "والتي تكوّنت عن طريق عرض الأحاديث على أئمتهم.

أثّرت عقيدة الإمامة في مصادرهم الأصلية التي دارت عليها أصولهم واعتمدت عليها عقيدتهم، فالشيعة تعتقد أنّ السنّة هي كلّ بيانٍ صادر عن الرسول ﷺ أو أحد الأئمة المعصومين كما قلنا، على حسب ذلك فإنّ كل المدوّن من الصحف أو الكتب من قبل أئمتهم ، يكون حديثا عندهم.

لي أن هذا كان منه لئلا ينتشر فضل أهل البيت من خلال نشر الحديث، ولئلا يبين حق علي في الخلافة عن طريق حديث الغدير وأمثاله" الفضلي، عبد الهادي الفضلي، أصول الحديث، الناشر: مركز الغدير، الطبعة الثانية 2011م، ص66، على عكس ذلك عمر رضي الله عنه كان من وجله أن يخطىءَ الصحابة في حديث رسول الله فيأمرهم أن يقلّلوا الرواية عن نبيهم، ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن. الجزائري، طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر،مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، 2009 م.، ص60.

[1] انظر: النجمي، أضواء على الصحيحين، ص47، وهذا من العيب لأن النجمي يستدل على إحراق أبي بكر خمسمئة حديث بكلام الذهبي في كتابه لكن هو لم يأخذ ما بعده، هو يقول أنّه ينصّ على هذه القصة " فهذا لا يصح والله أعلم"انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص11، وعلى فرض صحته، فلماذا لم يتخذ أبو بكر منع الحديث شريعةً فهو كان خليفة في هذا الوقت.

[2] ، يوجد في سند الحديث بكر بن محمد الصيرفي والمفضل بن غسان وعلي بن صالح فهم كلهم مجهولون، انظر: bakan,tevhit bakan,çağdaş şii bilginlerine göre hadislerin yazılması,Erzurum ilahiyat fakültesi dergisi,sayı 26,yıl:2006,s125

[3] انظر: :النجمي، أضواء على الصحيحين، ص60.

[4] االنظر، لفضلي، أصول الحديث،ص73.

المطلب الثاني: أقوال الأئمة ومؤلفاتهم

أ- مؤلفات الإمام علي

الحديث قول أو فعل أو تقرير المعصوم عند الشعية كما قلنا، فكل كلامٍ خرج من فم المعصوم يعدّه الشيعة حديثا وإن لم يكتبه المعصوم، على ضوء ذلك فالشيعة تفرّق بين أحاديث علي التي قالها قبل استخلافه وتلك التي قالها بعد استخلافه.

فأحاديث الإمام علي قبل استخلافه هي عبارة عن كلامه من بعد وفاة رسول الله حينما غسّله وكفّنه وفي أثناء دفنه[1] ﷺ ومن بعد وفاة بنت رسول الله ﷺ فاطمة خلال فترة الحداد عليها[2] ومعظم هذه الأقوال للإمام علي في كتاب نهج البلاغة[3]، وبعد استخلافه أصبحت أقواله عبارة عن خطبه و ومواعظه و كلامه تشجيع الناس على الحروب ورسائله وأدعيته وشعره.[4]

وقد كتب الإمام علي بنفسه ثلاثة كتب مهمة ، واحد منها من إملاء النّبي عليه:

1- كتاب علي

تعتقد الشيعة أنّ أول كتاب كتب في حديث أهل البيت عن رسول الله ﷺ كان كتاب علي، فهذا الكتاب كان أول كتاب كتب في الإسلام من كلام البشر من إملاء النّبي على علي، هذا الكتاب كان مدرجاً[5] عظيماً يُفتح ويُقرأ منه على ما تُرشد الشيعة الإمامية إليه أحاديث أهل البيت.[6]

يتحدث جعفر الصادق عن هذا الكتاب: "إن عندنا ما لا نحتاج معه إلى الناس و إن الناس ليحتاجون إلينا وإن عندنا كتابا إملاء رسول الله ﷺ و خط علي صحيفة فيها كل حلال وحرام..." [7]، فموضوع هذا الكتاب يشتمل على ما يلي:

1- تأويل كل آية أنزلها الله على محمد.

---

[1] انظر:الشريف الرضي، محمد بن حسين، نهج البلاغة، الهجرة، قم، الطبعة الأولى، 1414 هـ.، ص527

[2] انظر: المصدر نفسه، ص320.

[3] أهمية كتاب نهج البلاغة عند الشيعة الإمامة عالية جداً، حيث يقول الشريف الرضا في ترجمة نهج البلاغة " نهج البلاغة أجمل وأحسن كلام بعد القرآن و حديث رسول الله" انظر: الرضي، محمد بن حسين، نهج البلاغة / ترجمه انصاريان، دار العرفان ، الطبعة الأولى، 1430 هـ.، ص18.

[4] انظر: الطباطبائى، محمد كاظم الطبابايى، تاريخ حديث شيعة، مركز تحقيق وتوسعة علوم انساني، الطبعة الثالثة، 1390 ش.، ص81-92. الكتاب باللغة الفارسية ترجمة الباحث.

[5] والمدرج هو الكتاب المطوي والملفوف، وإذا أريد قراءته يفتح ثم يقرأ.

[6] انظر: النجاشي، رجال النجاشي ، ص360.

[7] الكلينى، الكافي، ج1- ص242.

2- كل حرام وحلال.

3- حدّ أو حكم.[1]

4- عبادات.[2]

5- كل شيء تحتاج إليه الأمة.[3]

يطلق على هذا الكتاب الصحيفة وكتاب علي عليه السلام والجفر والجامعة أيضا[4]، فهذا الكتاب[5] توارثه الأئمة عن بعضهم، والأئمة كانوا يحتاجون إلى هذا الكتاب في المسائل المختلفة،[6] وبعض الوقت الأئمة كانوا يقرؤون من هذا الكتاب على أصحابهم عندما كان يسأل بعض الأسئلة، والكتاب طوله سبعون ذراعا[7] فهذا الكتاب الآن عند الإمام الغائب كما يدعي الشيعة.

2- صحيفة علي

هذه الصحيفة الصغيرة التي كان يحملهاعلي رضي الله عنه في قراب سيفه[8] دائما، وهي صحيفة تشتمل على العقل-مقادير الديات-وعلى أحكام فكاك الأسير[9]، فهذه الصحيفة مشهورة عند أهل السنّة أيضا، ورد هذا الحديث في البخاري مشيراً إلى صحيفة الإمام علي، عن أبي جحيفة

---

[1] " في كتاب علي عليه السلام كل شيء يحتاج إليه حتى الخدش و الأرش و الهرش "انظر: الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، ج1- ص164.

[2] انظر: الكليني، الكافي، ج8- ص163.

[3] انظر: الكليني، الكافي، ج2- ص136، انظر: الطباطبايي، تاريخ حديث شيعة، ص69.

[4] انظر: الطباطبائي، تاريخ حديث شيعة، ص70.

[5] قد خلط بعض الباحثين بين كتاب علي وبين صحيفة علي، حيث قال أحمد سحيمي عن صحيفة علي في رسالته المسمى " توثيق السنّة بين الشيعة الإمامية وأهل السنّة": " في صحيفة طولها سبعون ذراعا..." و "هي إملاء الرسول وخطه علي" وبعده يشير في الهامشة أنّ هذا الكتاب مقبول عند أهل السنّة،؛ في الحقيقة الكتاب المقبول عند أهل السنّة ليس كتاب علي بل صحيفة علي، أيضا طول والإملاء كله متعلق بكتاب علي، وليس بصحيفة علي. انظر: سحيمي، توثيق السنّة بين الشيعة الإمامية وأهل السنّة، ص181.

[6] المصدر نفسه، ص68.

[7] انظر: الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، ج1- ص546.

[8] انظر: النسائي، محمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، المجتبى من السنن، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، هـ.1406، رقم 4734.

[9] انظر: الجلالي، محمد رضا الحسيني، تدوين السنّة الشريفة، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى،1413 هـ، ص 52.

قال: " قلت لعلي: هل عندكم كتاب ؟ قال: لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة، قال قلت: فما في هذه الصحيفة ؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر"[1] أيضا ورد في كتاب صحيح البخاري عن علي رضي الله عنه يقول: " ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا القرآن وما في هذه الصحيفة"[2] فيفهم من هذه الرواية أن ما كان لعلي رضي الله عنه إلا هذه الصحيفة، لو كان له صحيفة أخرى أو كتاب لما قال ذلك.

فبعض مصادر الشيعية صرّحت أن هذه الصحيفة هي إحدى المواريث التي ورثها علي من رسول الله ﷺ، فدفع بعض الباحثين بالتصريح أنّ الصحيفة كانت لرسول الله مكتوبة ومحفوظة، فأعطاها لعلي بن أبي طالب عليه السلام خاصة.[3]

3- مصحف الإمام علي

تقبل الشيعة علاوة على الصحيفة وكتاب علي كتاباً ثالثاً هو مصحف الإمام علي، فتعتقد الشيعة أنّ هذا المصحف أول ما جمع من القرآن بعد وفاة النّبي، وكان ذلك على يد الإمام علي، ويشتمل أيضا على خاص القرآن مقيده ومحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه وسننه وآدابه وأسباب نزوله ... التي جمعها علي بعد وفاة النّبي ﷺ.[4]

ترى الشيعة أنّ الإمام عليا كان يقضي كل وقته عند النّبي وكان هو زوج بنت النّبي فهو كان يكتب القرآن طوال فترة نزوله، حيث أورد الكليني في كتابه: " قد كنت أدخل على رسول الله ﷺ كل يوم دخلة وكل ليلة دخلة فيخليني فيها أدور معه... فما نزلت على رسول الله ﷺ آية من القرآن إلا أقرأنيها وأملاها علي فكتبتها بخطي وعلمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها وخاصها وعامه"[5]

ب- أقوال فاطمة الزهراء

تعتقد الإمامية أن عدد المعصومين عندهم أربعة عشر، واحد منهم رسول الله ، إثني عشر منهم أئمة والاخيرة هي بنت رسول الله وزوج علي هي فاطمة.[6]

---

[1] البخاري، الصحيح، رقم 111-3047-3172-6755-6915-7300.

[2] البخاري، الصحيح، رقم 3179، أبو داود، السنن، رقم 2034.

[3] يقول الجلالي على سبيل المثال :" وصحيفة معلقة في سيف حلقة حديد، وبكراته حديث، فيها فرائض الصدقة، قد أخذها (علي رضي لله عنه) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" الجلالي، تدوين السنّة الشريفة، ص56.

[4] انظر: الطباطبائى، تاريخ حديث شيعة، ص71.

[5] الكلينى، الكافي، ج1- ص64.

[6] انظر: الطوسى، محمد بن الحسن، الغيبة، دار المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى، 1411 هـ.، ص488.

أظنّ سبب عدّهم إياها من المعصومين لأنّها زوج الإمام علي وليست لأنّها بنت رسول الله ﷺ، لأن عثمان رضي الله عنه تزوج من بنتي رسول الله ،فهذا لم يسبب احترام الشيعة لعثمان رضي الله عنه بل بغضهم عليه.

تعتقد الشيعة أن فاطمة رضي الله عنها بسبب كونها بين أقرب الناس إلى النّبي والحميمية بينها وبين الرسول ﷺ أصبحت المرجع العلمي النسائي.

قد يقسم كلام فاطمة بحسب اعتقاد الشيعة إلى ثلاثة أقسام: الأول هو ما كانت فاطمة تهتم بتحديثه وتعليمه عن أفعال وأقوال رسول الله ، وما كانت تعلّق فيه على أحاديث رسول الله، ومعظم كلام فاطمة كان مثل ذلك[1]، والثاني: بعض أقوال فاطمة غير المرتبطة برسول الله ﷺ، مثل: خطابها وكلامها ودعائها[2] والثالث: مصحف فاطمة الذي قُرأ عليها بعد وفاة رسول الله بواسطة الملائكة المرسلة من الله[3].

من بين هذه الأقسام الثلاثة تميّز مصحف فاطمة، والذي كان بحسب اعتقاد الشيعة،عندما قبض الله نبيه ﷺ دخل على فاطمة من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله، فأرسل إليها ملكا يسلّي عنها غمّها و يحدّثها، فشكت ذلك إلى علي فقال لها: إذا أحسست بذلك فسمعت الصوت فقولي لي فأعلمته، فجعل يكتب كلما سمع حتى أثبت من ذلك مصحف.[4]

احتوى هذا المصحف على: مكانة أبيها ﷺ ومستقبل أولاد فاطمة [5] وعن بعض الحوادث المستقبلية [6] وبعض أسماء الحكماء في المستقبل [7] ووصية فاطمة [8].

حجم هذا الكتاب أكثر ما يلفت النظر، فهو يشكّل ثلاثة أضعاف القرآن ولا يوجد فيه حرف واحد من القرآن[1]

---

[1] على سبيل المثال : عن فاطمة :" قال رسول الله ص ستة من المروءة ثلاثة منها في الحضر و ثلاثة منها في السفر فأما التي في الحضر فتلاوة كتاب الله عز و جل وعمارة مساجد الله واتخاذ الإخوان في الله وأما التي في السفر فبذل الزاد وحسن الخلق والمزاح في غير المعاصي" ابن بابويه، محمد بن على، عيون أخبار الرضا عليه السلام، نشر جهان، الطبعة الأولى، 1420 هـ.، ج2- ص27.

[2] انظر:المفيد، محمد بن محمد، الأمالي (للمفيد)، مؤتمر الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، 1413 هـ.، ص50.

[3] انظر: الطباطبائى، تاريخ حديث شيعة، ص34، الكتاب باللغة الفارسية ترجمة الباحث.

[4] انظر: الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، ج1- ص.157

[5] " و يخبرها عن أبيها و مكانه و يخبرها بما يكون بعدها في ذريتها" الكلينى، الكافي، ج1- ص241.

[6] انظر: الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، ج- ص157.

[7] انظر: المجلسى، بحار الأنوار، ج26- ص18.

[8] انظر: الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، ج1- ص157.

ت- أقوال الإمام الحسن والإمام الحسين

نجد في مصادر الشيعة الإمامية أقوال عن أئمتهم الحسن والحسين أيضا، فمعظم أحاديث الإمام الحسن متعلقة بترويج فضائل أهل البيت[2]، والأحاديث الأخلاقية[3]، أما الإمام الحسين فله في مصادر الشيعة أدعيته[4] وأحاديثه الأخلاقية[5] وأحاديثه الحماسية[6].

ث- أقوال الإمام علي زين العابدين

الأحاديث عن الإمام علي زين العابدين على الرغم من أنّ امامته امتدت أربعة وثلاثين عاما قليلة بسبب الأحوال السياسية والإجتماعية، لكن أحاديثه أكثر من الإمام الحسن والحسين، وذلك بسبب خطبه وأدعيته التي عمل على نشرها[7]، لكن معظم أقواله ليست في المصادر الأصلية الشيعية بل في الكتب التاريخية.

ج- أقوال الإمام جعفر الصادق والإمام الالباقر

يمكن القول أنّ أكثر من سبعين بالمئة أحاديث الشيعة نقلت من جعفر الصادق والإمام الباقر، تشمل أحاديث الإمام الصادق والالباقر القرآن وتفسيره والعقيدة والفقه والأخلاق والتأريخ والدعاء وتوجد هذه الأحاديث في كتبهم الأصلية والتأريخية.[8]

---

[1] انظر: الكلينى، الكافي، ج1- ص239.

[2] على سبيل المثال، عن الحسن بن علي عن رسول الله" الزموا مودتنا أهل البيت فإنه من لقي الله و هو يودنا أهل البيت دخل الجنة" البرقى، احمد بن محمد بن خالد، المحاسن، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، 1371 هـ.، ج1- ص61

[3] على سبيل المثال، قال الحسن بن علي: " من اتكل على حسن الاختيار من الله له لم يتمن أنه في غير الحال التي اختارها الله له" انظر: الحرانى، الحسن بن على، تحف العقول، جماعة المدرسين، الطبعة الثانية، 1404 هـ.، ص234

[4] على سبيل المثال دعاء الإمام الحسين: "... ماذا وجد من فقدك و ما الذي فقد من وجدك لقد خاب من رضي دونك بدلا و لقد خسر من بغى عنك متحولا..." انظر: المجلسى، بحار الأنوار، ج95- ص226.

[5] على سبيل المثال قول الحسين: " البخيل من بخل بالسلام" انظر: الحرانى، تحف العقول، ص248.

[6] على سبيل المثال قول الحسين: " إني لم أخرج أشرا ولا بطرا، ولا مفسدا، ولا ظالما، وإنما خرجت أطلب الإصلاح في أمة جدي محمد صلى الله عليه و آله" انظر: الميانجى، مكاتيب الأئمة عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، 1426 هـ.، ج3- ص113، الطباطبائي، تاريخ حديث شيعة(تاريخ الحديث الشيعة)، ص115-119 .

[7] المصدر نفسه، ص128-129

[8] المصدر نفسه، ص171-184

ح- أقوال الائمة الآخرين

بعد الإمام جعفر الصادق والإمام الالباقر، أئمة الشيعة كانوا قد نشروا أحاديثهم بواسطة الوكلاء[1] رسائلهم ومساءلتهم من الناس ومناظراتهم على الرغم من أنّ معظم أحاديث الشيعة ترجع إلى الإمام جعفر الصادق والالباقر، فالأئمة الباقون (الإمام الكاظم والإمام الرضا والإمام الجواد والإمام الهادي والإمام العسكري) كانوا يتحدثون عن المسائل المختلفة.[2]

كل هذه الأقوال من أئمتهم عدّها الشيعة مثل من أحاديث رسول الله ﷺ بسبب اعتقادهم عصمة الأئمة، فبنوا عليها أصولهم من حيث الفقه والحديث والتفسير، على الرغم من أنّ هذه الأقوال خاضعة للنقد عند الشيعة فمنها الصحيح ومنها الضعيف عند الشيعة الإمامية، فنحن لا نعتبر بهذه الأقوال لأنها صادرة عن عقيدة فاسدة وهي عقيدة الإمامة التي نقدناها في الفصل السابق.

المبحث الثالث: المصنّفات الحديثية الأولى عند الشيعة وكيفية تشكّلها

الناظر إلى أحاديث الشيعة يرى مدى تأثير عقيدة الإمامة في ظهور وتناقل عبارتين مهمتين عندهم وهما: الاولى: الأصول الأربعمائة الثانية: عرض الحديث على الإمام.

في البحث عن الروايات الشيعية ، فإنّ من أهم العبارات التي يجدها الباحث: " الأصول الأربعمائة، لأن الشيعة ترى أن أصحاب الكتب الأربعة ومن بعدهم اعتمدوا على هذه الأصول في كتابة كتبهم، لذا هذه العبارة تشكّل حجرَ الاساس في تدوين الحديث عندهم.

العبارة الاخرى التي اهتم الشيعة بها هي "عرض الأحاديث على أئمتهم" ؛ حيث تعتقد الشيعة الإمامية أنه بواسطة عرض الأحاديث ميّزوا الصحيح من السقيم والمقبول من الموضوع وبذلك حفظوا أقوال أئمتهم كما قالوا.

سيتناول هذا المبحث هاتان العبارتان بالدراسة والبحث.

---

[1] يستخدم هذا الاصطلاح عند الشيعة الإمامية، كان الأئمة يوكّلون بعض الرواة في بعض المدن، ناقشنا عن هذا الموضوع في الفصل الثاني ص 93.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص262-280-297-316-326-337 .

المطلب الأول: الأصول الأربعمائة عند الشيعة وتكونـها

تعتبر الأصول الأربعمئة المصدر الأساسي للسنة عند الشيعة الإمامية، ومرجعا مهما للمصنفات الحديثية بعد الغيبة الكبرى، وعاملا اساسيا في حفاظ على السنة ومصدرا للتفاخر[1] عند الشيعة الإمامية، فما هي هذه الأصول؟

أولا: ما هي الأصول الأربعمائة

استخدام عبارة " الأصول الأربعمائة" يرجع إلى فترة المتقدمين، فمن المرجح أن يكون أول شخص ذكر هذه العبارة الشيخ المفيد(ت413 هـ.)، حيث يقول ابن شهر آشوب في كتابه "معالم العلماء" كلام الشيخ المفيد:" صنّف الإمامية من عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى عهد أبي محمد الحسن العسكري صلوات الله عليه أربع مائة كتاب تسمى الأصول وهذا معنى قولهم:له أصل".[2]

وبعد المفيد، أصبح علماء الشيعة يؤكدون على عبارة "الأصول الأربعمائة" بشكل دائم، وإن وجدت اختلافات في وقت كتابة الأصول الأربعمائة، فعندما يتحدث الطبرسي[3] (ت548هـ.) عن الدلالات على إمامة أئمّتهم من حيث علمهم في كل المجالات يقول عن جعفر الصادق: " وروى عن الصادق عليه السلام في أبوابه من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان، وصنّف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب هي معروفة بكتب الأصول، رواها أصحابه وأصحاب أبيه من قبله، وأصحاب ابنه أبي الحسن موسى عليهم السلام"[4].

---

[1] على سبيل المثال نقل ابن طاوس في كتابه: " فحدثني أبي قال: كان جماعة من خاصة أبي الحسن ع من أهل بيته و شيعته يحضرون مجلسه و معهم في أكمامهم ألواح آبنوس لطاف و أميال فإذا نطق أبو الحسن ع بكلمة أو أفتى في نازلة أثبت القوم ما سمعوا منه في ذلك" ابن طاووس، على بن موسى، مهج الدعوات و منهج العبادات، دار الذخائر، الطبعة الأولى، 1411 هـ..، ص219، أيضا نقل الحر العاملي في كتابه: " فقد بلغنا عن مشايخنا قدس الله أرواحهم-: أنه قد كان من دأب أصحاب الأصول أنهم إذا سمعوا من أحد الأئمة عليهم السلام حديثا بادروا إلى إثباته في أصولهم، لئلا يعرض لهم نسيان لبعضه أو كله، بتمادي الأيام، و توالي الشهور، و الأعوام" انظر: الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج30- ص205.

[2] ابن شهرآشوب، معالم العلماء، بلا الطبعة، ص39.

[3] هو أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، من أجلّة علماء الشيعة ومؤلّفيهم، انظر: الطبرسي، إعلام الورى بأعلام الهدى،، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى،1417 هـ، ص 16.

[4] المصدر نفسه،ج2- ص200.

وجاء بعده الحلّي[1] (ت. 676 هـ.) -وقد وافقه فيما قال- فنقل" روى عن الصادق من الرجال ما يقارب أربعة آلاف رجل" وعدّد بعض الأسماء القريبة من جعفر الصادق من طلابه كزرارة بن أعين وأخويه: بكير وجميل بن دراج، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، والهشامين، وأبي بصير... وبعده عرّف "الأصل" فقال: " وغيرهم من أعيان الفضلاء كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنَف سموها "أصولا""[2] .

تبعه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين معروف بالشهيد الأول (ت 786 هـ.) في كتابه "ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة" حيث قال بعد أن أثنى على أئمتهم: "أن أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف ، ودوّن من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق والحجاز..."[3]

عندما ننظر إلى هذه التعريفات نجد أن أول ظهور لعبارة " الأصول الأربعمائة" كان في نصف القرن الخامس يعني بعد الغيبة الصغرى[4] بقرنين تقريبا، فهذا غريب جدا، لأن الشيعة تتفاخر بهذه الكتب بسبب أخذها أقوال الأئمة مباشرة وحفظها ولكن لم تَرد هذه العبارة في كتبهم لمئتي عام.

المتأمل في النصوص السابقة يجد أن كلام المفيد يشير إلى أنّ الأصول الأربعمائة دُونت خلال فترة امتدت من زمن على رضي الله عنه(ت 41 هـ.) إلى زمن محمد بن الحسن العسكري(ت 260 هـ.) بخلاف كلام الطبرسي الذي حصر تصنيفه لهذه في الفترة الممتدة؛ من زمن جعفر الصادق (ت 184 هـ.) إلى زمن ابنه موسى الكاظم (ت183 هـ.)، فحسب هذا القول يخرج باقي الأئمة من هذه الأصول سواء كانوا قبل الصادق أو جاؤوا بعد الكاظم، حاول السبحاني من المعاصرين التوفيق بين كلام المفيد والطبرسي فقال: " ولكنه لم يرد أن تأليف هذه الأصول

---

[1] هو نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن المحقق الحلي (ت 676 هـ.) صاحب كتاب شرائع الإسلام الذي يعتبر من أهم الكتب الفقهية اعتبارا لدى الشيعة الإمامية، انظر: الحلي، جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلي، المعتبر في شرح المختصر، مؤسسة سيد الشهداء، بلا الطبعة، 1364 ش.، ص4.

[2] المصدر نفسه، ج1- ص26.

[3] الشهيد الأول، محمد بن جمال الدين الشهيد الأول، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، 1419 هـ.، ص59.

[4] بدأت فترة الغيبة الصغرى عند الشيعة الإمامية بوفاة الإمام الحسن العسكريّ (الإمام احدى عشر)عام 259.انظر: المالكي، فاضل المالكي، الغيبة الصغرى و السفراء الأربعة، ص45.

كان في جميع تلك المدة بل أخبر بأنها ألّفت بين هذين العصرين... كما أنه لم يرد حصر جميع مصنّفات الأصحاب في هذه الكتب الموسومة بالأصول..."[1] بينما حصر الحلي والشهيد الأول تصنيف هذه الأصول في زمن جعفر الصادق فقط ولم يوسّعا كتابتها قبله أو بعده، وهذا تناقض واضح وخلاف على الفترة الزمنية لكتابة هذه الأصول.

أما قوله: " لم يرد حصر جميع مصنّفات الأصحاب في هذه الكتب الموسومة بالأصول..." متناقض أيضا مع كلام الحسين بن عبد الصمد في درايته الذي نقل عنه في كتابه:" قد كُتبتْ من أجوبة مسائل الإمام الصادق-عليه السلام- فقط أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف تسمّى الأصول في أنواع العلوم"[2] فقد حصر المصنفات بأربعمائة فقط وحصر مؤلفيها بأربعمائة شخص بخلاف المفيد هو لم يحصر هكذا حسب قول السبحاني.[3]

ثانيا: عدد الأصول المعتبرة

اختلف علماء الشيعة في عدد هذه الأصول، فمنهم من نص أربعمائة أصل بدون قيد، ومنهم من قيدها بـأربعمائة أصل ، ومنهم من زاد على ذلك كما يلي:

أولا: ذهب بعض علماء الشيعة مثل المفيد والطبرسي والحلي والشهيد الأول إلى أن عدد هذه الأصول أربعمائة أصل كما أشرت إلى ذلك سابقا، لكنهم لم يقيدوا العدد، فقد يكون أكثر أو أقل من ذلك.

ثانيا: يرى بعض علماء الشيعة أنّ الأصول أربعمائة أصل فقط مثل الحسين بن عبد الصمد والمحقق الداماد فقد صرّح بذلك الشيخ الحسين ابن عبد الصمد في كتابه "الدراية" حيث يقول: " قد كُتبت من أجوبة مسائل الإمام الصادق –عليه السلام- فقد أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف تسمّى الأصول في أنواع العلوم"[4] أيضا يقول المحقق الداماد في كتابه "الرواشح

---

[1] السبحاني، جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الحادية عشر، 1435 هـ. ص483.

[2] السبحاني، كليات في علم الرجال، ص482.

[3] انظر: بواعنة، سعيد محمد علي بواعنة، الأصول الأربعمائة عند الشيعة الإمامية وهم أم حقيقة، علوم الشريعة والقانون، المجّلد 37، العدد 2،2010 م، ص381-382.

[4] الطهراني، آغا بزرك الطهراني، الذريعة الى تصانيف الشيعة، دار الاضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1983 م، ص129.

السماوية": " المشهور أنّ الأصول أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف من رجال أبي عبد الله الصادق..."[1]

ثالثا: ذهب الحر العاملي[2] (ت1104 هـ.) في كتابه " وسائل الشيعة" إلى أن عدد تلك الأصول أكثر من ستة آلاف أصل، حيث يقول بعد أن ينقل ستة و تسعين من أسماء الكتب: "وأما ما نقلوا منه ـ ولم يصرحوا باسمه ـ فكثير جدا ، مذكور في كتب الرجال ، يزيد على ستة آلاف وستمائة كتاب ، على ما ضبطناه."[3]

رابعا: نقل هاشم معروف الحسَني[4] (ت 1983 هـ.) من المعاصرين أنّ الذين دونوا أحاديث أهل البيت بلغت مؤلفاتهم ستة آلاف وستمائة كتاب.[5]

تعتقد الشيعة أن الكتب الأربعة عندهم ترجع إلى الأصول الأربعمائة[6] ، فهذه الأصول صدرت من أئمتهم، ولهذا هذه الكتب الأربعة أصح كتب عندهم، لكن من الغريب الكليني (ت 329 هـ.) لم يصرح في مقدمة كتابه " الكافي" عن الأصول الأربعمائمة مطلقا، ويقول في مقدمته:" قلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف، يجمع من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، و يأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة، عن الصادقين عليهم السلام"[7] وأيضا الشيخ الصدوق لم يورد إلا احدَ عشر أصلا تمثيلا على "الأصول"[8].

يظهر لنا بعد كلما ذكرنا أن عدد الأصول الأربعمائة ليس مقرراً عندهم وإن تكن المصادر الأساسية للكتب الأربعة عندهم، وأيضا لم يتحدث مؤلف الكافي في كتابه عن الأصول ولم يذكر المفيد أمثلة عليها إلا القليل، نتيجة لذلك ينبغي القول بعدم اتفاق علماء الشيعة على عدد هذه

---

[1] المصدر نفسه، ص129-130.

[2] أبو جعفر محمد بن الشيخ الحسن بن علي الحر العاملي وهو رجل دين وفقيه ومرجع ومُحدِّث، وكذلك يشتهر بلقب صاحب الوسائل لتأليفه الكتاب الروائي تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة

[3] الحرّ العاملي، أبو جعفر محمد بن الشيخ الحسن بن علي الحر العاملي، تفصيل وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الثانية، 1414، ج30- ص165.

[4] هاشم معروف الحسني عالم دين شيعي، له العديد من التصانيف في السيرة والفقه والعقيدة والحديث والتاريخ.

[5] انظر: الحسَني، هاشم معروف الحسني، المبادي العامة للفقه الجعفري، دار القلم، الطبعة الثانية، 1978 م، ص72.

[6] المصدر نفسه، ص73.

[7] الكلينى، الكافي، ص24.

[8] انظر: ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ج1- ص3.

الأصول وعدد مصنفيها ووقت تصنيفها، وتباينوا في آرائهم تبيانا واضحاً مع أهمية هذه الأصول عندهم وأنها تشكل المصدر الأساسي لكتبهم الأربعة.

المطلب الثاني: عرض الحديث على الأئمة

كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألونه ﷺ إذا لم يفهموا شيئاً من القرآن أوالحديث ليتأكدوا من فهمهم الصحيح لها، حيث يشير ابن عباس إلى ذلك:"ما رأيت قوما كانوا خيرا من أصحاب رسول الله ﷺ ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض كلهن في القرآن منهن { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ }(البقرة/ 217)، و{ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ} (البقرة/ 222) قال ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم"[1] يظهر من هذا القول أن أصحاب الرسول كانوا حريصين على فهم دينهم وعلى هذا يسألون عما يشكل عليهم ويعرضون عليه ﷺ إذا لم يفهموا.

كان رسول الله ﷺ المرجع أو الواسطة الوحيدة بين الله والناس، بعد وفاة النّبي انقطع الوحي ومازال حرص المسلمين على فهم دينهم بواسطة ضوابطهم التي أخذوها من رسول الله.

ولكن الشيعة تعتقد أن عرض الحديث على المعصوم بدأ في وقت الرسول الله ولم ينته بوفاته بل مازال حتى الغيبة الكبرى بسبب وجود الائمة المعصومين خلال تلك الفترة، ولم ينقطع الوحي بوفاة الرسول ﷺ بل استمر بإلهام الأئمة حسب اعتقادالشيعة، بناء على ذلك يعتقد الشيعة أنهم بهذا العرض وخلال كل هذه الفترة قد تعلّموا الحديث وفهموه بشكل أفضل وأصح مقارنة بأهل السنّة الذين أخذوا أحاديثهم عن النّبي فقط في ثلاثة وعشرين عاماً ثم انقطع بوفاة النّبي ﷺ.[2]

لذا سنتناول في هذا المطلب الحديث عن مسألة عرض الحديث على الأئمة وأسبابها

أولا: تاريخ عرض الحديث على الأئمة

تهتم الشيعة الإمامية بعرض الحديث على المعصومين وبدأ ذلك في زمن رسول الله واستمر حتى الغيبة الكبرى[3]، حيث يضرب الشيعة مثالا على ذلك حديث أمر رسول الله زواج جويبر من الذلفاء- وهي بنت زياد بن لبيد -؛ فأرسلت الذلفاء رسولاً إلى النّبيﷺ لتعلم حقيقة الأمر

---

[1] الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي , خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ، 1407، ج1- ص63، الطبراني، أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ، 1404 هـ، رقم 12288

[2] و هذا الفكر متأصل عند الشيعة لغاية الوقت المعاصر، شهدت ذلك خلال زيارتي إيران.

[3] انظر: الطباطبائي، تاريخ حديث شيعة، ص232.

بسبب عدم الاطمئنان لقول جويبر[1] فبحثت عن الحق، ولهذا قال النّبي: " جماعة أمتي أهل الحق و إن قلوا"[2]

استمر الناس - حسب اعتقاد الشيعة- في سؤال الأئمة عما يشكل عليهم من أمور دينهم، وكذا الحال في وقت الإمام السجاد(ت 94 هـ)، حيث يستدل الشيعة من كتاب سليم بن القيس الذي فيه: " إن عندي كتبا سمعتها عن الثقات وكتبتها بيدي فيها أحاديث لا أحب أن تظهر للناس لأن الناس ينكرونها ويعظمونها وهي حق أخذتها من أهل الحق والفقه والصدق والبر عن علي بن أبي طالب ﷺ وسلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والمقداد بن الأسود رضي الله عنهم و ليس منها حديث أسمعه من أحدهم إلا سألت عنه الآخر حتى اجتمعوا عليه جميعا"[3] يظهر لنا أن سليم بن القيس كان يطمئن نفسه.

فتوسع عرض الحديث على أئمة في وقت الإمام الباقر(ت 114 هـ) والإمام جعفر الصادق (ت 148 هـ)، فعلى سبيل المثال عرض عنبسة بن مصعب ما سمع من أبي الخطاب على جعفر الصادق فرفض ما سمعه منه وصححه[4]، كما أورد النجاشي في كتابه: " عبد الله بن سعيد له كتاب الديات، رواه عن آبائه وعرضه على الرضا عليه السلام"[5].

واستمر هذا الامر حتى في وقت الإمام الكاظم(ت 183 هـ) والإمام الرضا(ت 202 هـ)، والإمام الكاظم كان يريد أن يعرض الأحاديث عليه، على سبيل المثال قال لأحد من أصحابه: " اذهب فتفقه واطلب الحديث قال: عمن؟ قال: عن فقهاء أهل المدينة ثم اعرض علي الحديث"[6].

فلم يزل عرض الحديث على أئمتهم في وقت الأئمة المتأخرين، على سبيل المثال عُرض "كتاب يوم وليلة" ليونس بن عبد الرحمن على الإمام أبي محـــمد العــسكري(ت 260 هـ) فمدحه. [7]

---

[1] انظر: الكليني، الكافي، ج5- ص341.

[2] ابن بابويه، محمد بن على، معاني الأخبار، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، 1403 هـ.، ص154

[3] الهلالى، سليم بن قيس، كتاب سليم بن قيس الهلالي، الهادي، الطبعة الأولى، 1405 هـ.، ج2،ص558.

[4] انظر: الكشى، رجال الكشي ، ج2- ص579.

[5] النجاشي، رجال النجاشي، ص217.

[6] الكليني، الكافي، ج1- ص353.

[7] انظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص446.

لم تكتف الشيعة بعرض الحديث على الائمة، بل عرضوا الأحاديث على النواب[1] المختارين من قبل الإمام في وقت الغيبة الصغرى، على سبيل المثال عندما سئل الحسين بن رُوح النُّوبَختي[2] عن كتاب التكليف لمحمد بن علي الشلمغاني قال: " اطلبوه إلي لانظره، فجاؤوا به فقرأه من أوله إلى آخره، فقال: ما فيه شئ إلا وقد روي عن الأئمة إلا موضعين أو ثلاثة، فإنه كذب عليهم في روايتها لعنه الله"[3]

وبناء على ما ورد سابقا يظهر أن الشيعة تعتقد أن أحاديثها عُرضت على الائمة المعصومين بداية من رسول الله ﷺ حتى نهاية الغيبة الصغرى(326 هـ). فهذا سبب تفاخرهم بسبب اعتقادهم أنهم ضبطوا كل الاحاديث من الأئمة وصححوا كل ما تعرض للخطأ.

ثانيا: سبب عرض الأحاديث على أئمتهم

ذهبت الشيعة في سبب عرض الأحاديث على أئمتهم إلى أسباب كثيرة، على النحو التالي:

1-اطمئنان الصدور: كما ضربنا مثالا في زواج جويبر من الذلفاء.

2- وجود تغيير في الأحاديث أوتبديل أوتحريف: أحد أسباب العرض وجود تغيير في الحديث أو تبديل أو تحريف، على سبيل المثال ، ورد قول منسوب إلى جعفر الصادق: " أن رجلا قال له: يا ابن رسول الله ﷺ- إن قوما من علماء العامة[4] يروون عن النّبي ﷺ- أن الله يبغض اللحامين ويمقت البيت الذي يؤكل فيه اللحم كل يوم فقال: غلطوا غلطا بينا إنما قال رسول الله ﷺ-: إن الله يبغض أهل بيت يأكلون في بيوتهم لحوم الناس أي يغتابونهم ما لهم لا رحمهم الله عمدوا إلى الحلال فحرموه لكثرة رواياتهم." [5]

3- الحاجة إلى قرائن: أحياناً تعرض الشيعة الأحاديث للبحث عن قرائن: على سبيل المثال: قال علي بن المغيرة: " قلت لأبي عبد الله ﷺ: جعلت فداك الميتة ينتفع بشيء منها؟ قال: لا قلت: بلغنا أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة، فقال: ما كان على أهل هذه الشاة إذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها؟ قال: تلك شاة لسودة بنت زمعة زوج النّبي ﷺ وكانت شاة مهزولة لا ينتفع

---

[1] النواب الأربعة أو السفراء الذين مثّلوا الواسطة بين الإمام المهدي (الإمام الثاني عشر) وبين الشيعة، وهم الاربعة: عثمان بن سعيد العمري السمّان، محمد بن عثمان بن سعيد العمري، الحسين بن روح، أبو الحسن علي بن محمد السَمُري.

[2] النائب الثالث للإمام المهدي في الغيبة الصغرى (ت سنة 326 هـ).

[3] الطوسي، الغيبة، ص409..

[4] كلمة العامة تطلق على أهل السنة عند الشيعة الإمامية

[5] الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج25- ص39.

بلحمها، فتركوها حتى ماتت. فقال رسول الله ﷺ: ما كان على أهلها إذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها أن تذكى."[1]

4-لفهم أفضل: إذا صادفت الشيعة أي مشكلة في فهم الأحاديث كانت تسأل عنها، على سبيل المثال قال زرارة: " قلت لأبي جعفر ﷺ: الناس يروون عن رسول الله ﷺ أنه قال: أشرفكم في الجاهلية أشرفكم في الإسلام. فقال ﷺ: صدقوا، وليس حيث تذهبون كان أشرفهم في الجاهلية أسخاهم نفسا وأحسنهم خلقا وأحسنهم جوارا وأكفهم أذى، فذلك الذي إذا أسلم لم يزده إسلامه إلا خيرا"[2].

5-حل التعارض: كانت الشيعة تعرض الأحاديث على أئمتها عند وجود تعارض بينها، على سبيل المثال، في نقل علي بن مهزيار من كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن[3] عن اختلاف ركعتي الفجر في السفر، هل هي في المحمل أو الفرض، فعرضهما على موسى الكاظم، فكان جوابه: " موسع عليك بأية عملت "[4]

ثالثا: نقد مسألة "عرض الحديث على الأئمة"

بعد كل ما ذكرنا عن مسألة عرض الأحاديث على الأئمة وأسبابها، يجدر بنا نقد هذه المسألة، فبالنظر إلى جعفر الصادق[5]- وهو أكثر الائمة المروي عنهم – والذي يتمتع بمكانة عالية ، ومروياته ذات أهمية كبيرة عند الشيعة ، سيتبين لنا حقيقة العرض و قيمته.

مكانة جعفر الصادق ودوره في علم الحديث والفقه معلومة عند أهل السنّة، لكن ليس بالتقديس الحاصل له عند الشيعة حيث يرونه إماماً معصومًا، فهو مجرد راوٍ تجري عليه قوانين الجرح والتعديل، وتخضع مروياته للنقد الحديثي، وهي قليلة نسبياً في المصنفات الحديثية لأهل السنّة، وبشكل عام فجعفر الصادق معتبر عند أهل السنّة لا يختلف عن أي راوٍ آخر ولا يحصل

---

[1] الكلينى، الكافي، ج3- ص398.

[2] الأهوازى، حسين بن سعيد، الزهد، المطبعة العلمية، الطبعة الثانية، 1402 هـ.، ص59

[3] هو لقب الإمام موسى الكاظم.

[4] الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة ، 1365 ش،،ص228.

[5] سبب اختياري بجعفر الصادق، أن أكثر الروايات عند الشيعة تجيئ عنه، على سبيل المثال عدد روايات جعفر الصادق في أصول الكافي 2317 حديث نسبته 60,05% مقابل عدد روايات عن رسول الله فيه 25 حديث فقط، فهذا يظهر لنا أهمية جعفر الصادق في روايات الحديث الشيعة الإمامية. انظر نسباً أخرى لروايات الأئمة و درجة صحتها: الدبوس، حمود نايف محمد، مرويات الإمامة عند الشيعة الإثني عشرية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،2014 م، ص109-119.

أي كسب أو منفعة من تقديسه،[1] فجاءت آراء علماء أهل السنّة فيه على النحو الآتي، حيث وثّقه الشافعي[2]، وأبو حاتم[3]، وابن أبي خيثمة[4]، وقال عنه أبو حنيفة: "ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد"[5]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه: "كان من سادات أهل البيت فقها وعلما وفضلا يحتج بحديثه"[6].

نستنتج مما ذكرنا من أقوال علماء أهل السنّة أن جعفر الصادق هو الإمام في الفقه والثقة في علم الحديث، فهو متمكن عند علماء أهل السنّة مع عدم تقديسهم له، كما يظهر في قول ابن حبان.

كان العلماء يسألونه عن الفقه أو الحديث وكان يجيب عما سُئل، مما أدى إلى تجرّؤ بعض الناس بالافتراء عليه، على سبيل المثال، يحيى بن عبد الحميد قال:" قلت لشريك إن أقواما يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف في الحديث! فقال أخبرك القصة: كان جعفر بن محمد رجلا صالحا مسلما ورعا، فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، يستأكلون الناس بذلك و يأخذون منهم الدراهم"[7] فهذه الرواية تظهر لنا كيفية عرض الحديث على أئمتهم!.

فنرى أهم الإختلافات في زرارة بن الأعين الذي كان وكيل جعفر الصادق في الكوفة، فقد سأل جعفر الصادق في إحدى مسائل الوضوء عن ممن أخذ هذه المعلومة[8]، واتهم جعفر الصادق أيضا بعدم فهمه مسألة الاستطاعة وقال عنه: " ليس له بصيرة"[9]، وقد أقرّ زرارة في موضع آخر نقصان علم جعفر[10].

---

[1] انظر :BUCKLEY, Ronald P. BUCKLEY, Şii hadislerin kaynağı olarak ca'fer es-sadık(Ja'far al-sādiq as a Source of Shĩ'ĩ Traditions), The Islamic Quarterly: A Review of Islamic Culture,The Islamic cultural center, XLIII/1,London 1999, s 43

[2] انظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج7- ص67.

[3] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1- ص126.

[4] انظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج7- ص67.

[5] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1- ص126.

[6] العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج7- ص68.

[7] الكشى، رجال الكشي، ص324.

[8] انظر: الطوسى، محمد بن الحسن، الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى، 1390 هـ.، ج1- ص62.

[9] الكشى، رجال الكشي، ص147.

[10] انظر: المصدر نفسه، ص158.

نرى في رواية أخرى أن زرارة يتكلم برأيه، غير آبهٍ لكلام الأئمة، حيث قال ابن مسكان: "تدارأنا[1] عند زرارة في شيء من أمور الحلال والحرام، فقال قولا برأيه، فقلت: أبرأيك هذا أم برواية! فقال: إني أعرف، أوليس "رُب رأي خير من أثر""[2] فهو يقّدم رأيه على أقوال الأئمة ويعتدّ به.

وعلى كل ما ذكرنا نرى لعنة جعفر الصادق على زرارة بن الأعين في مصادرهم وقول جعفر عن زرارة أنه كذب عليه[3] مع عدّ الشيعة[4] الإمامية زرارة من أصحاب الإجماع.[5]

يظهر لنا شكوى جعفر الصادق من هؤلاء الاشخاص عندما يسئله الفيض بن المختار عن الإختلافات في أحاديثه بين الناس في الكوفة قال جعفر الصادق: " إنالناس أولعوا بالكذب علينا إن الله افترض عليهم لا يريد منهم غرة وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، و ذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا"[6].

تستدل الشيعة على عرض الحديث بكتاب سليم بن القيس كما ذكرنا[7]، حيث قال: " ليس منها (يعني الكتب عنده) حديث أسمعه من أحدهم إلا سألت عنه الآخر حتى اجتمعوا عليه جميعا"[8] فكيف يقبل بإمامة علي رضي الله عنه وعصمته ثم يحتاج مع ذلك إلى عرض حديث الامام علي على ثلاثة غيره ليتأكد من إجماعهم عليه؟!.

تعتقد الشيعة أنّ الاحاديث عرضت في الغيبة الصغرى على الإمام الغائب بواسطة النائبين، ينبغي السؤال هنا: إن كنتم تحتاجون إلى عرض الحديث على الإمام الغائب في الغيبة الصغرى، أفلا تحتاجون الآن إلى هذا العرض في الغيبة الكبرى مع الأحاديث التي ترونها ضعيفة؟ [9]

تلخيصا لما ذكرنا نجد أن مقام الأئمة عند علماء السنّة والشيعة عالٍ، وقد سمع أهل السنّة أحاديثَ من بعضهم واستفتوهم في مسائل عدّة، ولكن الشيعة وضعوهم في مقام التقديس، فجعلوا

---

[1] يعني تذاكرنا، انظر: الكشى، رجال الكشي ، ص156.

[2] الكشى، رجال الكشي ، ص156.

[3] انظر:المصدر نفسه، ص147.

[4] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص166.

[5] أصحاب الإجماع: هو مصطلح في علم الرجال يطلق على مجموعات ثلاث من أصحاب الأئمة، انظر إلى ص 94.

[6] الكشى، رجال الكشي، ص135.

[7] انظر إلى ص49.

[8] انظر إلى ص49.

[9] لنسبة أخرى لروايات الأئمة و درجت صحتها انظر: الدبوس، مرويات الإمامة عند الشيعة الإثني عشرية، ص109-119.

قولهم حديثا مثل قول النّبي، وذهبوا إلى تصحيح الأحاديث بعرضها عليهم، فذكرنا بطلان هذه المسألة.

المبحث الرابع: منهجية التعامل مع السنة بين الإخباريين والأصوليين عند الشيعة الإمامية

بعد الغيبة الصغرى[1] ومع مرور الوقت تشكّلت فرقتان عند الشيعة الإثني عشرية، ويعود السبب الأبرز لافتراقهم إلى كيفية تعاملهم مع المرويات الحديثية وموقف العقل في فهم هذه الروايات.

وأهم المسائل التي اختلفت فيها هاتان المدرستان بعد مسألة حجية العقل والتلازم بين الحكم العقلي والشرعي هي: قطعية صدور كل ما ورد من روايات في الكتب الحديثية الأربعة عن الأئمة المعصومين، فالإخباريون يرون أن الاهتمام الشديد من أصحاب الكتب الأربعة بتدوين الروايات التي يحتج بها وعليها العمل جعل الفقيه لا يحتاج إلى البحث عن اسناد هذه الروايات، لذا يصح له التمسك بما ورد فيها من الأحاديث، أما الأصوليون فلهم رأي آخر فيما ورد في الكتب الأربعة فهم يقسّمون الحديث إلى اربعة أقسام مشهورة عندهم: الصحيح والحسن والموثّق والضعيف، ويأخذون بالأولين أو بالثلاثة الأول دون الأخير[2].

---

[1] يوجد عند الشيعة الإمامية الغيبتان :بدأت فترة الغيبة الصغرى بوفاة الإمام الحسن العسكريّ عام 260 هـ حيث كان عمر الإمام المهديّ خمس سنين تقريباً، واستمرَّت قرابة 70 سنة حتى عام 329 هـ حيث انتهت بوفاة السفير الرابع، وبداية الغيبة الكبرى.

[2] انظر: الوحيد البهبهاني ،محمد الباقر الوحيد البهبهاني، الفوائد الحائرية، مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1415 هـ.، ص35.

بناء على ذلك، فقد حصر علماء الإخباريين مصادر الأحكام عندهم في كتاب الله وسنة الأئمة المعصومين، بينما حصر علماء الأصوليين مصادر الأحكام عندهم في أربعة مصادر: الكتاب والسنّة والإجماع والعقل.[1]

ومن هذا المنطلق، فسيتناول هذا المبحث الحديث عن موقف الإخباريين والأصوليين من المرويات، والفروق بينهما.

المطلب الأول: الإخباريون وموقفهم من المرويات

الأخبار جمع "خبر"، والأخبار عند الشيعة نسبت إلى الإخباري الذي يربط نفسه بالنقل والرواية في المسائل الدينية[2]، ومن هذا المسمى عرفت "الإخبارية" بهذا الإسم.

يعتقد الإخباريون أن الروايات المروية عن الأئمة شفاهة أو كتابةً تعاد المصدر الوحيد للعقائد والفقه، ولا يعتمدون الاجتهاد والأساليب العقلية كالقياس في استنباط الأحكام[3].

يعتقد الإخباريون أنّ العقل ليس دليلاً على معرفة الأحكام الإلهية، وهذا اختلاق أهل السنّة وبسبب غفلة بعض العلماء المتأخرين من الشيعة أصبح الدليل العقلي الواحد من مصادر الأحكام الشرعية عند الشيعة، بعبارة وجيزة يعتقد الإخباريون بعدم الاعتماد على الأشياء المدركة بالعقل في الأحكام الشرعية لكن ممكن يتوصل إليها بكتاب الله وأخبار الأئمة فقط، وإذا لم يتوصل أي حكم فيهما يجب التوقف في المسألة، وإذا وجد تعارض بين الخبرين فيُحل هذا التعارض في

---

[1] انظر: المسعودي، محمد مهدي، نزاع الاصوليي والأخباري عند سيد عبد الله شبر(سيد عبدالله شبر در نزاع اصولى واخبارى) مجلة علوم الحديث ، 1389 ش. رقم: 55 ،ص171، المقالة باللغة الفارسية ترجمة الباحث.

[2] انظر: Diyanet İslam Ansiklopedisi,AHBÂRİYYE maddesi, c 1- s 490 .الكتاب باللغة التركية ترجمة الباحث

[3] المصدر نفسه.ص 490.

ضوء مبادئ الشيعة الإمامية فإن تعذّر ذلك، ينبغي الامتناع عن الترجيح أو إبداء أي حكم في المسألة.[1]

ومن يمثل الإخباريين في وقت الغيبة الصغرى أبو جعفر أحمد بن خالد البرقي (ت 274 هـ. أو 280 هـ.) صاحب كتاب "المحاسن" ، وأبو جعفر محمد بن السن بن فروخ الصفاري القمي (ت 290 هـ.) صاحب كتاب "بصائر الدرجات" ، و أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري (ت 329هـ.) صاحب " قرب الإسناد".

بعد الغيبة الصغرى جاءت الغيبة الكبرى وألّفت في القرن الرابع الكتب المهمة عند الشيعة، فهذه الكتب ومؤلّفيها: محمد بن يعقوب الكليني(329 هـ.) في كتابه "الكافي"، وعلى ابن الحسين بن بابويه (ت 329 هـ.) في كتابه "رسالة الشرائع" و"الإمامة والتبصرة من الحيرة" و بعده ابنه أبو جعفر ابن بابويه القمي الصدوق الثاني (ت 381 هـ.) صاحب " من لا يحضره الفقيه"[2] وفي القرن الحادي عشر جاء محمد أمين بن محمد شريف الأسترآبادي (ت. 1023 هـ.) هو مجدد لمذهب الأخبارية وبعده الفيض الكاشاني (1091 هـ.).

يعتقد الإخباريون أن كل الأحاديث في الكتب الأربعة (الكافي[3] ومن لا يحضره الفقيه[1] وتهذيب الأحكام[2] والاستبصار في ما اختلف من الأخبار[3]) صحيحة وصدرت من أهل البيت، من أجل ذلك يجب أن يعمل بها بدون ذكر أسانيد الأحاديث وتعريف طرق الحديث[4].

---

[1] Sayın,esma, İran'daki şii kültüründe ahbariyye- usuliyye yaklaşımları bağlamında gelenek-yenilik çizgisi,türk- islam medeniyeti akadameik araştırma dergisi, sayı : 14 yıl: 2012. s 117, المقالة باللغة التركية ترجمة الباحث.

[2] انظر: صنوبر، أحمد عبد الجبار صنوبر، الاتجاهات الحديثية عند الشيعة الإمامية دراسة تحليلية نقدية، رساللة الدكتورة، الجامعة الاردنية، 2009 ، ص 88.

[3] عرفه المجلسي في كتابه وقال: " منها جميع مصنفات ومرويات الشيخ الإمام السعيد الحافظ المحدث الثقة جامع أحاديث أهل البيت ﷺ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني صاحب الكتاب الكبير في الحديث المسمى بالكافي الذي لم يعمل مثله بالإسناد المتقدم إلى الشيخ الإمام أبي جعفر محمد بن قولويه بحق روايته عنه قدس الله سرهما ورفع قدرهما وقد جمع هذا الكتاب من الأحاديث الشرعية و الأسرار الدينية ما لا يوجد في غيره" المجلسي، بحار الأنوار، ج105-ص75.

بالنسبة لهم بذل علماء الشيعة جهدهم في تدوين الأحاديث في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة، وضبطها، وبذل غيرهم أيضا أعمارهم في تصحيحها، وضبطها، وعرضها على أهل العصمة، حيث استمر ذلك إلى زمان الأئمة الثلاثة،– أصحاب الكتب الأربعة،– وبقيت تلك المؤلفات بعدهم بمدة من الزمن نقلوا خلالها كتبهم من تلك الكتب المعلومة المجمع على ثبوتها، وكثير منها وصلت إلى علماء الشيعة.[5]

نقد الفيض الكاشاني(ت 1091 هـ.) في مقدمة كتابه الوافي مَن نوّع الأحاديث إلى صحيح وحسن وموثّق، فهو بعد أن يشرح بعض التعريفات في الاصطلاحات الحديثية يقول:" وأول من اصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك العلامة الحلي رحمه الله، وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا قدّس الله أرواحهم كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم، بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه، واقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه، كوجوده في كثير من الأصول الأربعمائة المشهورة" وهو يستدل بصاحب كتابي الكافي والفقيه أنهما جريا على المتعارف بين التقدمين في إطلاق الصحيح على ما يركن إليه ويعتمد عليه، فحكما بصحة[6] جميع ما أورداه في كتابيهما من الأحاديث وإن لم يكن صحيحاً على مصطلح المتأخرين[1].

---

[1] من أصح الكتب الحديثية وأتقنها بعد الكافي عند الشيعة الإمامية، وأشهر كتب الشيخ الصدوق المتوفى سنة 381. انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص 379.

[2] عرفه السبحاني وقال: " إن كتاب "تهذيب الأحكام" في شرح المقنعة للشيخ المفيد، تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ.) من أعظم كتب الحديث منزلة وأكثرها منفعة"السبحاني، كليات في علم الرجال، ص 391.

[3] "وله (محمد بن الحسن الطوسي)كتاب الاستبصار في ما اختلف من الأخبار، و هو يشتمل على عدة كتب تهذيب الأحكام، غير أن هذا الكتاب مقصور على ذكر ما اختلف من الأخبار، و الأول يجمع الخلاف والوفاق." الطوسى، محمد بن الحسن، فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول،ستارة، الطبعة الثانية، 1420 هـ.، ص 447.

[4] عباسپور، زينب، نزاع اخباريان و اصوليان تأملى در درون مايه كتاب اخبارى گيرد تأريخ وعقايد، أرشيو ونسخه پژوهى، كتاب ماه دين ،1391 نومارة183، 55، المقالة باللغة التركية ترجمة الباحث.

[5] انظر: الحر العاملى، محمد بن حسن، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، 1409 هـ.، ج30- ص252.

[6] قال الكليني فى كتابه: " و قلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين، مايكتفي به المتعلم، و يرجع إليه المسترشد، و يأخذ منه من يريد علم الدين و العمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام و

جاء بعد الكاشاني، الحر العاملي –وهو من الأخباريين– يرى أنّ كل الأحاديث في الكتب الأربعة صحيحة، فهو عندما يشرح الفوائد في كتابه وسائل الشيعة يقول في الفائدة الثانية (تفصيل القرائن المعتبرة الدالة على ثبوت الخبر):" كون الحديث موجودا في الكتب الأربعة، ونحوها، من الكتب المتواترة اتفاقا، المشهود لها بالصحة".[2]

ففي القرن الحادي عشر جاء الاسترابادي(ت1033 هـ)، ومع وصول هذا الجريان إلى الذروة فقد أثّر على إيران والعراق في وقت الدولة الصفوية وأهم مدينة في هذا الوقت كانت قزوين في إيران[3]، فالاسترابادي ناقش هذا الموضوع في كتابه " الفوائد المدنية" واعتقد أن أصحاب الكتب الأربع لم ينقلوا إلا الصحيح والأحاديث جاءت بشكل صحيح من أصحاب أبي جعفر وأصحاب أبي عبد الله الذين أجمعت العصابة[4] على تصديق هؤلاء الأولين وموافقة أخبار الأئمة الثلاثة في صحة أحاديث كتبهم.[5]

السنن القائمة التي عليها العمل، و بها يؤدى فرض الله- عز و جل- و سنة نبيه صلى الله عليه و آله" الكليني، الكافي ج1- ص8 و ايضا قال الصدوق فى كتابه: " ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به و أحكم بصحته" ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ج1- ص3.

[1] الفيض الكاشانى، الوافي، ج1- ص22.

[2] الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج3- ص244.

[3] عباسپور، نزاع اخباريان و اصوليان تأملى در درون مايه كتاب اخبارى گيرد تأريخ وعقايد، ص51

[4] قال الكشي: "اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر ﷺ و أبي عبد الله ﷺ وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا أفقه الأولين ستة: زرارة و معروف بن خربوذ و بريد و أبو بصير الأسدي و الفضيل بن يسار و محمد بن مسلم الطائفي، قالوا و أفقه الستة زرارة، و قال بعضهم كان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي و هو ليث بن البختري"، تاكشى، رجال الكشي ص238

[5] الأسترابادي، محمد أمين الأسترابادي، الفوائد المدنية، تحقيق: الشيخ رحمة الله الرحمتي الأراكي، مؤسسة النشر الإسلامي، 1426هـ ، ص 371-372-373.

المطلب الثاني: الأصوليون وموقفهم من المرويات

يعتمد الأصوليون على العقل في نقد المرويات الحديثية، ويتّبعون في ذلك الأسلوب الفقهي المعتمد في استنباط الأحكام لا سيما الاجتهاد، وبناء على ذلك تقبل عندهم الرواية أو ترد، وكان ذلك بعد الغيبة الصغرى(260 هـ.)[1].

فبعد تصنيف الكتب الأربعة أراد علماء الشيعة أن يحلّوا المشكلات التي تطرأ على مسائلهم، والتي لم تكف الكتب الأربعة في حلها، بالإضافة إلى ذلك تأثر الشيعة بمنهج أهل السنّة والمعتزلة في استنباط الأحكام، كل ذلك وجّه الشيعة إلى تغيير منهجهم بإدخال الاستدلال العقلي والإجماع عليه، ويعتبر الشيخ المفيد(ت 413 هـ.) وأتباعه والشريف المرتضى(ت 436هـ.) وأبو جعفر الطوسي(ت460 هـ.) على رأس المغيرين للمنهج الشيعي تأثرا منهم بالمعتزلة، فبني الفقه الشيعي على القرآن والسنّة والإجماع والعقل.[2]

وقد ساهم الإخباريون في انتشار هذا الفكر من حيث لا يعلمون وذلك باعتراضهم على مبدأ استخدام الأصوليين للعقل في الأحكام، حيث لم يشتهر اسم الأصوليين حتى القرن الثاني عشر الميلادية أي السادس هـ.،[3] ويمثّل هذه الفرقة الشيخ المفيد (ت 413 هـ/ 1022 م) وتلميذه الشريف المرتضى (ت 436 هـ/ 1044 م) وتلميذ الشريف المرتضى أبو جعفر محمد حسن الطوسي(ت 460هـ.) و في كتابه " تهذيب الأحكام" و" الاستبصار في ما اختلف من الأخبار" وفي وقت دولة الصفوية (907 هـ.- 1051 م.) جاء زين الدين بن علي الجبعي العاملي

---

[1] انظر: Diyanet İslam ansiklopedisi(الموسوعة الدينية الإسلامية), USÛLİYYE maddesi, c 42- s 214. الكتاب باللغة التركية ترجمة الباحث.

[2] انظر : Diyanet İslam ansiklopedisi(الموسوعة الدينية الإسلامية), USÛLİYYE maddesi, c 42- s 214. الكتاب باللغة التركية ترجمة الباحث.

[3] المصدر نفسه، ج42- ص 214.

المعروف باسم الشهيد الثاني(ت 965 هـ.) و بعده جاء محمد الباقر الوحيد البهبهاني (ت 1206 هـ.).[1]

لا يقبل الأصوليون العمل بكل الروايات من الأئمة بسبب عدم ثبوت طرقها كما يرفض بعض الأصوليين العمل بخبر الآحاد حيث يقول المفيد عن الخبر الواحد:" أخبار آحاد لا توجب علما ولا عملا و روايتها عمن يجوز عليه السهو والغلط"[2]

فنقد المفيد أصحاب الحديث بسبب أنهم ينقلون الغثّ والسمين، ولا يقتصرون في النقل على المعلوم، وليسوا بأصحاب نظرٍ وتفتيشٍ، ولا فكر وتمييز فيما يروونه ، فأخبارهم مختلطة لا يتميز منها الصحيح من السقيم إلا بالنظر في الأصول، واعتماد على النظر الذي يوصل إلى العلم بصحة المنقول.[3]

عندما يناقش مسألة "سهو النّبي" أيضا ينقد بعض الروايات المتعلقة بهذه المسألة ويقول:"من أخبار الآحاد التي لا تثمر علما، ولا توجب عملا، ومن عمل على شي ء منها، فعلى الظن، يعتمد في عمله بها دون اليقين، وقد نهى الله تعالى عن العمل على الظن في الدين، وحذر من القول فيه بغير علم ويقين"[4].

الشريف المرتضى أشد من أستاذه المفيد في عدم العمل بأخبار الآحاد، يقول في كتابه:"إن أخبار الآحاد مما لم تقم دلالة شرعية على وجوب العمل بالعقل، ولا قطع العذر بذلك، وإذا كان خبر الواحد لا يوجب عملا، فإنما يقتضي إذا كان راويه على غاية العدالة ظناّ، فالتجويز لكونه كاذبا ثابت، فالعمل بقوله يقتضي الإقدام على ما يعلم قبحه"[5].

---

[1] انظر: صنوبر، أحمد عبد الجبار صنوبر، الاتجاهات الحديثية عند الشيعة الإمامية دراسة تحليلية نقدية، رساللة الدكتورة، الجامعة الاردنية، 2009 ، ص 90-109.

[2] المفيد، محمَّد بن محمَّد بن النعمان بن عبد السَّلام المفيد، المسائل السروية، تحقيق: صائب عبد الحميد، المؤتمر العلمي لألفيتي الشيخ المفيد،الطبعة الأولى، 1413 هـ ، ص72.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 73.

[4] المفيد، الشيخ المفيد، رسالة عدم سهو النّبي، تحقيق مهدي نجف، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، 1423 هـ، ص20-21.

[5] المرتضى، رسائل الشريف المرتضى، دار القرآن الكريم، 1405 هـ، ص 270-269.

اصطلح الأصوليون اصطلاحا جديدا في علم الحديث، وقسّموا الأحاديث إلى مراتب، على سبيل المثال بالنسبة لهم يوجد في الكافي للكليني 16199 حديثا، والصحيح منها 5072، والحسن 144، والموثَق 1118 والقوي منها 302 ، والضيف منها 9485 حديثا[1] ، فأول مَن اصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك الحلّي(ت 726 هـ.)[2] المعروف بـ"العلامة الحلي" أو شيخه أحمد بن طاوس (ت 673 هـ.) .[3]

وقد قسّم الأصوليون خبر الآحاد باعتباره صحيحاً وضعيفاً أو كون إمامي في سنده أو عدمه إلى أقسام:

- الصحيح: وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات، وإن اعتراه شذوذ.
- الحسن: وهو ما اتصل سنده كذلك بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح.
- الموثّق: وهو ما دخل طريقه من نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته.
- الضعيف: وهو ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة بأن يشتمل طريقه على مجروح أو مجهول أو ما دون ذلك.[4]

المطلب الثالث:الفروق المنهجية بين الأخباريين والأصوليين

رفض تحكيم العقل وإيجاب العمل بكل الروايات الصادرة عن المعصومين أدى إلى وقوع بعض الاختلافات بين الإخباريين، في المقابل تطبيق العقل في التفتيش عن الروايات، وعدم قبولها كلها أظهر مناهج جديدة عند الاصوليين.

---

[1] انظر: البحراني، يوسف بن أحمد البحراني، لؤلؤ البحرين، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، مكتبة فخاوي، الطبعة الأولى،2008 م، ص 376-377.

[2] الفيض الكاشانى، الوافي ، ج1- ص22.

[3] انظر: الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج30 ؛ ص262.

[4] الشهيد الثاني، زين الدين علي الاملي الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية، محقق، محمد رضا الحسيني الجلاليّ، انتشارات محالاتي ، الطبع الأولى، 1421 هـ، ص 23-24.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ أهم الفروق المنهجية بين الإخباريين والأصوليين هي في بيان قيمة الرواية والعقل، فالعالم الشيعي عبد الله بن صالح السماهيجي[1](ت 1135 هـ.) لخصها في أربعين فرقاً، اخترت منها أهم ما يتعلق بموضوع المطلب :

1- مصادر الأدلة عند الأصوليين أربعة: الكتاب والسنّة والإجماع[2] ودليل العقل، بينما عند الإخباريين الكتاب والسنّة فقط، بل إنّ بعضهم يقتصر على السنّة وحدها لأن الكتاب غير معروف لهم لأنه لا يجوز تفسيره إلا من قبلهم.

2- مراتب الحديث عند الأصوليين أربعة: صحيح وحسن وموثق وضعيف، بينما عند الإخباريين مرتبتين: صحيح وضعيف إن جاز العمل به فهو صحيح وإلا فهو ضعيف .

3- أن الأصوليين يجوزون الأخذ بظواهر القرآن من غير موافقة الحديث له بل هو أولى من الأخذ بالحديث لأنّه قطعي المتن، ولكن الأخباريين لا يجوزون الأخذ بظواهر القرآن إلا بما ورد تفسيره عنهم (الأئمة المعصومون)، أو ما وافق أحاديثهم لأنّه لا يعرف القرآن إلاّ من خوطب به، لأنّ القرآن فيه محكم ومتشابه والمحكم بيّن لا شك فيه وما عداه متشابه والمتشابه لا يعلمه إلا الراسخون في العلم وهم الأئمة .

4- أن الأصوليين يجوزون الاجتهاد في الأحكام الشرعية عند تعذر العلم بقول المعصوم، ولكن الإخباريين لا يفرقون في ذلك، بل يوجبون الرجوع إليه مطلقاً فإن تحقق عندهم قوله قالوا به وإلا سكتوا وتوقفوا في ذلك.

5- أن الأصوليين يعتقدون أن المجتهد إذا أصاب فله أجران: أجر لإصابته، وأجر لكده وإن أخطأ فله أجر لكده وعنائه، ويروون بذلك حديثاً عن النّبي ﷺ، ولكن الإخباريين يقولون

---

[1] Andrew j. Newman, THE NATURE OF THE AKHBARI/USULI DISPUTE IN LATE SAFAWID IRAN. PART 1: 'ABDALLAH AL-SAMAHIJI'S 'MUNYAT AL-MUMARISIN, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London,Vol. 55, No. 1 (1992), pp. 22-51, الكتاب باللغة الانجليزية ترجمة الباحث.

[2] نفى الاخباريون حجية الإجماع أما الاصوليون فتمسكوا بالإجماع إذا كان من الإجماع المحصل. انظر: الوحيد البهبهاني، الفوائد الحائرية، ص30.

بل هو مأثوم على كل حال، لأنّه إن أصاب الحق فقد حكم فيه بغير علم من الله إذ أخذه بغير رواية، وإن أخذه بها فليس هذا اجتهاداً وإن أخطأ فقد كذب على الله[1].

6- أنّ الأصوليين يقولون بصحة أخذ قواعد أدلة الفقه من قواعد الأصول التي استنبطها علماء العامة، ولكن الأخباريين لا يجوزون ذلك، بل يقولون بوجوب الإقتصار على ما دل عليه الحديث في الأصول والفروع[2].

7- أنّ الأصوليين يوجبون تعلم علم الأدب كالنحو والصرف والمنطق والكلام ونحوها لأنها شرط في الإجتهاد، وهو واجب كفائي فيكون تعلم المقدمات واجباً كفائياً، أمّا الإخباريون فلا يوجبون شيئا من ذلك لعدم توقف فهم الحديث على ذلك، وأن الاكتفاء بالسؤال عن الحديث وفهمه ومعرفة ألفاظه كافٍ في طلب العلم.

8- أنّ الأصوليين لا يطلقون الثقة في الرواية إلا على الإمامي العدل الضابط، ولكن الإخباريين يقولون بل ما معنى الثقة في كلام علماء الرجال المتقدمين إلا الموثوق بهم في النقل المأمون من الكذب كما يعرف بالمعاشرة ولا يشترط أمانته ولا عدالته.

9- أنّ الأصوليين يوجبون على المجتهد الرجوع إلى أصول الفقه وقواعده التي استنبطها علماء العامة كالشافعي وأبي حنيفة مع إتفاق الكل على أن أولِ من وضع أصول الفقه العامة وأولهم الشافعي كما صرح جماعة من العلماء، ولكن الأخباريين لا يوجبون ذلك، بل لا يجوزون إلا فيما دل عليه كلام أهل العصمة فلا يجب الرجوع عندهم إلا إلى قواعد أهل العصمة خاصةً.

10- لا يقبل الإخباريون ملازمة بين حكم العقل والشرع أما الأصوليون المشهورون فهم يعتبرون الملازمة بينهما واجبة. [1]

---

[1] يقول في الكافي:" عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه رفعه عن أبي عبد الله ﷺ قال: القضاة أربعة ثلاثة في النار وواحد في الجنة رجل قضى بجور وهو يعلم فهو في النار ورجل قضى بجور وهو لا يعلم فهو في النار ورجل قضى بالحق و هو لا يعلم فهو في النار ورجل قضى بالحق وهو يعلم فهو في الجنة و قال ع الحكم حكمان حكم الله و حكم الجاهلية فمن أخطأ حكم الله حكم بحكم الجاهلية"الكليني، الكافي، ج 7- ص407.

[2] استدل الإخباريون رأيهم بالأحاديث عن الأئمة، على سبيل المثال:" قال عليه السلام: ليس عند الناس حق ولا صواب إلا ما خرج من عندنا أهل البيت" و" قال الصادق عليه السلام: أما إنه شر عليكم أن تقولوا بشيء ما لم تسمعوه منا" أيضا " و قال عليه السلام: إن أردت العلم الصحيح فعندنا أهل البيت، فنحن أهل الذكر الذين قال الله فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون(النحل/ 43)" الحر العاملى، محمد بن حسن، هداية الأمة إلى أحكام الأئمة عليهم السلام - مشهد، الطبعة الأول، 1414هـ، ج1- ص28.

11- الإخباريون يقدمون الدليل النقلي على العقلي في وقت التعارض بينهما، ولكن الأصوليين يقدّمون الدليل العقلي على النقلي.[2]

12- التقليد عند الإخباريين حرام سوى للمعصومين، يجب على الناس ألاّ يقلّدوا إلاّ المعصومين، لكن الأصوليين يقسّمون الناس إلى قسمين: القسم الأول مجتهد، والقسم الثاني: مقلِد، والمقلد يجب أن يقلّد المجتهد.[3]

---

[1] عباسپور، زينب، نزاع اخباريان واصوليان تأملى در درون مايه كتاب اخبارى گيرد، ص51

[2] المصدر نفسه. ص51.

[3] المصدر نفسه، ص51.

الفصل الثاني:أثر عقيدة الإمامية في علم الرجال والجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية

و فيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ضرورة وجود المعصوم في سند الحديث

المبحث الثاني:أثر عقيدة الأمامة في تطور علم الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية

المبحث الثالث: أثر عقيدة الأمامة في توثيق الرواة وتجريحهم

الفصل الثاني:أثر عقيدة الإمامية في علم الرجال والجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية

تكمن أهمية السند في علم الحديث بكونه مصدر الرواية وهويتها، والمرجع الأساسي في معرفة عمن أخذ الحديث وبعد ذلك تبدأ عملية الجرح والتعديل وبناء عليها يصحح الحديث أويضعف، فمحدثو أهل السنة عندما حكموا على الحديث بالصحة والضعف، لم يحكموا عليه بناء على رغباتهم وأهوائهم، بل حكموا عليه بضوابط وقواعد غاية في الضبط والأهمية، ويصلون إلى الحكم بالتفتيش عن السند تفتيشاًغاية في الدقة، من أجل ذلك اهتم علماء أهل السنة بعلم الإسناد اهتماما كبيرا، يشير إلى ذلك قول عبد الله بن المبارك عن الإسناد، حيث يقول: "الإسناد عندي من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[1] فيقول الحاكم النيسابوري بعد أن يذكر قول عبد الله بن المبارك: " قال أبو عبد الله : فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا"[2] فعلى ذلك قد هيّأ الله تبارك وتعالى لنا سلفاً صادقاً، حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار، والتزموا وألزموا مَنْ بعدهم سَوْقَ تلك الأخبار بالاسانيد.

المتأمل في علم الرجال والجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية يجد أنّ أصولهم متعلقة بعقيدة الإمامة، حيث تأثر علم الرجال عند الشيعة والحكم على الراوي من حيث جرحه وتعديله بعقيدة الإمامة، وهذا ليس غريباً بعد أن عرفنا تأثير هذه العقيدة على مفهوم السنّة عندهم.

وخلاصة القول سيبين هذا الفصل أهمية وجوب المعصوم في سند الحديث، ونشأة الجرح والتعديل، وسبب احتياج الشيعة الإمامية لعلم الرجال وما ترتّب على ذلك من مصطلحات وضوابط متعلقة بهذا العلم والمتأثرة بهذه العقيدة.

---

[1] البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بدون الطبعة ، ج6- ص165.
[2] الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1397هـ - 1977م، ج1- ص40.

المبحث الأول: ضرورة وجود المعصوم في سند الحديث

الناظر إلى أسانيد الأحاديث في المصادر الشيعية يجد أن في كل سند يوجد واحد من أئمتهم على الأقل، هذا ضروري عندهم لكي يعتبرونه حديثا، فالسؤال المطروح: لماذا يوجب الشيعة وجود معصوم في سند الحديث عند الشيعة؟

سيتناول المبحث التزام الشيعة الإمامية بوجود واحد على الأقل من المعصومين في أسانيد أحاديثهم، وسيعرض المبحث الأسباب المختلفة التي دفعت الشيعة إلى مثل هذا الإلتزام، وهي تعود إلى عوامل داخلية وخارجية بالنسبة للمذهب الشيعي.

المطلب الأول:العامل الخارجي في ضرورة وجود المعصوم في سند الحديث

ذهب علماء الشيعة أنّ بداية الكذب كانت في عهد رسول الله ﷺ، عندما سأل سليم بن القيس علياً رضي الله عنه عن اختلافه مما سمع من الناس حول تفسير القرآن والأحاديث، فذكّره علي رضي الله بخطبة رسول ﷺ الله حيث قال ﷺ في نهايتها: " قد كثرت علي الكذابة فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[1]، فهم يرون أن في هذا إشارة إلى أن الكذب على النبي بدأ في حياته بسبب مناسبة هذا الحديث، وهو أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة فرُفض، فكذب على النبي حتى يقبل أهلها تزويجه إياها ، فسمع بذلك رسول الله وقال الحديث: " فمن كذب علي..."[2]

واستمرّ الكذب من وجهة نظرهم[3] بعد وفاة رسول الله ﷺ حيث بدأت الدوافع والأسباب تزداد، فأول ما ظهر منها ذلك الصراع السياسي على الخلافة الذي ظهر بين المهاجرين والأنصار، وروى كل منهم عن الرسول ما يشير إلى بعض الإمتيازات التي وهبها الله لكل منهم وفضل كل منهم على الآخر، حيث روى الأنصار عن النبي ﷺ " الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله"[4] كما وضعوا المهاجرون

---

[1] الكلينى، الكافي، ج1- ص62.، الهلالى، كتاب سليم بن قيس الهلالي، ج2- ص621، ابن بابويه، الخصال،، ج1- ص255، الفيض كاشانى، الوافي، ص276، شيخ حر عاملى، وسائل الشيعة، ج27- ص207.

[2] انظر: الحسني، هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الاثار والاخبار عرض ودراسة، دار التعارف للمطبوعات الطبعة الاولى 1987 م، ص94-95.

[3] أشار إلى ذلك العالم الشيعي المعاصر هاشم معروف في كتابه " الموضوعات في الآثار والأخبار" حيث يقول أن هذه الروايات وضعت من قبل أصحاب النبي،انظر: الحسني، الموضوعات في الاثار والاخبار عرض ودراسة، ص124.

[4] البخاري، الصحيح، رقم 3572، مسلم، الصحيح، رقم 129، الترمذي، السنن، رقم 3900.

أحاديث في فضلهم وفضل قريش، فرووا عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: " الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم"[1].

ذهب بعض علماء الشيعة إلى أن الخلفاء الراشدين الثلاثة منعوا الصحابة من نشر الحديث[2] عن رسول الله ﷺ في عهدهم، وروّجوا للقصّاصين امثال "تميم الداري" راهب النصارى و"كعب الأحبار"حبر اليهود فنشرا بعد اسلامهما الإسرائيليات وأخذ منهما بعض الصحابة فانتشر بين الناس الأحاديث الموضوعة.[3]

وبناء على ما سبق، وكما يرى الشيعة، فإنّ انتشار هذا الكذب جعل الإمام علي يقترح حلولاً للحدّ منه:

1- اعتماد السند في رواية الحديث لضبط عملية الكذب، حيث قال:" إذا حدثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدثكم فإن كان حقا فلكم وإن كان كذبا فعليه"[4]

2- سؤال الأئمة وأخذ الخبر منهم، حيث ورد في إحدى الكتب من "الأصول الأربعمائة" لعاصم بن حميد الحنّاط عن عبيدة السلماني : " خطبنا علي أمير المؤمنين عليه السلام على منبر له من لبن، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:أيها الناس! اتقوا الله ولا تفتوا الناس بما لا تعلمون؛ إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال قولا آل منه إلى غيره، و قال قولا وضع على غير موضعه، وكذب عليه، فقام إليه علقمة وعبيدة السلماني، فقالا: يا أمير المؤمنين! فما نصنع بما قد خبرنا في هذه الصحف من أصحاب محمد صلى الله عليه و آله؟ قال: سلا عن ذلك علماء آل محمد صلى الله عليه و آله. كأنه يعني نفسه"[5] فتظهر لنا العبارة في نهاية الرواية " . كأنه يعني نفسه" أن الإمام علياً كان يشجع الناس على سؤال الأئمة وتحرّي المعلومات منهم.

لأجل هذا اعتقدت الشيعة بدء الأحاديث الكاذبة في عهد النبي ﷺ وانتشارها بعد وفاته لا سيما عند الأنصار والمهاجرين بسبب تفضيل كل فئة لنفسها على الأخرى واستمر الوضع في عهد الخلفاء الثلاثة بسبب سياستهم في الأحاديث النبوية، فبناء على ذلك أوجبت الشيعة وجود معصوم في السند لضبط الأحاديث ومعرفة الصحيح منها من الموضوع.

---

[1] البخاري، الصحيح، رقم 3305، مسلم، الصحيح، رقم 4701-4702.
[2] ناقشنا ذلك في الفصل الأول، للزيادة انظر إلى ص 41-42.
[3] انظر: المجلسي، مراة العقول في شرح اخبار ال الرسول، ص126.
[4] الكلينى،الكافي، ج1- ص52.
[5] جمع من العلماء، الأصول الستة عشر، مؤسسة دار الحديث الثقافية، الطبعة الأولى، 1423هـ.، ص180 .

عندما نتأمل في هذه الروايات، وبغض النظر عن مناقشة الخلاف على الخلافة بين أصحاب النبي، فليس من الغريب أن يثني النبي على الأنصار والمهاجرين، حيث أثنى الله عليهم في القرآن، قال الله تعالى: " وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ" (التوبة \100)

ومن المعلوم بغض الشيعة الإمامية لأصحاب رسول الله، حيث أورد المفيد في كتابه "الخصال"حديثاً منسوباً على جعفر بن محمد، قال: "ثلاثة كانوا يكذبون على رسول: أبو هريرة، وأنس بن مالك، وامرأة"[1]، فذهب المجلسي إلى معنى المرأة في الحديث هي عائشة[2]، فعلى اعتقادهم عائشة رضي الله عنها تكذب على رسول الله ﷺ، إذاً فمن بقي في الإسلام نثق به بعدها وهي أكثر من لازم رسول الله ﷺ؟.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية في ضرورة وجود المعصوم في سند الحديث

كما أثّر وضع الحديث عند الشيعة وجعلهم يوجبون المعصوم في السند ، أثّرت عوامل داخلية أيضا على هذا الاستلزام، وسيعرض هذا المطلب هذه العوامل:

أولا: كون الأئمة معصومين

مسألة عصمة الإمام في عقيدة الشيعة الإمامية بالغة في الأهمية، حيث إنّ هذا الفهم يتوقف على قبول كون الأئمة معصومين من البداية، حيث بدأت هذه العقيدة بالانتشار في أوساط الشيعة في النصف الأول من القرن الثالث كافة[3] ، حيث الحسين بن سعيد[4]، الذي عاش في هذه الفترة نقل عن جعفر الصادق في كتابه "الزهد": " إنا لنذنب و ننسى ثم نتوب إلى الله متابا"وقد علّق بعد هذا النقل: " لا خلاف بين علمائنا في أنهم عليهم السلام معصومون من كل قبيح مطلقا وأنهم عليهم السلام يسمون ترك المندوب ذنبا وسيئة بالنسبة إلى كمالهم عليهم السلام"[5] يظهر لنا من هذا التعليق على قول جعفر الصادق أن عطف العصمة على الائمة كان من قبل أتباعهم.

---

[1] ابن بابويه،، الخصال، ص190 .

[2] انظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج108 – ص31.

[3] انظر:Kuzudişli,bekir kuzudişli, şîa'da hadis rivâyeti ve isnad,BSR yayın grubu,2011,s 68 , الكتاب باللغة التركية ترجمة الباحث

[4] الحسين بن سعيد هو من أصحاب الإمام الرضا و الإمام الجواد و الإمام الهادي

[5] الأهوازى، الزهد، ص73.

عندما ننظر إلى الموضوع من حيث علم الحديث، بالنسبة لعلماء الشيعة يجب أن يثقوا بالأئمة في نقل الحديث، حيث يقول العاملي:" وانما تمسكنا بهذه الائمة الاثني عشر من أهل بيت النبي عليهم السلام ونقلنا أحاديثنا وأصول ديننا عنهم لما ثبت عندنا من عصمتهم ... وغير هم ليس بمعصوم إجماعاً."[1] وعلى هذه الروايات أثّرت عقيدة عصمة الأئمة في قبول الشيعة الإمامية لرواياتهم[2].

ثانيا: كون الأئمة أعلم الناس بالأمة

اشترطت الشيعة اتصال السند إلى واحد من أئمتهم على الأقل، لأن صدور الحديث من المعصومين معناه توثيق ذلك الحديث، فالعصمة سبب في توثيق الشيعة لأئمتهم لذا يرون أن الله منّ على أئمتهم بعلم خاص.

فنجد في مصادر الشيعة أنّ رسول الله ﷺعلّم عليا رضي الله عنه كل ما علم، وكان علي شريك رسول الله في علمه، حيث هذه الرواية المنسوبة إلى جعفر الصادق تقول:" إن الله تعالى علم رسول الله ﷺ القرآن وعلمه له شيئا سوى ذلك فما علم الله رسوله فقد علم رسوله عليا عليه السلام"[3] وفي الرواية الأخرى أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علما إلا أمره أن يعلمه عليا[4] وفي الرواية الأخرى تشير إلى أخذ علي رضي الله عنه علم رسول الله ﷺ كاملاً، حيث ورد في الكافي: "إن جبرائيل ﷺ أتى رسول الله ﷺ برمانتين فأكل رسول الله ﷺ إحداهما وكسر الأخرى بنصفين فأكل نصفا وأطعم عليا نصفا ثم قال رسول الله ﷺ: يا أخي هل تدري ما هاتان الرمانتان، قال لا قال: أما الأولى فالنبوة ليس لك فيها نصيب، وأما الأخرى فالعلم أنت شريكي فيه، فقلت: أصلحك الله كيف كان يكون شريكه فيه، قال: لم يعلم الله محمدا ﷺ علما إلا وأمره أن يعلمه عليا"[5] .

تظهر لنا المصادر الشيعية أن عليا تلقّى علمه من رسول الله ﷺ وليس هذا فحسب، بل انتقل إليه علم الرسول الباطني كالإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة، حيث ورد في مصادرهم " لما أن قضى محمد نبوته و استكمل أيامه أوحى الله تعالى إليه أن يا محمد قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك فاجعل العلم الذي عندك والإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة في أهل بيتك عند علي بن أبي طالب، فإني لن أقطع العلم والإيمان والاسم الأكبر

---

[1] العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، ص45.

[2] لن أتطرق هنا إلى نقد هذه القضية ، فقد سبق ونقدتها في الفصل التمهيدي.

[3] الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، ج1- ص290.

[4] انظر: الكلينى، الكافي، ج1- ص561، المجلسى، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج3- ص134، النورى، حسين بن محمد تقى، مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، 1408هـ.، ج3- ص521.

[5] الكلينى، الكافي، ج1- ص263.

وميراث العلم وآثار علم النبوة من العقب من ذريتك كما لم أقطعها من ذريات الأنبياء"[1] فبالنسبة للمجليسي المراد بالعلم هنا العلوم التي أوحى الله إليه صلى الله عليه وآله وسلم و بالإيمان التصديق بها مع الانقياد المقرون بالإيقان[2].

بناء على ما ذكرنا من هذه الروايات نستنتج نتيجتين مهمتين كما يلي:

- يجب أن يأخذ الصحابة كل حلول المشاكل المتعلقة بالمسائل الدينية من الإمام علي، خاصة مسائل الحرام والحلال.
- الإمام علي ومن بعده من الأئمة لا يحتاجون إلى الناس في تعلم أي شيء.

وتؤكد لنا الرواية التالية من كتاب عاصم بن حميد على صحة هذا الاستنتاج، حيث يقول: " لو لا علي ما عرف دين الله"[3] فهذا العلم متوارث من إمام إلى آخر[4].

ولكن عند البحث في مصادر الشيعة نجد أنّ بعض الأئمة رووا بعض أحاديث النبي نقلاً عن أصحاب الرسول ﷺ، فقد ورد في مصادر الشيعة: " عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عن أبيه ﷺ عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: "أطولكم جشاء في الدنيا أطولكم جوعا يوم القيامة"[5] بناء على هذا السند فالإمام هنا وهو علي بن أبي طالب -الذي يعلم كل الشيء بإلهام الله به عندهم-، يأخذ الحديث من أبي ذر، أي يأخذ الحديث عن غير المعصوم وهو الأمر المرفوض عند الشيعة!، وفي رواية أخرى روى الإمام محمد بن علي الالباقر عن الصحابي عبد الله بن أبي رافع، حيث جاء في السند كما يلي:" أخبرنا محمد حدثني موسى حدثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ أن مروان بن الحكم استخلف"[6].

وفي رواية أخرى أخذ أبو عبد الله حادثة وفاة ابن عباس من ابن جريح و غيره من ثقيف[7]

كما في رواية أخرى روى أبي جعفر محمد بن علي عن أم سلمة حديثا[8]، وهؤلاء يعتبرون في مرتبة أقل من أبي ذر ، حيث أنهم لا يعتقدون بالإمامة كما يرى الشيعة.

---

[1] الكليني، الكافي، ج1- ص293، الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم ج1- ص468، الفيض الكاشاني، الوافي، ج2- ص282، البحراني، هاشم بن سليمان، الإنصاف في النصّ على الأئمة الإثني عشرعليهم السلام، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، بدون الطبعة، 1378 هـ.، ص84.

[2] المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج3- ص269.

[3] الأصول الستة عشر، ص179.

[4] انظر: الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، ج1- ص114.

[5] البرقي، المحاسن، ج2- ص،447، الكليني، الكافي، ج6-ص269، المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج22- ص71.

[6] ابن اشعث، محمد بن محمد، الجعفريات (الأشعثيات)، مكتبة النينوى الحديثة، الطبعة الأولى، ص43.

[7] انظر: الأصول الستة عشر، ص260.

[8] انظر: الطوسي، الأمالي (للطوسي)، ص603.

بل ما يثير الدهشة رواية الإمام محمد الالباقر عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها- ،فعندما سأل محمدُ بن مسلم أبا عبد الله عن زواج النبي، قال أبو عبد الله: " إن هذا حديث كان يرويه أبي عن عائشة"[1]، حيث يؤكد هنا محمد الالباقر أن أباه كان يأخذ الحديث عن عائشة، وبالنظر إلى الروايات[2] التي ذمّت السيدة عائشة رضي الله عنها في مصادر الشيعة، والروايات التي قدّست علم الإمام، ظهرت لنا التناقضات في هذه الرواية والروايات الأخرى.

وبناء على ماسبق، وبالنظر إلى رواية جعفر الصادق التي يقول فيها" حديثي حديث أبي وحديث أبي حديث جدي وحديث جدي حديث الحسين وحديث الحسين حديث الحسن..."[3] يستغرب وجود واسطة بين الإمام العالم بكل شيء والرسول ﷺ من غير المعصوم، لا بل من المغضوب عليهم من الصحابة عندهم!، إذن فكيف يتأكد الشيعة من صحة أحاديثهم إذا كانت واسطة الإمام عن غير المعصوم!.

وعلى ضوء ما ذكرنا ظهر لنا أن الشيعة عطفوا على أئمتهم الصفة العالية ونتيجة لذلك استلزموا وجود واحد من المعصومين على الأقل في سند الحديث، هذا الاستلزام أحدث تناقضات عدة في الرواية عن المعصوم، وكيفية اختيار رجال السند الآخرين، لذا سيبين المبحث القادم تطور علم الجرح والتعديل عند الشيعة.

---

[1] الكلينى، الكافي، ج6- ص137.

[2] انظر: المجلسى، بحار الأنوار، ج22- ص242-245، الميانجى مكاتيب الأئمة عليهم السلام، دار الحديث، الطبعة الأولى، 1426 هـ.، ج3- ص66.

[3] الكلينى، الكافي، ج- ص53.

المبحث الثاني: أثر عقيدة الإمامة في تطور علم الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية

ينبغي علينا البدء بالحديث عن نشوء علم الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية، حيث كل ما ستبينه الدراسة عن هذا الموضوع سيتوقف عليه، أيضا سنرى علاقة نشوء علم الجرح والتعديل عند الشعية الإمامية بعقيدة الإمامية والإختلافات عندهم عن الحاجة إلى علم الرجال والتي ترجع بعضها إلى عقيدة الإمامة.

المطلب الأول: نشأة الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية

لم يبدأ عند الشيعة علم مصطلح الحديث إلا بعد الغيبة الكبرى، ولكن حاول الشيعة الإمامية إرجاع تاريخ هذه المصطلحات إلى عصر أئمتهم، وهناك بعض ما يستدلون به على نشوء علم الجرح والتعديل عندهم، ستعرض الدراسة هذه الأدلة وتنقدها.

الرأي الأول: إنّ بذرة هذا العلم ترجع إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

يقول بعض الشيعة[1] أنّ بذرة هذا العلم ترجع إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويستدلون على ذلك في الرواية التي يسأل فيها سليم بن قيس علياً رضي الله عنه عن الإختلاف في أحاديث رسول الله ﷺ عند الناس ويقول عليا رضي الله عنه عن هذه الأحاديث: "باطل"، فبعد ذلك يقسّم علي رضي الله عنه الرواة إلى أربعة أقسام:

1- الراوي المنافق: الذي يظهر الإيمان، متصنّع الإسلام، ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله ﷺ .

2- الراوي الواهم: الذي سمع من رسول الله ﷺ شيئاً لم يحمله على وجهه، ووهم فيه، ولم يتعمد كذباً.

---

[1] انظر: الفضلي، أصول علم الرجال، ص43-45، الصدر، حسن الصدر، نهاية الدراية، بدون الطبعة، ص7.

3- الراوي غير الضابط: الذي سمع من رسول الله ﷺ شيئا أمر به ثم نهى عنه، ولا يعلم ناسخه ولا منسوخه.

4- الراوي الضابط: لم يكذب على رسول الله ﷺ، وعلم الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام...[1]

عندما ننظر إلى سند حديث سليم السابق، نجده مخرجاً في كتاب الكليني من طريق "علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي" ولا يصح الاعتماد على هذا الخبر، فقد ضعّفه بعض الشيعة أنفسهم، حيث يقول المجلسي عن هذا الحديث " ضعيف على المشهور، معتبر عندي"[2]، لكن كيف يكون الحديث معتبراً عند المجلسي وقد ضعّف "أبان بن أبي عيّاش" حيث رمز له رمز له في كتابه بحرف (ض)[3] وهذا معناه عند المجلسي ضعف الرواي، كما ضعّفه الطوسي[4]، بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد طرق آخر للحديث ليتقوى، كما ضعفّ هذا الحديث من المعاصرين حسين الساعدي[5].

ويوجد في الاسناد" سليم بن قيس الهلالي" فيكفي قول هاشم معروف الحسني عنه، حيث يقول: " يكفي هذه الرواية عيباً أنها من مرويات سليم بن قيس وهو من المشبوهين والمتهمين بالكذب"[6]، و من كل هذه الأقوال يظهر لنا أنّ هذا الحديث لا يجوز أن يستدل عليه بأي شيء، فسقط الدليل.

الرأي الثاني: إن علم الرجال بدأ بكتاب عبيد الله بن أبي رافع.

يرى بعض علماء الشيعة أن علم الرجال بدأ بكتاب عبيد الله بن أبي رافع، حيث يقول حسين راضي: "إذا أخذنا علم الرجال بمعناه الأعم الباحث في أحوال الرواة وقبولهم وعدم قبولهم

---

[1] انظر: الكلينى، الكافي، ج1- ص63.
[2] المجلسى، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج1- ص210.
[3] انظر: المجلسي، محمد الباقر بن محمد تقي المجلسي، الوجيزة في علم الرجال، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، 1415 هـ، ص141.
[4] انظر: الطوسى، رجال الطوسي، ص126.
[5] انظر: الساعدي، حسين الساعدي، الضعفاء رجال الحيث، ج1- ص136، الكتاب الأكتروني(http://ar.lib.eshia.ir/27371/1/136#_ftnref3)

[6] الحسني، هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، دار التعارف للمطبوعات، بدون الطبعة، 1408 هـ، ص184.

فإن نظرة سريعة على تاريخ علم الرجال يعود بنا العهد إلى النصف الأول من القرن الأول حيث إنه في سنة ٤٠هـ. كتب عبيد الله بن أبي رافع: مولى رسول الله(ﷺ)كتاباً في الصحابة الذين شهدوا مع أمير المؤمنين عليه السلام حروبه مثل صفين والجمل والنهروان، وتعيين من كان منهم من البدريين"[1]

أوّلا: يقول السبحاني عن هذا الكتاب أنّه كتاب تأريخ ووقائع[2]، فهل كل كتب التأريخ تعد كتب جرح وتعديل؟.

ثانيا: لا نعلم بوجود هذا الكتاب، فعلماء أهل السنة يشيرون إلى توثيق عبيد الله بن رافع[3] ولكن لم يقولوا أن "له كتاب" عن الجرح والتعديل.

ثالثا: يجب أن يسأل؟ هل في كتابه وصف للرواة أنهم من الثقات أو الضعفاء أو المتروكين أو الكذابين أو تكلم عن قبول الرواة أو عدم قبولهم.[4]

رابعا: لم يقل أي من العلماء عنه أنّه كان شيعياً وأنه كان يعتقد عقيدة الإمامة وعصمة علي رضي الله عنه.

خامسا: بعد عبيد الله بن أبي رافع ألّف عبد الله بن جبلة الكناني (ت 219 هـ.) وابن محبوب(ت 224هـ.) في القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث[5] يجب أن نسأل ألم يكتب بعد كتاب عبيد الله إلا بعد مئة سنة؟

وعلى كل ما ذكرنا لا يصح أن يعتبر هذا الكتاب أنه من كتب الجرح والتعديل، ولا يوجد أي دليل علمي على وجود هذا الكتاب أيضا.

الرأي الثالث: إن بداية هذا العلم ترجع إلى فترة محمد الباقر.

---

[1] الراضي، حسين الراضي، تأريخ علم الرجال، بدون الطبعة، ص4 الكتاب الأكتروني (http://www.alradhy.com/?ext=1&act=media&code= oks&f=5).

[2] انظر: السبحاني، كبيات في علم الرجال،،ص57.

[3] انظر: ابن حبان، محمد بن حبان،الثقات، دار الفكر،الطبعة الأولى،1395 هـ،ج5- ص68، البغدادي، تأريخ بغداد، ج10- ص304، ابن حجر، تقريب التهذيب، دار الرشيد،الطبعة الأولى، 1406 هـ، ج1- ص370.

[4] انظر: الشنفا، سعد راشد عوض الشنفا، الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية، رسالة الماجستير، الجامعة الأدرنية، 2008 م.، ص16.

[5] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص57.

استدل بعضهم بحديث زرارة المنصور إلى الإمام الباقر في الكافي، حيث أورد الكليني: " وروى العلامة- قدست نفسه -مرفوعا إلى زرارة بن أعين قال: سألت الباقر ﷺ، فقلت: جعلت فداك، يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ؟. فقال: يا زرارة، خذ بما اشتهر بين أصحابك، ودع الشاذ النادر. فقلت: يا سيدي إنهما معا مشهوران مرويان مأثوران عنكم، فقال ﷺ: خذ بقول أعدلهما عندك وأوثقهما في نفسك."[1] فيستدل الفضلي على بداية علم الرجال عند الشيعة بما قاله جعفر عن كيفية اختيار الراوي في حال وجود تعارض في الأخبار، وذكر صفتي: العدل والوثاقة.[2]

يذكر ابن أبي جمهور(ت 909 هـ) في كتابه- عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية- نجد أن الأحاديث مذكورة بدون إسناد، حيث يقول ابن أبي جمهور: " روى العلامة - قدست نفسه- مرفوعا إلى زرارة بن أعين" ولا يوجد لهذا الحديث سند آخر، فكيف يجوز الاستدلال به بداية، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ العبارة في الحديث " خذ بقول أعدلهما عندك و أوثقهما في نفسك" تدخل كذلك في تعارض الأخبار الصحيحة، وكيفية التعامل معها، لأن الشاذ أو النادر عند الشيعة لا يقصد به الحديث الضعيف، كما قال السبحاني:" الشذوذ لا ينافي الصحة وإن كان ينافي الحجة"[3] فقد يكون الراوي عدلاً أو ثقةً ويروي الشاذ، فهذا ليس معياراً دقيقاً في حل التعارض، أو حتى في الإشارة إلى بداية علم الرجال عندهم بسبب عدم وجود سند لهذا الحديث، فلا يصح الاستدلال به

الرأي الرابع: إن بداية هذا العلم ترجع إلى فترة جعفر الصادق.

ذهب بعض علماء الشيعة[4] إلى أن بداية هذا العلم ترجع إلى فترة جعفر الصادق، في الحديث التالي إشارة إلى وجود تعارض بين خبرين يرجّح فيه الخبر الصحيح بحسب صفة الراوي، حيث في الرواية المنسوبة إلى جعفر الصادق في الكافي يسأله أحدهم: " فإن كان كل رجل اختار رجلاً من أصحابنا، فَرَضِيَا أن يكونا الناظرين في حقّهما، واختلفا فيما حكَما، وكلاهما

---

[1] ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، ج4- ص133.
[2] انظر: الفضلي ، أصول علم الرجال، ص47.
[3] السبحاني، أصول الحديث والأحكام في علم الدراية، ص82.
[4] انظر: الكجوري، الفوائد الرجالية، ص47، الفضلي، أصول علم الرجال، ص46.

اختلفا في حديثكم؟ قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر."[1]

بالرجوع إلى إسناد الحديث نجد أنّه جاء من" محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن داود بن الحصين عن عمر بن حنظلة "، وفي الإسناد " عمر بن حنظلة" هو يروي عن جعفر الصادق، فالخوئي يقول عنه في كتابه "المفيد من معجم رجال الحديث": " مجهول" [2]، أيضا ضعف الخوئي هذا الحديث بسبب عمر بن حنظلة، فقال: "أن الرواية ضعيفة السند بعمر بن حنظلة ، إذ لم يرد في حقه توثيق ولا مدح"[3].

ووردت هذا الرواية من حيث المعنى في القضاء والحكم، ولا ارتباط لها برواة، حيث النص يشير إلى ذلك: " سألت أبا عبد الله ﷺ- عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان و إلى القضاة أ يحل ذلك"[4] يقول البهبهاني: " وأما رواية عمر بن حنظلة فواردة في القاضي دون الراوي، إلا أن يلتزم أن كل راو قاض، وحاكم شرع"[5] يعني كلام جعفر الصادق ليس عن الرواية بل عن مسألة الدين أو الميراث.

يتضح من كل هذا ذكرنا أن هذه الرواية سقطت من الاستدلال بل الإعتبار، لأنّ المسألة ليست مسألة الرواية.

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من الحاجة إلى علم الرجال

هناك نقاش عند الشيعة الإمامية عن مدى الحاجة إلى علم الرجال، وفي الوقت ذاته يدّعون أن علم الرجال بدأ في عصر الأئمة! هذا النقاش يظهر لنا نظرة الشيعة إلى المرويات ومدى اهتمامهم بأسانيد الأحاديث وبالتالي اهتمامهم بالمرويات، على ذلك انقسم الشيعة الإمامية إلى قسمين في موقفهم من الحاجة إلى علم الرجال على النحو التالي:

---

[1] الكليني، الكافي،ج1- ص67-68.

[2] الجواهري ، محمد الجواهري، المفيد من معجم رجال الحديث، مؤسسة التأريخ العربي، الطبعة الأولى، 1430 هـ، ص425 .

[3] الغروي،علي الغروي، موسوعة الإمام الخوئي،ج1 ص115 الكتاب الكتروني (http://books.rafed.net/view.php?type=c_fbook&b_id=836).

[4] الكليني، الكافي، ج1- ص67.

[5] الوحيد البهبهاني، الفوائد الحائرية، ص219.

أولا:القائلون بالحاجة إلى علم الرجال

من يدافع عن هذا الرأي يذكر أسبابا لذلك منها:

1- بواسطة علم الرجال يميّز الثقة عن غير الثقة، حيث من البديهي أن معرفة كون الراوي ثقة أم لا، تتوقف على الرجوع إلى علم الرجال المتكفّل ببيان أحوال الرواة من الوثاقة وغيرها.[1]

2- علاج الأخبار المتعارضة يكون بالرجوع إلى صفات الراوي، إذا كان هناك خبران متعارضان لا يختار واحد منها إلا بالرجوع إلى صفات الرواة في الرواية، المدافع عن هذا القول يستدل بالرواية المنسوبة إلى جعفر الصادق في جوابه سؤال اختلاف القضاء[2].

3- ظهور الوضع والتدليس في الحديث، فكيف يصح للمجتهد الإفتاء بمجرد الوقوف على الخبر من دون التعرّف على صفات الراوي، حيث يقول جعفر الصادق في الرواية المنسوبة إليه في رجال الكشي: " إنا أهل بيت صادقون، لا نخلو من كذاب يكذب علينا، فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس"[3].

4- تقصّي سيرة أصحاب الأئمة في تفتيشهم عن أحوال الرواة وصفاتهم مثل عبد الله بن جبلة الكناني كان من أصحاب الإمام الصادق له كتاب الرجال، أيضا الحسن بن محبوب من أصحاب الإمام أبي الحسن الرضا له كتاب المشيخة.[4]

5- وجود العامي(يقصدون بـ"العامي" أهل السنة) في أسانيد السند وجّه الشيعة إلى الحاجة إلى علم الرجال، لأنّ مَن سبر الكتب الحديثية يجد العامي في أسانيد الروايات، وكان الأئمة يفتون لهم بما هو معروف بينهم، وقد روى أئمة الحديث تلك الأسئلة والأجوبة بدون إشارة في الحديث إلى كون السائل أو التلميذ عامياً فيجيب الإمام عليه من باب التقية وقد يصل الحديث إلى المتأخرين دون التنبيه على وجود عامي في السند ، فعندئذ لا بدّ من الرجوع إلى أحوال الرواة لبيان أنّ الخبر صادر عن تقية أو لا.[5]

ثانيا: القائلون بعدم الحاجة إلى علم الرجال

---

[1] انظر: السبحاني، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، ص26.
[2] انظر: الكليني، الكافي، ج1- ص68، السبحاني، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، ص27.
[3] المصدر نفسه، ص28، الكشي، رجال الكشي – اختيار معرفة الرجال، ج2- 593.
[4] انظر: السبحاني، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، ص28.
[5] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص28.

من يدافع عن هذا الرأي يذكر أسبابا لذلك منها:

1- قطعية صحة روايات الكتب الأربعة، فهم يرون أن هذه الكتب وصلت بطريق مقطوع بصحتها، لذا لا ينبغي البحث عن حال الرواة فيها، وأكثر من قال بذلك الإخباريون.[1]

2- كل خبر عمل به المشهور فهو حجة سواء كان الراوي ثقة أم لا، و كلّ خبر لم يعمل به المشهور ليس بحجة وإن كان رواته ثقات، وعلى هذا يدور الأمر على المشهور ولا حاجة لمعرفة أحوال الرواة في السند.[2]

3- لا طريق إلى إثبات العدالة، حيث إن مؤلفي كتب الرجال أخذوا عدالة الراوي من كتب غيرهم، وغيرهم من غيرهم، فيصعب مع ذلك الإقرار بعدالة الراوي.[3]

4- علم الرجال علم منكر ينبغي الإمتناع عنه، لأن فيه تفضيحا للناس، حيث مُنع الناس من التجسس على معايب غيرهم.[4]

5- المتأمل في الكتب الأربعة يجد أن أصحابها وثّقوا رجال أحاديثهم اسانيد رواياتهم على وجه الإجمال دون التفصيل، حيث يقول الكاشاني في كتابه "الوافي" : " و قد جرى صاحبا كتابي الكافي والفقيه على متعارف المتقدمين في إطلاق الصحيح على ما يركن إليه و يعتمد عليه فحكما بصحة جميع ما أورداه في كتابيهما من الأحاديث"[5] لذلك لا حاجة لهذا العلم.[6]

أصل هذا الفرق في الحاجة إلى علم الرجال أو عدمه، يرجع إلى وجهة نظر الإخباريين والأصوليين إلى أحاديث أئمتهم.[7]

ادّعى الشيعة أن بداية علم الرجال كانت مبكرة، حيث كان لعبيد الله بن أبي رافع كتاب عن الرجال، فالسؤال المطروح الآن على الشيعة: كيف كانت بداية علم الرجال عندكم مبكّرة وأنتم تعرضون الحديث على أئمتكم ؟! فما هي حاجتكم إلى هذا العلم إذاً ما دمتم تصلون إلى أصح الأخبار عن طريق العرض؟!

---

[1] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص35.، السبحاني، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، ص30.

[2] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص36.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص36.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص40.

[5] الفيض الكاشانى، الوافي، ج1،ص23 ، انظر: كلينى، الكافي، ص25، ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ج- ص3

[6] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص46.

[7] بيّنتهما الدراسة في الفصل الأول ص 60.

استدل من يقبلون الحاجة إلى علم الرجال بسيرة العلماء من كتاب عبد الله بن جبلة والحسن بن محبوب، لكن كلا الكتابين لم يصلا إلينا[1]، أيضا يجب أن نسأل نفس الأسئلة التي سألناها على كتاب عبيد الله بي أبي رافع.

رأى من يقبل الحاجة إلى علم الرجال بسبب وجود العامي في الأسانيد ، وبرز أنّ ذلك حدث تقية من الأئمة، هل كان يكذب أئمتكم على العاميين الذين استفتوهم ؟ إذاً، كان الأئمة يفتون إلى الشيعة بشيء وإلى العاميين بشيء آخر.

ذهب بعض العلماء إلى عدم الحاجة إلى علم الرجال بسبب قطعية روايات الكتب الأربعة، لكن مألفو الكتب الأربع لم يدّعوا ذلك بل ادعوا صحة الأخبار الموجودة فيها، هذا ليس معناه أنّ كل الأحاديث فيها مقطوع بصحتها.[2]

المطلب الثالث: المصادر الأصلية لكتب الرجال عند الشيعة الإمامية ومناهجها

علم الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث وتكمن أهميته في تمييز الحديث الصحيح من السقيم، فيرجع من يريد أن يصل إلى نتيجة صحيحة إلى الكتب الرجالية التي تتحدث عن أوصاف ومراتب الرواة. هناك عدة من كتب الرجال عند الشيعة الإمامية يعتمدون عليها في علم الجرح والتعديل، سيبين المطلب هذه الكتب المعتمدة من قبل الشيعة ومنهجيتها ومنزلتها.

أولا: كتاب رجال الكشي

هو تأليف محمّد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بالكشي(ت 350 هـ.)، والكشّ بلد قي سمرقند[3]، هو من علماء عصر الغيبة الصغرى، أسماه مؤلف الكتاب بـ" معرفة الناقلين عن أئمة الناقلين" أو " معرفة الناقلين" ، ولم يصل الكتاب إلينا، ولكنّ الموجود من كتاب الكشي في عصرنا، هو الذي اختصره الشيخ (الطوسي) وسماه " اختيار الرجال"[4].

وعرف الكشي بوثاقته عند علماء الشيعة[5]، ولكن ذكر بعضهم أنّ كتابه يحوي أغلاطاً كثيرة[1]، حيث يقول عنه محمد بقي التّستري بعد أن يذكر عدم وصول النسخة الصحيحة: "

---

[1] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص57.

[2] انظر إلى ص61.

[3] السبحاني، كليات في علم الرجال، ص58.

[4] انظر: المصدر نفسه ،ص59.

[5] انظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص372، حلي، حسن بن عليّ بن داود، الرجال (لابن داود) جامعة طهران ، الطبعة الأولى، 1342 ش.، ص328.

تصحيفاتها-النسخة- أكثر من أن تحصى... وقع فيه خلط أخبار ترجمة بأخبار ترجمة أخرى وخلط طبقة بأخرى..لا يمكن الاعتماد على ما فيه إذ لم تقم قرينة على صحة ما فيه"[2].

إن في كتاب الكشي كثيراً من التناقضات في الجرح والتعديل وخاصة في الطبقات، فخلط الراوي من أصحاب علي رضي الله في أصحاب الرضا، أو عدّ بعض الرواة من أصحاب علي في أصحاب الالباقر كما أشار التستري[3]، أيضا يوجد تناقضات في الجرح والتعديل، على سبيل المثال: قال جعفر الصادق عن زرارة بن أعين: "يا زرارة ان اسمك في أسامي أهل الجنة بغير ألف"[4] بعد هذا المدح عن زرارة جاءت الأخبار التي تلعن على زرارة بعدة أماكن[5]، فبعد كل ما ذكرنا ظهر لنا صحة التعديلات والتجريحات على الروة في كتب الكشي وقيمته العلمية.

ثانيا: كتاب الرجال لابن الغضائري:

هو أحمد بن حسين بن عبيد الله الغضائري (ت 411 هـ) وسمي الكتاب بـ"الضعفاء" وسمي بـ" الجرح "وسمي بـ"الرجال لابن الغضائري"، واختص هذا الكتاب بالضعفاء. اختلف علماء الشيعة على من ألف هذا الكتاب، فذهب بعضهم مثل الشهيد الثاني أنّ الغضائري هو من ألف هذا الكتاب و البعض الآخر ادعوا أنّما ألفه ابن الغضائري يعني الحسين.

بعض علماء الشيعة خاصة الإخباريين مثل المجلسي والمحدث النوري والميرزا القمي اعترضوا على هذا الكتاب بسبب عدم وصول نسخته بطريق مقبولة وتشدده- الغضائري-في الجرح والتضعيف[6] وحتى لقبه بعض علماء الشعية بـ"الطعان"[7] وذكر في كتابه 225 ترجمة الرجال.

ثالثا: كتاب رجال النجاشي

---

[1] انظر: الكشى، رجال الكشي – إختيار معرفة الرجال، 1409 هـ.، ص13، الطوسى، محمد بن الحسن الطوسي، رجال الطوسي، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط1، 1373 ش، ص6، الحلي، حسن بن عليّ بن داود، الرجال (لابن داود)، ص329.

[2] التستري، محمد تقي التستري، قاموس الرجال، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ج1- ص58-61.

[3] المصدر نفسه، ص59.

[4] الكشى، اختيار معرفة الرجال، ج1- ص345.

[5] انظر: الكشى، اختيار معرفة الرجال، ج1- ص361-364-365

[6] انظر: الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، الرجال لابن الغضائري، دار الحديث، الطبعة الأولى، 1422 هـ، ص21.

[7] انظر: الطبرسي، حسين النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، مؤسسة آل البيت، الطبعة الأولى،1429 هـ، ص334.

هو أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس، الشيهر بالنجاشي(ت 450 هـ.) ، سمّي هذا الكتاب بـ"فهرست النجاشي " أيضا، اختص كتابه برجال الشيعة ولا يذكر من غير الشيعة إلا إذا كان عاميا روى عن الشيعة، ذكر النجاشي في رجاله 1269 رجلا ،فوثّق 550 روايا وجرّح 45 تقريبا[1].

وذكر في كتابه وفاة محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري سنة 463 هـ.[2]، فهذا غريب جدا، لأنّ النجاشي توفي سنة 450، فكيف يمكن أن يكتب اسم الرجل بعد وفاته بـ13 سنة! يقول السبحاني عن هذه المسألة: " من المحتمل أن يكون الزيادة من النساخ أو القرّاء، وكانت الزيادة في الحاشية، ثم أدخلها المتأخرون من النساخ في المتن زاعمين أنه منه"[3] ولكن يقول التفرشي: " ونقل العلامة (الحلي) وابن داود توثيقه من النجاشي ، ولم أجد توثيقه فيه وهو أربع نسخ عندي"[4].

كما يوجد أخطاء فادحة تُسقط الاعتبار بالكتاب، على سبيل المثال يقول الخوئي في كتابه معجم رجال الحديث: "و ظاهر الميرزا الاسترآبادي: اشتمال نسخة النجاشي التي كانت عنده على التوثيق أيضاً، حيث إنه بعد نقل كلام العلامة (الحلي) المشتمل على التوثيق قال: وزاد النجاشي: له كتاب، ونقل الحائري عن حاشية كبيرة للميرزا التصريح بسقوط التوثيق عن كثير من نسخ النجاشي"[5] ومع كل ما نقلت يظهر لنا كيف هي قيمة هذا الكتاب وكيف يكون اعتباره في علم الرجال.

رابعا:كتاب الفهرست للطوسي:

مؤلف الكتاب هو محمّد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ.) ، موضوع كتاب الفهرست هو ذكر الأصول والمصنّفات، ولكتاب الفهرست مكانة عالية عند الشيعة الإمامية في علم الجرح والتعديل حيث يقول في مقدمة كتابه: " فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول

---

[1] انظر: الشنفا، المصدر نفسه، ص25.
[2] انظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص404.
[3] السبحاني، كليات في علم الرجال، ص63-64.
[4] التفرشي، مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي، نقد الرجال، مؤسسة آل البيت ، الطبعة الأولى، 1418 هـ، ج2- ص211.
[5] الخوئي، ابو القاسم الموسوي الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، مؤسسة الامام الخوئي الاسلامية، بدون الطبعة، ج5- ص331.

فلابد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعول على روايته أو لا وأبين عن اعتقاده وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له "[1].

المتأمل في كتاب الفهرست يجد أنه ذكر في كتابه 912 اسم فقط ولم يوثق إلا 107 و لم يجرح إلا 12 راويا فقط، وكل ما تكلم عنه جرحا وتعديلا 119 راوٍ[2]، فهو يقتصر على ذكر ترجمة الراوي دون ذكر مرتبته من حيث الجرح والتعديل، وفي كثير من الأحيان يشير بعبارة "له كتاب" لمن له كتاب.

خامساً: كتاب رجال للطوسي

هذا كتاب آخر لمحمد بن الحسن الطوسي، حيث جمع في كتابه أصحاب رسول الله ﷺ والأئمة [3]، وقال التستري عن كتابه: " إنه أراد استقصاء أصحابهم عليهم السلام ومن روى عنهم مؤمنا كان أو منافقا إماميا كان أو عاميا، فعدّ أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو بن العاص..."[4] ومع ذلك فلم يأت بكل الصحابة ولا بكل أصحاب الأئمة.[5]

و يحتوي كتابه 6429 ترجمة[6] ولكنّ الطوسي لم يوثّق من هذا العدد الكبير إلاّ 173 راويا، وجرح 100 راو تقريبا[7] ، فكيف يعدّ هذا الكتاب من كتب الرجال المعتمدة عند الشيعة الإمامية وهو يحوي هذا العدد القليل ممن عرفت مرتبته من الرواة مقارنة بالمجموع العام!

فهذه الكتب الخمسة هي الكتب المعتمدة في علم الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية، ظهرت هذه الكتب بداية القرن الرابع وحتى القرن الخامس، فمعظم كتب الشيعة في علم الرجال ترجع إلى هذه المصادر وتستفيد منها، من يتأمل في هذه الكتب التي اعتبرتها الشيعة يجد التناقضات والتصحيفات فيها، وكما بعض الكتب لم تتحدث عن الجرح والتعديل إلا اليسير وبعضها أدخل فيه بعد أن توفي مؤلفه، والبعض الآخر ورد فيه تعارضات فادحة بين الجرح والتعديل للراوي الواحد، والبعض الآخر أُتهم بسبب عدم وصول النسخة بطريق مقبولة.

---

[1] الطوسي، محمد بن الحسن الكوسي، الفهرست، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، 1417 هـ، ص32.
[2] انظر: الشنفا، الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامة، ص24.
[3] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص68.
[4] التستري، قاموس الرجال، ص29.
[5] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص69.
[6] انظر: الطوسي، محمد بن الحسن بن علي الطوسي، رجال الطوسي، مؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة الأولى ،1373 هـ، ص452.
[7] انظر الشنفا، الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامة، ص25.

المطلب الرابع: حقيقة علم الرجال وكتبه عند الشيعة الإمامية

بعد أن نقلنا هذه المعلومات ظهر لنا أن بداية علم الرجال والجرح والتعديل بدأت متأخّرة بعد بداية القرن الرابع عند الشيعة الإمامية، وإن ادّعوا أن بدايته كانت في عهد علي رضي الله عنه أو جعفر الصادق رضي الله عنه، وقد سردنا صحة الروايات التي اعتمدت عليها الشيعة، والمتأمل في أول من بدأ هذا الأمر يجده في قول الذهبي: " فأول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة الشعبي وابن سيرين ونحوهما حفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين "[1]، وقد يُعترض علينا أن صاحب القول الذهبي هو من أهل السنة ، لكن الذهبي مقبول عند الشيعة الإمامية لأنهم استدلوا على بعض آرائهم به[2]، ولكن كتب رجال الشيعة ليست مقبولة عند أهل السنة.

ومن خلال بحثنا في علم الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية رأينا أن هذا العلم مليء بالتناقضات عندهم، حيث يقول العالم الشيعي المشهور الكاشاني: " فإن في الجرح والتعديل وشرائطهما اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس، كما لا يخفى على الخبير بها، فالأولى الوقوف على طريقة القدماء، وعدم الاعتناء بهذا الاصطلاح المستحدث رأسا وقطعا، والخروج عن هذه المضايق"[3].

اعتبر الشيعة أن الكتاب الذي يتحدث عن نسب الراوي وما إذا كان "له كتاب" هو كتاب جرح وتعديل، وهذا الأمر غير مقبول في علم الجرح والتعديل، حيث لا يكتفى بذلك، ولا بد من ذكر أحوال الراوي من حيث عدالته أو ضبطه.

وبعض كتب الرجال كتبت بسبب التعصب المذهبي محاولة منهم إظهار قوة مذهبهم متأثرين بمن عيّرهم بقلة التصنيف تأثراً نفسياً، حيث يقول النجاشي عن هذا في مقدمة كتابه: " فإني وقفت على ما ذكره السيد الشريف- أطال الله بقاءه و أدام توفيقه- من تعيير قوم من مخالفينا

---

[1] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، دار البشائر الطبعة الرابعة، 1410هـ، ج1- ص72-73.

[2] أنظر إلى ص 37.

[3] الفيض الكاشانى، الوافي، ج1- ص25.

أنه لا سلف لكم ولا مصنف، وهذا قول من لا علم له بالناس ولا وقف على أخبارهم"[1] فهو يعترف بنفسه أنّ المسألة مسألة مذهبية وأنّ الأقوال حرّضته على كتابة هذا الكتاب.

وخلاصة القول أنّ أكثر علماء الشيعة كانوا يعلمون سابقاً بمروايات أصحابهم دون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميّز رجال الحديث، ولا من ألف كتابا في الجرح والتعديل، حتى صنّف الكشي سنة أربعمائة تقريبا كتابا في أسماء الرجال وأحوال الرواة، وكان مختصرا بشكل يزيد من حيرة القارئ، حيث الأخبار فيه متعارضة، ولا يمكن معها ترجيح أي منها على الأخرى، ثم جاء بعد ذلك الغضائري وتكلّم في الضعفاء، والنجاشي وأبي جعفر الطوسي تكلّموا في الجرح والتعديل وصنفوا فيه كتباً طويلة، ولكنهم أهملوا حل التعارض ولم يرجّحوا أياً من الأقوال على الأخرى[2].

وبالحديث عن تصنيف كتب أسماء الرجال واحوالهم لا بد من معرفة أثر عقيدة الإمامة في توثيق الشيعة لرواة الحديث وتجريحهم، وهذا ما سيتناوله في المبحث الثالث.

المبحث الثالث:أثر عقيدة الإمامة في توثيق الرواة وتجريحهم

المتأمّل في علم الرجال عند الشيعة الإمامية يجد مناهج عدة في توثيق الرواة تأثرت جميعها بعقيدة الإمامة، حيث التوثيق عند الشيعة الإمامية مختلف عن المذاهب الأخرى، بسبب كثرة المعصومين في عقيدتهم ومعاملة المعصومين لأصحابهم معاملة مميزة، فسيتناول المبحث طرق ثبوت وثاقة الرواي و جرحه.

المطلب الأول: في توثيق الرواة

الناظر إلى طرق ثبوت وثاقة الراوي عند الشيعة الإمامية يجد أنّها تنقسم إلى قسمين من حيث التوثيق: التوثيقات الخاصة والتوثيقات العامة، فالمراد من الأول فهو: هو التوثيق الوارد في حق شخص معين، من دون أن تكون هناك ضوابط محددة "خاصة" في بيان حاله، أما الثاني هو:

---

[1] النجاشي، رجال النجاشي، ص3.

[2] انظر: الدهلوي، عبد العزيز علام حكيم الدّهلوي، مختصر التحفة الإثني عشرية، المكتبة السلفية، بدون الطبعة ، ص54

توثيق جماعة ضمن ضوابط خاصة وأوصاف معيّنة[1]، ستبين الدراسة التوثيقات الخاصة التي تكونت بتأثير من عقيدة الإمامة في هذا المطلب وتنقدها كما تلي:

أولا: التوثيقات الخاصة

فهناك عدة مناهج في التوثيقات الخاصة المتعلقة بعقيدة الإمامة، والتي سيبينها المطلب، وسأعرّج في نهايته على التوثيقات الخاصة التي لا تتعلق بعقيدة الإمامة.

- التوثيقات الخاصة المتعلقة بعقيدة الإمامة

1- نص أحد المعصومين، فهذا القسم الذي تدور عليه التوثيقات الخاصة المتعلقة بعقيدة الإمامة، فالمراد: إذا نص أحد المعصومين على وثاقة الراوي تثبت وثاقته قطعا،فهذا أوضح الطرق بسبب نص الإمام[2] .

ذهبت الشيعة هنا إلى اعتماد وسيلتين في توثيق الرواي[3]:

الأولى: العلم الوجداني، وهو العلم الذي لا يشوبه خلاف، ويتحصّل باطلاع العالم على حال الراوي بنفسه دون الاعتماد على ما يرده من أخبار، لذلك هذا العلم غير ممكن في وقتنا الحالي كما يرى الشيعة الإمامية.

والثانية: الرواية المعتبرة الموجودة في كتبهم من أقوال أئمتهم في المدائح الخاصة لبعض أصحابهم، وهناك امثلة كثيرة تشير إلى وثاقة الرواي، على سبيل المثال يقول أبو عبد الله في رجال الكشي: " أربعة أحب الناس إلي أحياء و أمواتا، بريد بن معاوية العجلي، وزرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، وأبو جعفر الاحول، أحب الناس إلي أحياء وأمواتا"[4] فعلى حسب هذه الرواية هؤلاء الأربعة موثوق بهم بقول الإمام، ولا يسأل عنهم أبدا، أيضا في المثال آخر، حينما يسأل

---

[1] انظر: السبحاني، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، ص38.
[2] انظر:المصدر نفسه، ص151.
[3] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص151-152.
[4] الكشى، رجال الكشي، ص185،135.

هشامُ بن سالم جعفرَ الصادق عن يونس بن ظبيان يقول :" رحمه الله و بنى له بيتا في الجنة كان والله مأمونا على الحديث"[1] أيضا يفهم من هذه الرواية يونس بن ظبيان هو موثوق به بكلام الإمام.

أدخلت الشيعة في منهجها توثيق الراوي بمجرد مدح الإمام له، فبعد توثيق الإمام للراوي لا يرتاب منه، لأن هذا القرار مثل قرار النبي ﷺ وعلى ذلك فكأن توثيقه جاء من الله.

ينبغي ألا يكون الرواي الموثق من الإمام مجروحاً من قبله أيضا بحسب المنطق، ولكن من الغريب أنّ المتأمل في المصادر الشيعية يجد أن هؤلاء الأشخاص الموثقين قد تعرضوا للذم الشديد أيضا ، على سبيل المثال ، لعن جعفر الصادق بريد وزرارة[2]، واتهم يونسَ بن ظبيان بالغلو[3] لأنه عندما ماتت بنت أبي الخطاب من الغلاة، قال يونس بن ظبيان أمام قبرها: " السلام عليك يا بنت رسول الله"[4] فعدّه من الكذّابين[5] ، وعلى كل ما ذكرنا عن هؤلاء من رجال الكشي، فكيف يعتروا من الموثقين وتوجد روايات في توثيقهم وأخرى تذمّهم أشد الذم؟!، فنحن لا نعتبر توثيقات الأئمة للرواة، ولكن من يعتبرها يجد بعد أن يتأمل في الروايات التناقضات الشديدة عن الرواة من قبل الإمام ذاته، وعلى هذا لا يقبل توثيقه.

2- توكيل الإمام: ذهب بعض علماء الشيعة أن توكيل الإمام شخصا معناه توثيق له، والوكلاء عند الشيعة على نوعين: وكلاء لهم الممثلية العامة عن الإمام كما هو الحال في السفراء الأربعة، ووكلاء لهم الممثلية الخاصة في مجال معين.

الوكلاء في النوع الاول لا إشكال عند الشيعة في توثيقهم ، ولكن الوكلاء في النوع الثاني ذهب بعض علماء الشيعة إلى عدم توثيقهم بسبب اشكالات صدرت منهم، وكان عددهم عند الأئمة كثير[6].

استدل من يقبل وثاقة كل من كان وكيلا من قبل الأئمة بما رواه الكليني في كتابه الكافي عن الحسن بن عبد الحميد، حيث قال: "شككت في أمر حاجز[1] فجمعت شيئا ثم صرت إلى العسكر

---

[1] المصدر نفسه، ص365.
[2] انظر: الكشى، رجال الكشي ، ص240،138.
[3] المصدر نفسه، ص363.
[4] المصدر نفسه، ص364.
[5] المصدر نفسه، ص546.
[6] انظر:الأيرواني، محمد الباقر الأيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، مكتبة الصفا،الطبعة الثانية، 2010 م، ص 152

فخرج إلي، ليس فينا شك ولا فيمن يقوم مقامنا بأمرنا رد ما معك إلى حاجز بن يزيد"[2] لو لم يكن الوكيل ثقةً عند الإمام لصرّح بعدم وثاقته، وذهب الحلي إلى أن الوكالة توثيق للراوي، فقبل توثيق من يكون وكيلا، حيث في ترجمة الحسن بن عبد ربه[3] يقول: " روى الكشي عن محمد بن مسعود، قال: حدثني محمد بن نصير، قال:حدثني أحمد بن محمد بن عيسى انه كان وكيلا، وهذا سند صحيح"[4] فعدّه الحلي من الثقات من أصحاب الإمام كاظم بدون الإشارة إلى أن كونه وكيلاً له، وذهب العالم المعاصر رحيم سالمي إلى كون الوكالة توثيقا للراوي، حيث استدل بأن الإمام المعصوم أجلّ شأنا من أن يجعل الفاسق والفاجر والكاذب وكيلا[5]، فبعد أن ألصقت الشيعة الخصائص الخارقة بالإمام فليس مستغرباً ما ذهب إليه السالمي!

وذهب بعض علماء الشيعة إلى أن الوكالة لا تشير بالضرورة إلى توثيق الراوي، حيث يقول الخوئي عن هذه المسألة:"الوكالة لا تستلزم العدالة، ويجوز توكيل الفاسق إجماعا وبلا إشكال غاية الأمر أن العقلاء لا يوكلون في الأمور المالية خارجا من لا يوثق بأمانته، وأين هذا من اعتبار العدالة في الوكيل؟"[6] أيضا هو يقول عن الحديث الذي يستدل به على وثاقة الوكلاء: "أنّ الرواية ضعيفة ولا أقل من أن الحسن بن عبد الحميد مجهول، مضافاً إلى أن الرواية لا تدلّ على اعتبار كل من كان وكيلا من قبلهم سلام الله عليهم في أمر من الأمور، وإنما تدل على جلالة من قام مقامهم بأمرهم، فيختص ذلك بالنواب والسفراء من قبلهم سلام الله عليهم."[7]

المتأمل في أفعال وكلاء الأئمة في كتب الشيعة يجد أنّهم قاموا بتجاوزات كبيرة وكثيرة على الأئمة، حتى سمّى الطوسي في كتابه "الغيبة" قسم عن الوكلاء" فأما المذمومون منهم جماعة" على سبيل المثال إن صالح بن محمد بن سهل الهمداني كان يتولّى للإمام الجواد، ولكن طلب منه أن يحلّل له عشر آلاف درهم من مال آل محمد[8]، كما كان علي بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرواسي، وكلاء لأبي الحسن موسى، وكان عندهم أموال

---

[1] يعني في وكالته للصاحب أو ديانته، انظر: الكليني، الكافي، ج1- ص521.
[2] الكلينى، الكافي، ج1- ص521.
[3] هو من أصحاب الإمام الكاظم، عندما يعد الحلي أصحاب الكاظم، فعدّ الحسن بن عبد ربه من الثقات.
[4] الحلي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ص117.
[5] انظر: السالمي، رحيم، دروس في مباني علم الرجال، بدون الطبعة، 1425 هـ، ص51 ، هذا الكتاب من الكتب التي تقرأ في جامعة المصطفى العالمية مجمع الخميني للدراسة العليا، فهذه المدرسة خاصة لطلاب الشيعة فقط.
[6] الخوئي، معجم رجال الحديث، ج1- ص71.
[7] المصدر نفسه، ج1- ص71-72
[8] انظر: الكلينى، الكافي، ج1- ص548.

جزيلة، فلما توفي أبو الحسن موسى رفضوا الإمام الرضا وجحدوا إمامته وأعلنوا وقوف الإمامة عند أبي الحسن موسى[1]، كل ذلك طمعاً في أموال آل محمد.[2]

كل ما ذكرنا متعلق بالشؤون المالية ولكن يوجد في بعض الروايات توكيل الإمام في الشؤون الدينية، حيث تشير إلى ذلك الرواية في الكشي:" أن الشيعة حين أحدث أبو الخطاب ما أحدث خرجوا إلى أبي عبد الله ﷺ فقالوا: أقم لنا رجلا نفزع إليه في أمر ديننا وما نحتاج إليه من الأحكام! قال: لا تحتاجون إلى ذلك، متى ما احتاج أحدكم عرج إلي و سمع مني و ينصرف، فقالوا: لا بد! فقال: قد أقمت عليكم المفضل اسمعوا منه واقبلوا عنه فإنه لا يقول على الله وعلي إلا الحق" [3] ولكن في الروايات الأخرى كان المفضل بن عمر يتهم بالغلو وجعفر الصادق كان يلعنه ويتبرأ منه.[4]

وصفت الشيعة أئمتها بخصائص خارقة للعادة مثل علم الغيب بالإضافة إلى أشياء أخرى، ولكن ألم يعرف الإمام عندما وكّل رجلا أنّه سيكون من الغالين أو طامعين بأمواله، وعلى كل ما ذكرنا تظهر لنا الروايات أنّ مسألة توكيل الإمام تحوي الكثير من التجاوزات والتناقضات والاختلافات العميقة عند الشيعة الإمامية.

3- أصحاب الإمام الصادق الثقات: ورد في عدة كتب شيعية أن أصحاب الإمام الصادق اعتبروا ثقات بسبب نشرهم لأخبار الإمام، وكان عددهم أربعة آلاف، واستدل من اعتبرهم كذلك بكلام المفيد، حيث قال في كتابه: " ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان، وانتشر ذكره في البلدان ولم ينقل عن احد من اهل بيته العلماء ما نقل عنه، ولا لقى احد منهم من أهل الآثار ونقلة الاخبار، ولا نقلوا عنهم كما نقلوا عن أبى عبدالله عليه السلام، فإن أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات فكانوا

---

[1] الواقفية هم " يسوقون الامامة ينتهوا بها إلى جعفر بن محمد ويزعمون أن جعفر بن محمد نص على امامة ابنه موسى بن جعفر وان موسى بن جعفر حى لم يمت ولا يموت حتى يملك شرق الارض وغربها حتى يملأ الارض عدلا وقسطا كما ملئت ظلما وجورا" انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص28.

[2] انظر: الطوسى، الغيبة (للطوسي) ص64، المجلسى ، بحار الأنوار، ج48- ص252.

[3] الكشى، رجال الكشي، ص327.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص323.

أربعة آلاف رجل"[1] أيضا قال الفتال النيسابوري شبيه قول المفيد: " وقد جمع أصحاب الحديث أسماء الرواة عنهم من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات وكانوا أربعة آلاف رجل"[2]

تلاميذ جعفر الصادق مجموعة في كتاب أحمد بن محمد بن سعيد المكنّى بابن عقدة، قال عنه النجاشي: "له كتاب الرجال وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد"[3]، فقد اسندوا فكرهم إلى هذا الكتاب المفقود الذي يحوي أسماء جعفر الصادق، والاعتماد على هذا النوع من التوثيق مشكلة[4] لأن:

- الشيعة لم تقبل بعدالة الصحابة أجمعين، فبحثوا عن أصحاب رسول الله واحدا واحدا بسبب عدم عصمتهم، ولا سيما أولئك الذين لا يعتقدون بالإمامة، فكيف وثّق الشيعة أصحاب جعفر الصادق كافّة، ولم يوثّقوا أصحاب محمد ﷺ؟!
- الناظر إلى كتاب "رجال الطوسي" يجد أنه ضعّف الكثير من أصحاب جعفر الصادق، على سبيل المثال، إبراهيم بن أبي حية، الحارث بن عمر البصري، وعمرو بن جميع.[5]
- وأوضح دليل على عدم صحة كلامه أنّ" أصحاب الصادق ثقات" كلام الفتّال حيث قال" على اختلافهم في الآراء والمقالات" يقصد هنا الاختلاف في المسائل العقائدية والكلامية، فكيف يمكن عدّهم كلهم من الثقات العدول مع الاختلاف في بعض الأصول كالجبر والتفويض[6] وعلى ذلك يتضح قصور هذا القول وعدم خضوعه لمنهجية علمية.

4- كثرة الرواية عن المعصوم: عدّ بعض علماء الشيعة[7] كثرة الرواية عن المعصومين من علامات توثيق الراوي، ترجع هذه الفكرة إلى الرواية المشهورة عن الإمام الصادق في مصادر الشيعة، حيث يقول: " اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يُحسنون من رواياتهم عنا"[8]، بحسب هذه الرواية الرواة عن المعصومين ثقات، حيث يشير إلى ذلك أيضاً قول الشهيد

---

[1] المفيد، الشيخ المفيد، الارشاد في معرفة حجج الله على العباد، مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث، الطبعة: الاولى 1995 م، ج2- ص179.

[2] النيسابوري، الفتال النيسابوري، روضة الواعظين، نشورات الشريف الرضي، بدون ط ،ص207.

[3] النجاشي، رجال النجاشي، ص94.

[4] انظر: السبحاني، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية،ص 56.

[5] انظر: الطوسى، ، رجال الطوسي ، ص251،191،158.

[6] انظر: السبحاني، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، ، ص57.

[7] انظر: المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرّجال، ج5- ص257.

[8] الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج27 -ص149، المجلسى ، بحار الأنوار، ج2- ص82، الكشي، رجال الكشي، ج1- ص6.

الثاني: " لما كان كثير الرواية ولم يرد فيه طعن فأنا أعمل على روايته"[1] وكما يقول الطبرسي بعد أن ينقل الروايات السابقة:" وظاهر الجميع كون كثرة الرواية عنهم عليهمالسلام مع الواسطة أو بدونها مدحا عظيما كما عليه علماء الفن، فإنّهم عدّوها من أسبابه ، لكشفها غالبا عن اهتمامه بأمور الدين وسعيه في نشر آثار السادات الميامين ، وهذه فضيلة عظيمة توصل صاحبها الى مقام عليّ"[2] ويرى بعضهم أنّ نقل الرواية إذا بلغ حداً من الكثرة بحيث يجعل الراوي مشهورا بين الأصحاب يكون أمارة على وثاقته[3]

وذهب بعضهم إلى عدم قبولها، حيث قال الخوئي بعد أن ينقل ثلاث مرويات يستدل بها على وثاقة المكثرين:"أن هذه الروايات بأجمعها ضعيفة، أما الأخيرتان فوجه الضعف فيهما ظاهر، وأما الاولى فلان محمد بن سنان ضعيف على الاظهر... ليس هو قدر ما يخبر الراوي عنهم عليهم السلام، وإن كان لا يعرف صدقه وكذبه، فإن ذلك لا يكون مدحا في الراوي، فربما تكون روايات الكاذب أكثر من روايات الصادق"[4]، كما يقبلها السبحاني من المعاصرين.[5]

كيف تكون كثرة الرواية مؤشراً على وثاقة الراوي، قد يُكثر الرواية وهو غير ضابط، أو يكثر وهو من الكذابين والمتروكين،على سبيل المثال يقول ابن الغضائري: " سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي كان ضعيفا جدا فاسد الرواية والمذهب"[6]، ويشرح الخوئي قول ابن الغضائري ويضيف عليه قائلاً: "فذهب بعضهم إلى وثاقته...واستشهد عليه بوجوه ضعيفة سماها أمارات التوثيق، منها:أن سهل بن زياد كثير الرواية، ومنها رواية الاجلاء عنه، ومنها كون شيخ إجازة، ومنها غير ذلك، وهذه الوجوه غير تامة في نفسها، وعلى تقدير تسليمها فكيف يمكن الاعتقاد عليها مع شهادة أحمد بن محمد بن عسيى عليه بالغلو والكذب[7]، وشهادة ابن الوليد وابن بابويه وابن نوح بضعفه."[8] وعلى ما ذكرنا ليس صحيحا أن تكون كثرة الرواية إشارة إلى وثاقة الراوي.

---

[1] المجلسى، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، مؤسسة كوشانبور للثقافة الإسلامية، الطبعة الثانية، 1406 هـ، ج14- ص63.

[2] الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، ج5- ص224.

[3] انظر: السالمي، دروس في مباني علم الرجال، ص55.

[4] الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج1- ص75.

[5] انظر: السبحاني، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، ص53.

[6] انظر:الغضائري،أحمد بن الحسين الغضائري،الرجال لابن الغضائري، دار الحديث،الطبعة الأولى،1422هـ، ص125.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص125.

[8] الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج9- ص357.

- التوثيقات الخاصة غير المتعلقة بعقيدة الإمامة

1- توثيق أحد أعلام المتقدمين للراوي: إذا نص البرقي والكشي والصدوق والمفيد والطوسي وامثالهم على وثاقة الراوي، فيوثق به بلا كلام[1]، وقد أشارت الدراسة إلى قيمة هذه الكتب وعدم صحتها في ميزان النقد الحديثي لعلم الجرح والتعديل[2] .

2- توثيق أحد أعلام المتأخرين للراوي: إذا نصّ أحد أعلام المتأخرين على وثاقة الراوي فتثبت وثاقته بذلك[3]، فالمتأخرون يأخذون آراءهم من المتقدمين، فإذا ما كان هذه العلم مضبوطا عند المتقدمين فكيف يوثق بكلام المتأخرين ؟

3- ادعاء الإجماع من قبل المتقدمين: إذا ادعى أحد من المتقدمين الإجماع على وثاقة الراوي إجماعا منقولا، ثبت به الوثاقة[4]، وسنرى قيمة هذا القسم عند أصحاب الإجماع.

4- محاولة المستنبط جمع قرائن توثيق الراوي: سعى العلماء على جمع القرائن والشواهد اطمئناناً منهم بوثاقة الراوي[5]، فقد يكون ذلك أوثق طريق لكشف كيفية حال الرواي، ولكن يرجعون إلى كتبهم المتقدمة في النهاية، وهذا لا يصح في الوصول إلى القرار المعتمد عندهم.

ثانيا: التوثيقات العامة:

كثيراً ما يلجأ الشيعة إلى توثيق الرواة باستخدام قاعدة عامة وواسعة، كأن تكون القاعدة متعلقة بشخص واحد أو أشخاص معينين ثقات ويندرج تحتها مجموعة من الرواة وُثّقوا لتعلقهم بهؤلاء الأشخاص، فهناك وضع بعض علماء الشيعة ضوابط لتوثيق الرواة، وهناك عدة مناهج في التوثيقات العامة المتعلقة بعقيدة الإمامة، والتي سيبينها المطلب، وسأعرّج في نهايته على التوثيقات العامة التي لا تتعلق بعقيدة الإمامة.

1 -أصحاب الإجماع: قد يكون هذا الموضوع من أهم الموضوعات في علم الرجال عند الشيعة، لأنهم حكموا على بعض الرواة بحسب الأحاديث التي وصلت إليهم من خلال "أصحاب

---

[1] انظر: السبحاني،، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، ص39.
[2] انظر إلى ص85.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص40.
[4] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص156.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص157.

الإجماع" المجمع على وثاقتهم عندهم، وهذا الموضوع لافت للنظر لكونه شديد التأثر بعقيدة الإمامة، وأول من استخدم هذا الاصطلاح هو صاحب كتاب الرجال وهو محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بالكشّي (ت350 هـ) حيث ذكر الكشي في كتابه ثلاث طوائف قد اجمعت على تصحيح ما روى أصحاب الإجماع، وهم ستة من أصحاب الإمام الالباقر، وستة من أصحاب الإمام الصادق، وستة من أصحاب الإمام الكاظم، وبعد الكشي ذهب الطوسي[1] و الحر العاملي[2] والميرالداماد[3] والمامقاني[4] إلى قبول تصحيح ما روى أصحاب الإجماع.

وضع الكشي بابا سماه بـ" تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبد الله عليهما السلام" حيث ذكر تحت هذا العنوان:

1- "أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الاولين ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، و بريد، وأبو بصير الاسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: و أفقه الستة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الاسدي أبو بصير المرادي وهو ليث بن البختري"[5]

وبعده ذكر عنوانا آخر باسم "تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام" حيث قال:

2-" أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء و تصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه، من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم، ستة نفر: جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان. قالوا: وزعم أبو

---

[1] يقول الطوسي في كتابه "عدة الأصول": " ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث ابن كلوب، ونوح بن دراج، والسكوني، وغيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم..." عد أسمائهم.انظر: الطوسي، عدة الأصول، الطبعة الأولى،1417 هـ،ج1- ص149.

[2] يقول الحر العاملي في كتابه: " جماعة من المتقدمين ، والمتأخرين ، وذكروا : أنهم أجمعوا على العمل بمراسيل هؤلاء ، الأجلاء ، وأمثالهم ، كما أجمعنا على العمل بمسانيدهم." انظر: الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج30- ص224.

[3] انظر: الميرداماد، محمد الباقر بن محمد، الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية (ميرداماد) - دار الخلافة، الطبعة الأولى، 1311 هـ..، ص47.

[4] انظر: المامقاني، عبد الله المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، منزورات دليل ما، الطبعة الثانية، 1435 هـ.،ج1- ص439.

[5] الكشى، رجال الكشي، ج2- ص507.

اسحاق الفقيه يعنى ثعلبة بن ميمون:أن أفقه هؤلاء جميل بن دراج وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام"[1]

وفي قسم آخر ذكر "تسمية الفقهاء من أصحاب أبي ابراهيم" حيث قال :

3- "أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم:

وهم ستة نفر آخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم: يونس بن عبد الرحمن، و صفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر. وقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضال وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم، مكان ابن فضال عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى"[2]

وبالبحث في كتب رجال الشيعة نجد أن مصطلح "أصحاب الإجماع" ما كان مستخدماً في كتب المتقدمين، مما جعل المتأخرين يبحثون عن دلالة هذا المصطلح في كتب المتقدمين، ويناقشون ما الذي قصده الكشي بعبارة " تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبد الله"[3] و" تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله"[4] و"تسمية الفقهاء من أصحاب أبي ابراهيم"[5]وذهبوا في نقاشهم إلى عدة آراء:

الرأي الأول: ذهب بعض علماء الشيعة إلى أنه إذا صح الطريق إلى واحد من أصحاب الإجماع يجب أن يعمل به و إن كان في السند ضعفاء أو مجهولون أو كان السند مرسلا، حيث يقول الحر العاملي:" وناهيك بهذا الإجماع الشريف ـ الذي قد ثبت نقله وسنده ـ قرينة قطعية على ثبوت كل حديث رواه واحد من المذكورين، مرسلا، أو مسندا، عن ثقة، أوضعيف، أو مجهول، لإطلاق النص والإجماع"[6] وقيل هذا أشهر الرأي عند الشيعة.[7] ولكن نقد بعض علماء الشيعة هذا

---

[1] المصدر نفسه، ج2- ص673.
[2] المصدر نفسه، ج2- ص830.
[3] الكشى، رجال الكشي، ج2- ص507.
[4] المصدر نفسه، ج2، ص673.
[5] المصدر نفسه، ج2،ص830.
[6] الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج30- ص224 .
[7] انظر: الكني، الملا على الكني، توضيح المقال في علم الرجال، دار الحديث، الطبعة الأولى،1421 هـ، ص190.

الرأي لأن الكشي ما قال بالإجماع على الحكم بصحة جميع ماروه عن المعصومين، بل قال إن الاجماع على وثاقتهم وفقههم وتصديقاتهم في ما يروونه[1].

الرأي الثاني: و ذهب بعض علماء الشيعة مثل: الشهيد الثاني والمجلسي والبهائي إلى أنه متى وقع واحد من هؤلاء اثناء السند فإذا كان الطريق من الشيخ الطوسي -الذي يروي لهم الحديث مثلا- إليه معتبراً فلا تضر جهالة الوسائط بينه وبين الإمام[2] .

الرأي الثالث: يرى بعضهم أن معنى الإجماع وثاقة هؤلاء الأشخاص المذكورين في رجال الكشي وصحة رواياتهم وليس الإجماع على الرواة الموجودين في السند كلهم[3] ، ونقد ذلك الكاشاني فقال:" وأنت خبير بأن هذه العبارة ليست صريحة في ذلك ولا ظاهرة فيه فإن ما يصح عنهم إنما هو الرواية لا المروي بل كما يحتمل ذلك يحتمل كونها كناية عن الإجماع على عدالتهم وصدقهم بخلاف غيرهم ممن لم ينقل الإجماع على عدالته"[4] ولم يقبل الإجماع على وثاقتهم صراحةً.

الرأي الرابع: ذهب بعضهم إلى أن معقد الإجماع يدل على وثاقة هؤلاء وجلالتهم في أنفسهم فحسب، ولا دلالة فيه على تصحيح رواياتهم، فضلا عن وثاقة من بعدهم[5].

الرأي الخامس: الإجماع كما يراه أصحاب هذا الرأي هو في منزلة هؤلاء من حيث علمهم وفقههم، ولا علاقة لذلك بالرواية ،وهو المناسب لذكر الإجماع تحت عنوان الفقهاء من أصحاب الأئمة[6].

وبالرجوع إلى الآراء السابقة التي تتحدث عن ماهية أصحاب الإجماع نجد إفراط الشيعة في الثناء عليهم وابتعدوا بذلك كل البعد عن الساحة العلمية، لأن:

الرأي الأول بعيد كل البعد عن الميزان العلمي، كيف يقال في علم السند إذا كانت بداية السند موثّقة ليس مهماً إذا كان ما بعدها ضعيفا أو مجهولا؟!، بل على العكس من ذلك، فإنّ هذا

---

[1] انظر: الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج1- ص59.
[2] انظر: الأيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص181.
[3] انظر: الكني، توضيح المقال في علم الرجال، ص191، المامقاني، مقياس الهداية في علم الدراية، ج1- ص444.
[4] الفيض الكاشانى، الوافي، ج1- ص28.
[5] انظر: الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج1- ص59، الكاشانى، الوافي، ج1- ص27.
[6] انظر: الفضلي، أصول علم الرجال، ج2- ص104.

سبب ضعف الحديث، وفي حال قبلنا، فكل الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ، ينبغي أن تكون صحيحة إذاً وإن كان في السند ضعيف أو مجهول، لأن توثيق أصحاب النبي ﷺ أولى من توثيق أصحاب الأئمة وأصحاب الإجماع.

والرأي الثاني لا ينطبق أساساً على علم الحديث، فكيف لا يكون المجهول ضرراً بين الشيخ وأصحاب الإجماع ، هذا يستلزم ضعف السند أيضا، بسبب وجود الراوي المجهول أو الضعيف ، وهذا سبب عدم اعتبار السند.

والرأي الثالث والرابع والخامس يوجب علينا التأمل في أصحاب الإجماع هؤلاء، فقد أورد الكشي هذه الأسماء، وبالرجوع إلى كتابه والبحث فيه عن أفقه الثلاثة من بين الثمانية عشر شخصاً نجدهم:

- زرارة بن الأعين: زرارة بن أعين- و اسمه عبد ربه- يكنى أبا الحسن، و زرارة لقب له، و له مصنفات، منها: كتاب الاستطاعة و الجبر[1]، والروايات عن زرارة في رجال الكشي متناقضة، حيث بعض الروايات قالت أن الزرارة من بين أحب الناس إلى جعفر الصادق، كان وكيلاً له في الأمور الدينية وكان جعفر الصادق يترحم عليه[2] ولكن ورد في بعض الروايات قول جعفر الصادق أن زرارة أحدث ظلما، وقول جعفر يتبرّأ من زرارة، وهو كان مبتدعا، وكان الجعفر يلعنه[3].
- جميل بن دراج: درّاج يكنى بأبي الصبيح- بن عبد الله أبو علي النخعي، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن، أخذ عن زرارة، وأخوه نوح بن دراج القاضي، وعمي في آخر عمره، ومات في أيام الرضا عليه السلام. له كتاب[4] ، روى النجاشي عن جميل بن درّاج ثلاث روايات فقط، ولم يصرح عنه جرحا ولا تعديلا.[5]
- يونس بن عبد الرحمن: روى عن أبي الحسن موسى، وعن الرضا، روى الكشي و غيره له مدحا بليغا، وروي له ذم ضعيف، ينبغي حمله على ما مر في:" زرارة"، ويقال: انتهى

---

[1] انظر: الطوسى، محمد بن الحسن، فهرست كتب الشيعة و أصولهم و أسماء المصنّفين و أصحاب الأصول (للطوسي)، ستاره، الطبعة الأولى، 1420 هـ..، ص210.
[2] انظر: الكشى، رجال الكشي، ص135-136.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص145-146-149.
[4] انظر: النجاشي ، رجال النجاشي، ص126.
[5] انظر: الكشى، رجال الكشي، ص251-252.

علم الأئمة، إلى أربعة: منهم." يونس بن عبد الرحمن"[1] وردت في رجال الكشي عدة روايات عنه، حيث ترحم أبو جعفر عليه، وكان عبدا صالحا، وكان وكيله في الأمور الدينية، و قد اتهمه أبو الحسن بالكذب، وكان يلعنه، وكان أبو جعفر وأصحابه بُرَآء منه.[2]

وعلى كل ما ذكرنا عن هؤلاء الأشخاص الثلاثة الذين هم من أفقه أصحاب الإجماع، يظهر لنا أن الروايات عنهم متناقضة ولا يوجد أي طريق للجمع بينها أو الترجيح، ولا يشير الكشي في كتابه إلى سبب هذه التناقضات ولا بدّ هنا أن نسأل الشيعة: لماذا تختارون الروايات المادحة لهؤلاء الأشخاصو تتركون الروايات الجارحة لهم أشدّ الجرح؟, وإذا كان أفقههم على هذا النحو فكيف تكون البقية؟! وهذه المعلومات عن الرواة تسقط الرأي الرابع والخامس، لأن كثير من الروايات تشير إلى كذبهم، بل لعنة الإمام عليهم، فهل يبقى مع هذا أي إجلال أو وثاقة.

2- رواة تفسير القمي: والقمي هو علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (ت 329 هـ) هو راوٍ وفقيه ومُفسّر شيعي. ويُعدّ علي بن إبراهيم من أشهر رواة الشيعة وأبرزهم، وقد روى الكليني أكثر من سبعة آلاف رواية عن أستاذه القُمّي في كتابه الكافي.[3] يستدل بعض علماء الشيعة[4] على توثيق الرواة الموجودين في كل أسانيد الأحاديث في تفسيره بكلام القمي، حيث يقول: " نحن ذاكرون و مخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم"[5] ولكن المتأمل في تفسير القمي يجد أن الراوي للتفسير هو العباس بن محمد وهو شخص مجهول الحال[6] ومقدمة الكتاب لا تثبت للقمي أيضا[7]، وعلى كل حال ليس ممكناً أن يوثق الشيخ الواحد كل الرواة في تفسيره، فهذا الأمر غير مقبول في قواعد علم الرجال، وعلى فرض ذلك ، فليس ممكناً أن نقبل توثيق العام للرواة، فيسقط الكتاب من الاعتبار.

3 - رواة كتاب كامل الزيارات: مؤلفه هو جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه القمّي (ت. 386 هـ) محدِّث شيعي من تلامذة محمد بن يعقوب الكليني، ومحمد بن عمر الكشِّي،

---

[1] انظر: الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج30- ص513.
[2] انظر: الكشى، رجال الكشي، ص489-490-491-492.
[3] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص310.
[4] انظر: الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج30- ص302.
[5] القمى، على بن ابراهيم، تفسير القمي، دار الكتاب ، الطبعة الثالثة، 1404 هـ.، ج1- ص4.
[6] انظر: السبحاني، كليات في علم الرجال، ص312، الأيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص173.
[7] انظر: المصدر نفسه، ص173.

وابن بابويه القمّي. استدل من يقبل[1] بتوثيق جميع مشايخ ابن قولويه بكلامه في كتابه، حيث قال: "وقد علمنا أنا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ولا أخرجت فيه حديثا روي عن الشذاذ من الرجال"[2]، الناظر إلى الكتاب يجد أن بعض الأسانيد اشتملت على مهملين بل جمع من المشهورين بالضعف، كالحسن بن علي بن عثمان، ومحمد بن مهران القيسي[3] الذي يروي عن بعض الرواة غير معروفين من قبله ولا من قبل رواة آخرين، على سبيل المثال يقول في كتابه:" حدثني أبي رحمه الله و محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس عمن ذكره عن محمد بن سنان عن محمد بن علي رفعه قال..."[4] أيضا يقول في سند الحيث الآخر: " حدثني محمد بن يعقوب قال حدثني عدة من أصحابنا منهم أحمد بن إدريس، ومحمد بن يحيى عن العمركي بن علي عن يحيى وكان خادما لأبي جعفر الثاني ﷺعن بعض أصحابنا رفعه إلى محمد بن علي بن الحسين"[5] فنجده ذكر في السند السابق عبارة "عمّن ذكره" ، وعبارة "بعض أصحابنا" واللتان تدلان على وجود مجاهيل في السند، وقد استخدم في مواضع عدة في أسانيد الأحاديث عبارة أخرى وهي"عمن حدثه" ، ولكنه في كل مرة لا يذكر ولا يبين عمن روى[6]، وعلى كل ما ذكرنا يظهر لنا عدم إمكان توثيق كل الرواة في هذا الكتاب.

4- **مشايخ النجاشي**: ذهب بعض علماء الشيعة[7] إلى توثيق جميع مشايخ في كتاب النجاشي، بناء على حادثة رواها في ترجمة أحمد بن محمد بن عبيد الله" رأيت هذا الشيخ، وكان صديقا لي ولوالدي، وسمعت منه شيئا كثيرا، ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أرو عنه شيئا وتجنبته"[8] ففهم البعض أن النجاشي لا يروي عن الضعفاء، بينما لم يدّع النجاشي أنّ كل شيوخه

---

[1] انظر:النورى، مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، ج3- ص252، الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج1 ص50.

[2] ابن قولويه، جعفر بن محمد، كامل الزيارات، دار المرتضوية، الطبعة الأولى، 1397 هـ.، ص4، المقصود العبارة المذكورة: إنا لا نحيط بجميع ما روي عن أهل البيت في مجال الزيارات ولا في المجالات الأخرى، ولكننا نذكر خصوص ما وصلنا من الرواة الثقات ولم أذكر الأحاديث المروية عن الرجال الشواذ. انظر: الأيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص176.

[3] انظر: الداوري، مسلم الداوري، بقلم: محمد علي المعلم، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، بلا الطبعة وسنة، ص324.

[4] ابن قولويه، كامل الزيارات، ص11 .

[5] ابن قولويه، كامل الزيارات، ص11 .

[6] انظر: المصدرنفسه ،ص111،101،95،68،50،48،45،28،20.

[7] انظر: الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة،ج1- ص50، السبحاني، كليات في علم الرجال، ص285.

[8] النجاشي، رجال النجاشي، ص86، أيضا انظر إلى ترجمة إسحاق بن الحسن بن بكران أبو الحسين العقرائي ص74، وجعفر بن محمد بن مالك بن عيسى ص 122.

في كتابه ثقات، ومن قال بذلك فلا يكون كلامه حجة، كما لا يوجد دليل على أنّ مشايخ النجاشي موثّقون، وبدون أي توثيق لهم من قبل النجاشي كيف يُحكم بثقتهم، وعلى ما ذكرنا يسقط كون مشايخه ثقات.

وخلاصة القول أن لأصحاب الإجماع وأصحاب الأئمة قيمة واحتراماً شديداً عند الشيعة الإمامية، ولكن الغريب في هذا الفكر أنّ الشيعة لم يظهروا الاحترام ذاته لأصحاب رسول الله ﷺ، وهذا ما سيتعرض له المطلب القادم حيث سيتناول موقف الشيعة الإمامية من الصحابة.

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من أصحاب رسول الله ﷺ

أجمع أهل السنة على أنّ الصحابة كلهم عدول مطلقاً[1] وشكلوا مصادرهم واسّسوا أصولهم على هذا الأساس، في المقابل اختلفت نظرة الشيعة إلى أصحاب رسول الله ﷺ وأثر هذا الاختلاف في تكوين مصادرهم الأصلية التي تدور عليها كل أصولهم ومناهجهم، ونجم هذا الاختلاف عن تأثر الشيعة بعقيدة الإمامية، حيث اولت اهتماماً بأصحاب رسول الله الذين -وبحسب ظنهم- يعتقدون بعقيدة الإمامة وبذلك أصبح هذا المعيار الريئسي في قبول روايات الصحابة وعدمها، وسيبين هذا المطلب معنى الصحابة عند الشيعة الإمامية وعدالتهم وقيمة مروياتهم.

أولا: معنى الصحابة عند الشيعة الإمامية

عرّف علماءُ الشيعة الصحابةَ: " من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام، وإن تخللت ردته بين لقائه مؤمناً به وبين موته مسلماً على الأظهر"[2]، واللقاء هنا أعم من المجالسة والمماشاة، ووصول أحدهما إلى الآخر، وإن لم يكالمه ولم يره ﷺ، وكلمة اللقاء تشمل الأعمى مثل ابن أم المكتوم ، والمراد بـ"مؤمنا" يخرج عمن لقيه كافرا وإن أسلم بعد موته، فإنه لا يعد من الصحابة، والمراد بـ"موته مسلماً" يخرج من ارتد ومات عليه مثل عبد الله بن جحش، وابن خطل، والمراد بـ"وإن تخلّلت ردته"وذلك في حال رجوعه إلى الاسلام في حياته سواء لقيه مرة ثانية أو لا [3] .

وهذا التعريف يظهر لنا موافقة الشيعة لأهل السنة في تعريف الصحابة[4]، ولكن الفرق الأصيل بينهما وعلى ذلك الفرق في منهجيهما وأصولهما يرجع إلى عدالة الصحابة.

ثانيا: عدالة الصحابة و قبول مروياتهم عند الشيعة الإمامية

---

[1] انظر: الصنعاني، صلاح بن محمد الحسني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417 هـ، ج2- ص244، الزركشي، عبد الله بن بهادر الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1419 هـ، ص462، ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1406 هـ، ص112.

[2] الشهيد الثاني، الرعاية لحال البداية،(داخل كتاب رسائل في دراية الحديث)، دار الحديث، الطبعة الثانية، 1428هـ، ج1- ص269، المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج2- ص326، مؤدب، رضا مؤدب، علم الدراية المقارن، منشرات المركز العاملي للدراسات الإسلامي، الطبعة الأولى، 1426 هـ، ص242.

[3] انظر: الشهيد الثاني، الرعاية لحال البداية، ج1- 269-270، المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج2- ص328.

[4] من الواضح هذا التعريف تعريف ابن حجر للصحابة.انظر: العسقلاني، محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415 هـ، ص8-9.

اجمع علماء أهل السنة على عدالة الصحابة واستدل عليها بالآيات[1] والأحاديث[2] حيث عدّلهم الله عز وجل، يشير إلى ذلك الغزالي:" عدالة الصحابة رضي الله عنهم والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه فهو معتقدنا فيهم إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت، فلا حاجة لهم إلى التعديل"[3] ولكن الشيعة لم تقبل عدالة الصحابة، حيث يقول محسن الأمين العاملي الحسيني من علماء الشيعة عنهم: "حكم الصحابة في العدالة حكم غيرهم ولا يتحتم الحكم بما بمجرد الصحبة وهي لقاء النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام. وإن ذلك ليس كافيا في ثبوت العدالة بعد الإتفاق على عدم العصمة المانعة من صدور الذنب، فمن علمنا عدالته حكمنا بها وقبلنا روايته ولزمنا له من التعظيم والتوقير بسبب شرف الصحبة ونصرة الإسلام والجهاد في سبيل الله ما هو أهله، ومن علمنا منه خلاف ذلك لم تقبل روايته."[4] وعلى ذلك اتهم الشيعة الصحابة الكرام بالارتداد واستدلوا على ذلك بالآية 144 من آل عمران: " وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ"فسر الشيعةهذه الآية ببعض الروايات الواردة عن جعفر الصادق، كهذه الرواية: " كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي... وذلك قول الله تعالى: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ..."[5]

بينما نجد أن سبب نزول هذه الآية كان في يوم أحد، فلما أصيب النبي صاح أحدهم قائلا:" قد قتل محمد"، فتفرق بعض المسلمين، قال بعضهم: " قد أصيب محمد ، فأعطوا بأيديكم ، فإنما هم إخوانكم"، وقال آخر: " لو كان رسولاً ما قتل"، فحصل وهَن وضعف وتَأخر عن القتال فردّ الله عليهم ذلك ، وأخبرهم بأنه رسول قد خلت من قبله الرسل، لأنهم استبعدوا هلاكه ﷺ وأثبتوا له ﷺ صفتين: الرسالة وعدم هلاكه ﷺ فردّ الله عليهم بأنه رسول والموت صفة صفة تجوز

---

[1] انظر: البقرة 142، آل عمران 110، الفتح 18، حشر 8-9-10، التوبة 100، الأنفال 74، الحديد 10.

[2] انظر: البخاري، صحيح، رقم: 3451،3450،3449، 3470، مسلم، صحيح، رقم 6487،6467، ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه، سنن ابن ماجة، مؤسسة الرسالة الناشرون، الطبعة الأولى، 1430 هـ، رقم 160، 161، البيهقي، الحسن بن علي البيهقي، السنن الكبرى، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1344 هـ، رقم 21435.

[3] الغزالي، محمد بن محمد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1413 هـ، ص130.

[4] محسن الامين، اعيان الشيعة، دار التعارف للمطبوعات، 1403 هـ، ج1- ص113.

[5] الكليني، الكافي، ج8، ص245، رجال الكشي، ص6، الإسترابادي، شرف الدين عل الحسيني الإسترابادي، تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، مدرسة الإمام المهدي، الطبعة الأولى، 1407هـ، ص123.

عليه كسائر الناس، يعنى يقول الله عز وجل كيف ترتدّون إذا مات أو قتل مع علمكم أن الرسل قد ماتوا، وقد تمسك أتباعهم بدينهم [1]

لو ارتد الأصحاب يوم أحد فلماذا رضي الله عنهم كانوا في بيعة الرضوان ، حيث قال عنهم" قَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا" (الفتح 18) ، كيف رضي الله عمن ارتد؟

بلغ القول في ارتداد الصحابة حده الأقصى، حيث اثبت الشيعة هلاك الصحابة وإن تابوا، يقول المازندراني في شرح الكافي عن ارتداد الصحابة: " المقداد بن الاسود وأبو ذر الغفارى وسلمان الفارسى كما مر ولا حاجة الى استثناء أهل البيت كما زعم لأنّ هلاك الناس بهم و بترك محبتهم فهم غير داخلين فى المواضع ولا إلى استثناء من رجع عن الباطل ثانيا، لان المقصود اثبات الهلاك فى الجملة وغير الثلاثة ارتدوا بعده وإن رجع قليل منهم فتاب"[2] وقال بعض علماء الشيعة بوجوب قتل جميع الصحابة إلا أربع، حيث يقول صاحب جواهر الكلام: " أن عليا عليهالسلام كان يجوز له قتل الجميع إلا خواص شيعته، لأن الناس جميعا قد ارتدوا بعد النبي صلى اللهعليه وآله وسلم يوم السقيفة إلا أربعة سلمان وأبا ذر والمقداد وعمار، ثم رجع بعد ذلك أشخاص، والباقون استمروا على كفرهم حتى مضت مدة أبي بكر وعمر وعثمان، فاستولى الكفر عليهم أجمع حتى آل الأمر إليه عليهالسلام، ولم يكن له طريق إلى إقامة الحق فيهم إلا بضرب بعضهم بعضا"[3] إذا ليس ممكناً أن يروى عنهم أي حديث، لأنه بحسب هذه الروايات لا تقبل رواية من ارتد.

تدور عدالة الصحابة عند الشيعة على مفهوم الردة عندهم بالتالي لا تدل صحبة الأصحاب لرسول الله ﷺ على فضلهم، ولكن ناقشنا في التوثيقات العامة أن أصحاب الإجماع كلهم عدول حتى ذهب بعض الشيعة قبول الرواية من طريق هؤلاء وإن كان في السند راوٍ مجهول، كما أن علي بن إبراهيم القمي ادعى أن كل الرواة في تفسيره عدول، حيث يقول: " و نحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم- وأوجب ولايتهم ولا

---

[1] انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420 هـ، ج2- ص128، الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، وزارة الأوقاف السعودية، 1431 هـ، ج1- ص385 .

[2] المازندرانى، شرح الكافي-الأصول و الروضة (للمولى صالح المازندراني)، ج12- ص330.

[3] النّجفي، محمّد حسن النّجفي، جواهر الكلام، دار إحياء التراث العربي، الطبعة السابعة، 1401 هـ، ج21- ص347.

يقبل عمل إلا بهم"[1] وذهب صاحب "وسائل الشيعة" إلى توثيق الرواة الذين تصل اسانيدهم إلى المعصوم[2] وإن يكون أن الراوي لتفسير القمي وهو العباس بن محمد شخص مجهول الحال[3] واحترم الشيعة الإمامية هؤلاء الرواة في كتاب تقسير القمي الذي لا يعتبر به، ولكن لم يحترم أصحاب رسول الله ﷺالذين رضي الله عنهم واثنى رسول الله ﷺ عليهم كثيرا في أحاديثه، ولم يكتف الشيعة بنفي العدالة عنهم، بل اتهموهم الشيعة بالارتداد، وأعتقد أنّ كل هذا الذم والبغض لهم بسبب رد الصحابة لعقيدة الإمامية الباطلة .

وعلى كل ما ذكرنا يظهر لنا عدم قيمة روايات الصحابة عند الشيعة الإمامية ، حيث يقول الحسين كاشف الغطاء في هذا المقال بصراحة: " أنهم-الشيعة الإمامية- لا يعتبرون من السنة - أعني الأحاديث النبوية - إلا ما صح لهم من طرق أهل... أما ما يرويه مثل : أبي هريرة، وسمرة بن جندب، ومروان بن الحكم، وعمران بن حطان الخارجي، وعمرو بن العاص، ونظائرهم ،فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة"[4] ويظهر لنا هذا القول تناقضات الشيعة في علم الرجال، حيث اهتموا بأصحاب أئمتهم واثنوا عليهم ثناء شديدا ولم يروا أي قيمة لأصحاب رسول الله ولا لرواياتهم، وسبب هذا كله -بالنسبة الشيعة- أن الصحابة رد عقيدة الإمامة ويستحقون كل هذه الافتراءات من وجهة نظرهم.

---

[1] قمى، تفسير القمي، ج- ،ص4.
[2] انظر:العاملى، وسائل الشيعة، ج30- ص302.
[3] انظر: : السبحاني، كليات في علم الرجال، ص312.
[4] الغطاء، أصل الشيعة و أصولها، ص164-165.

المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من الرواة غير الإماميين

ينبغي تناول موقف الشيعة الإمامية من الرواة غير الإماميين، لأن منهج الشيعة في علم الرجال متأثر بحوادث سياسية ومواقف اعتقادية، فهم يجرحون الراوي ويعدلونه باعتبار تعصبه للمذهب الشيعي، وبناء على هذا ابتدع الشيعة رتبة خاصة لأحاديث الرواة غير الإماميين وهي رتبة "الحديث الموثق" وتقع دون الصحيح والحسن وفوق الضعيف وإن كان الراوي ثقة ضابطا عدلا وهذا الأمر لافت للنظر في منهجهم وهو ما ستبينه الدراسة في هذا المطلب.

أولا: موقف الشيعة من الرواة السنة

يستخدم الشيعة مصطلح "العامّة" في كتبهم لكل من هو سنّي كما تشير إلى ذلك الرواية المروية عند الكليني، حيث سأل عمر بن حنظلة جعفر الصادق عن الخبرين المشهورين عنه، واللذين قد رواهما الثقات عن الإئمة فأجابه: " ينظر فيما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة" وعلى هذه الرواية ذهب الشيعة إلى أنّ " ما خالف العامة ففيه الرشاد"[1]

ذهب الشيعة الإمامية في قبول رواية العامي (السني) إلى قولين؛ أولهما: قبول رواية العامي، حيث قبل الخوئي رواية غير الإمامي وإن كان عاميا،فقال في ذلك: " أنّا لا نعتبر العدالة في الراوي، فلا يلزم أن يكون إماميّاً، بل تكفي مجرّد الوثاقة وإن كان عامّياً."[2]، فقد اعتبر الخوئي إسماعيل بن أبي زياد حجة في رواياته، وأسند الضعف إلى مذهبه فقط، حيث قال:" روايته حجة، على ما نراه من عدم اعتبار العدالة في الحجية... من جهة احتمال أن التضعيف لأجل أن السكوني كان عامياً، فكان الضعف في مذهبه، لا في روايته"[3]، كما قال عن عبّاد بن صهيب: " لا إشكال في وثاقة عبّاد بن صهيب، بشهادة النجاشي وعلي بن إبراهيم في تفسيره، وكذا لا إشكال في كونه عامياً..."[4].

---

[1] انظر: الكلينى، الكافي، ج1- ص68.

[2] الخوئي، ابو القاسم الموسوي الخوئي،المستند في شرح العروة الوثقى، مؤسسة الخوئي الإسلامية، بدون الطبعة، ج11- ص366.

[3] الخوئي ، معجم رجال الحديث، ج4- ص22.

[4] المصدر نفسه: ج10- ص233.

ثانيهما: عدم قبول رواية العاميّ ، فيرى الحلّي ضعف رواية عمار بن موسى عن أبي عبد الله لأنه عاميّ، قال عنه: " والرواية ضعيفة السند؛ لأن عماراً عاميا، وابن فضال فطحي[1]، وكذا مصدق بن صدقة، وعمر بن سعيد فإذن سقط الاحتجاج بها"[2]، كما قال عن وهب بن وهب " كذاب عامي المذهب"[3]، فلم يكتف هنا بقوله كذاب، بل عدّه عامي المذهب إشارة منه إلى زيادة تضعيفه.

يظهر لنا من هذه الروايات عدم اتفاق الشيعة على قبول رواية الرواة السنّة، فالخوئي وهو من الإخباريين يقبل رواية العوام، وعندهم مجرد إسناد الرواية إلى المعصوم تكون صحيحة بغض النظر عن مذهب الراوي، ولكن الحلّي- وهو من الأصوليين-، لا يقبل رواية العوامّ، وعند الأصوليين لا بدّ من النظر إلى مذاهب الرواة، لذلك حديث العامي عندهم موثق أي ليس صحيحاً ولا حسناً.

ثانيا: موقف الشيعة الإمامية من الرواة المخمَسة والعلياوية

المخمّسة كما عرّفها علماء الشيعة هي: " أنّ سلمان الفارسي والمقداد وعمار وأبا ذر وعمر بن أمية الضمري، هم الموكلون بمصالح العالم، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا".[4] والعلياوية كما قال عنها السبحاني: " فرقة العلياوية وهم الذين يقولون بربوبيّة عليّ بن أبي طالب- عليه السلام"[5]. ذهب الحلي إلى رد روايات المخمسيين، حيث قال في ترجمة علي بن أحمد الكوفي: " انه كان اماميا مستقيم الطريقة، وصنف كتبا كثيرة سديدة (ثم خلط واظهر مذهب المخمسة)"[6] فادخله في الضعفاء[7]، ونقل الخوئي عنه آراء علماء الشيعة الجارحة ولكن لم يقل عن علي بن أحمد شيء بل سكت عنه[8] ،ولكن قد يتبين لنا رأي الخوئي في الرواة فاسدي العقيدة اجمالاً بكلامه في كتابه، حيث قال: " وقد عد الرجل ممن هو متحرج في روايته وموثوق به في

---

[1] الفطحية هم: " قالوا بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه علبد الله الأفطح... وزعموا أنه قال الإمامة في أكبر أولاده الإمام." الشهرستاني، الملل والنحل، ج1-ص168.

[2] الحلي، ابو منصور الحسن بن يوسف، مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الاولى 1372هـ، ج3 ص533.

[3] الحلي، منتهى المطلب، مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، 1412 هـ، ص250.

[4] الحلي، خلاصة الأقوال، ص342، ،المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية،ج2- 96.

[5] الكشى، رجال الكشي، ج2- ص701، السبحاني، كليات في علم الرجال، ص418.

[6] الحلي، خلاصة الأقوال، ص 365-366.

[7] المصدر نفسه، ص366.

[8] انظر: الخوئي، معجم رجال الحديث، ج12- ص270.

أمانته وإن كان مخطئا في أصل الاعتقاد وعليه كانت رواياته حجة، على ما نراه من عدم اعتبار العدالة في الحجية"[1].

ذهب بعض علماء الشيعة إلى رد روايات العلويين، حيث قال الحلي -من الأصوليين- في ترجمة علي بن أحمد:" العلوي العقيقي"[2] وأدخله في قسم الضعفاء في كتابه، والبعض الآخر ذهب إلى قبوله وإن كان غالٍ أو كافر، حيث قال الكشي في ترجمة الحسن بن على بن أبى عثمان سجادة: " على السجادة لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، فلقد كان من العليائية الذين يقعون في رسول الله صلى الله عليه وآله و ليس لهم في الإسلام نصيب"[3] وعلى الرغم من هذه الرواية يقول الخوئي –وهو من الإخباريين- بعد أن ينقل رواية الكشي: " نعم لو لم يكن في البيان تضعيف، لامكننا الحكم بوثاقته، مع فساد عقيدته، بل مع كفره أيضا"[4] ومعنى كلامه أنّ الراوي الثقة إذا كان من المخمسة أو العلياوية قد تقبل روايته، على الرغم من فساد عقيدته، وعلى ذلك لا يوجد فرق بين الراوي العامي والعلياوي والمخمس عنده، بينما يرى الحلّي تضعيف رواة المخمسة والعلياوية بسبب فساد عقيدتهم، وبالتالي رد روايتهم.

ثالثا: موقف الشيعة الإمامية من الرواة الزيدية

عرّف الشهرستاني الزيدية بأنهم" :" أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم؛ إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي، عالم، زاهد، شجاع، سخي، خرج بالإمامة أن يكون إماماً واجب الطاعة؛ سواء كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما"[5] يظهر لنا من هذه الرواية في بحار الأنوار موقف الشيعة من الزيدية، حيث سئل الإمام محمد بن علي عن آية " وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ (2) عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ (3)"(الغاشية/ 3-4) قال: "نزلت في النصاب والزيدية والواقفة من النصاب"[6] وبعد أن نقلها المجلسي في كتابه قال: "كتب أخبارنا مشحونة

---

[1] المصدر نفسه ج4 ص23.
[2] الحلي، خلاصة الأقوال، ص366.
[3] الكشى، محمد بن عمر، رجال الكشي، ج2- ص841.
[4] الخوئي ، معجم رجال الحديث، ج6- ص25.
[5] الشهرستاني، الملل والنحل، ص152.
[6] الكشى، رجال الكشي، ص229.

بالأخبار الدالة على كفر الزيدية و أمثالهم من الفطحية والواقفة وغيرهم من الفرق المضلة المبتدعة"[1].

[1] المجلسى ، بحار الأنوار، ج37- ص34.

وكما ذهب الحلي إلى رد رواية المخمسة والعلياوية، فإنه قد نحى هنا المنحى ذاته في رد رواية الزيدية، وأدخل الرواة الزيديين في قسم الضعفاء من كتابه " الخلاصة" ، على سبيل المثال احمد بن رشيد بن خيثم[1]، والحكم بن عتيبة [2]، وأبو الجارود الهمداني[3] ولم يفرق في ذلك بين فرق الزيدية حتى الفرقة الصالحة من وجهة نظر الشيعة [4]. وذهب الخوئي إلى قبول روايات الزيديين، حيث قال عن زياد بن المنذر أبو الجارود: " وأمّا أبو الجارود فهو وإن كان زيدياً فاسد العقيدة ولكن الظاهر أنّه موثق، لوقوعه في إسناد كامل الزيارات ، ولشهادة الشيخ المفيد في الرسالة العددية بأنّه من الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام ، الّذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم"[5] وحتى قبل الخوئي إذا ثبت توثيق الراوي غير الإمامي فروايته حجة كالصحيح، حيث قال: " فان اكثر الرواة بين زيدي أو فطحي أو واقفي أو غير ذلك من الفرق غير الاثنى عشرية وقد اثبتنا في محله أن الموثق حجة كالصحيح"[6] فالخوئي يقبل رواية الزيديين كما قبل رواية الفرق المذكورة سابقا، بغض النظر عن عقيدته.

وعلى ما ذكرنا يظهر لنا الفرق الكبير بين الإخباريين والأصوليين في قبول رواية الرواة الزيديين في ميزانهم العلمي.

رابعا: موقف الشيعة الإمامية من الرواة الواقفيين

عرّف الأشعري الواقفية في كتابه "مقالات الإسلاميين" بأنهم هم الذين: " يسوقون الإمامة ينتهوا بها إلى جعفر بن محمد ويزعمون أن جعفر بن محمد نص على إمامة ابنه موسى بن جعفر وإنّ موسى بن جعفر حى لم يمت ولا يموت حتى يملك شرق الارض وغربها حتى يملأ الارض عدلا وقسطا كما ملئت ظلما وجورا"[7] فقد وقفوا على موسى بن جعفر ويقال لهم "الممطورة" أيضا.[8]

---

[1] انظر: الحلي، خلاصة الأقوال، ص325.
[2] المصدر نفسه، ص342.
[3] المصدر نفسهق، ص349.
[4] انظر إلى ترجمة الحسن بن صالح بن حي الهمداني، المصدر نفسه، ص338.
[5] الخلخالي، محمّد رضا الموسوي الخلخالي، موسوعة الإمام الخوئي، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، بدون الطبعة، ج28- ص448.
[6] الخوئى، التنقيح في شرح العروة الوثقى، دار الهادى، الطبعة الثالثة، 1410 هـ، ج8- ص155.
[7] الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص28.
[8] انظر: المصدر نفسه، ص28.

وصفهم الشيعة الإمامية بألفاظ قبيحة، وصلت إلى حد تكفيرهم، ، حيث أورد الكشي قول موسى بن جعفر عن على بن أبى حمزة البطائنى(الواقفي): " يا علي أنت وأصحابك أشباه الحمير"[1] وبعد وفاة علي قال عنه الإمام الرضا أنه دخل النار[2]، والرواية الأخرى اتهمهم الإمام الرضا بالكفر، حيث عند سئل عنهم عن اعطاء الزكاء لهم قال: " لا تعطهم فإنّهم كفار مشركون زنادقة"[3].

توقف الحلي في قبول رواياتهم، حيث قال عن محمد بن إسحاق بن عمار بن حيان التغلبي" ثقة عين، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قاله النجاشي، وقال أبو جعفر بن بابويه: إنّه واقفي"[4]، لكنه مع ادخاله له في قسم المقبولين، إلا أنه توقف في قبول روايته [5]، حتى إذا كان الراوي "ثقة ثقة" وهو وصف من أعلى مراتب التعديل فقال عن عبد الكريم بن عمرو ابن صالح الخثعمي:" قال النجاشي: إنّه كان ثقة ثقة عينا، وكان واقفيا، وذكر الشيخ الطوسي رحمه الله والكشي انه كان واقفيا، وقال ابن الغضائري: أنّ الواقفية تدعيه، والغلاة تروي عنه كثيرا. والذي أراه -الحلي- التوقف عما يرويه"[6].

وذهب الخوئي إلى قبول رواية الرواة الواقفيين بعكس الحلي، حيث نقد كلام الحلي في ترجمة الحسين بن المختار، فقال: "ذكره -الحسين بن المختار- العلامة في القسم الثاني -قسم الضعفاء- ...، من فصل الحاء وترك العمل بروايته من جهة بنائه على أنه واقفي والاصل في ذلك شهادة الشيخ في رجاله على وقفه ، ويرده أولا : أن الوقف لا يمنع العمل بالرواية بعد كون راويها ثقة، والحسين بن المختار ثقة كما عرفت "[7]، يتجلى لنا من هذا النقل رأي الخوئي صراحة في قبول رواية الرواة الواقفيين، وهذا اهتمام الخوي بالمروي أكثر من الراوي، فهذا منهج الإخباريين في قبول روايات الرواة عن المعصومين بغض النظر عن عقيدتهم.

رأينا في هذا المطلب موقف الشيعة الإمامية من الرواة غير الإماميين، وضربنا مثالا على ذلك، حيث كانت هناك فرقتين من الغلاة وهما المخمَسة والعلياوية وواحدة من غير الشيعة وهي

---

[1] الكشى، محمد بن عمر، رجال الكشي، ج2- ص742.
[2] انظر: المصدر نفسه، ج2- ص742.
[3] المصدر نفسه، ج2- ص756.
[4] الحلي، خلاصة الأقوال، ص262.
[5] انظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص361.
[6] الحلي، خلاصة الأقوال، ص381.
[7] الخوئي ، معجم رجال الحديث، ج7- ص94.

أهل السنة واثنين من الشيعة ولكن غير الإمامية وهما الزيدية والواقفية، ورأينا نظرة الإخباري والأصولي إلى مرويات الرواة غير الإماميين، حيث أن الحلي –وهو الأصولي- ذهب إلى عدم قبول روايات غير الإمامي وإن كان الرواي ثقة ثقة عند الإمامية ، وقد توقف في بعض الرواة من الشيعة ولم يعمل بروايتهم ، أهم سبب لذلك كون الراوي غير إماميين، ولكن الخوئي – هو إخباري- ذهب إلى قبول كل المرويات بغض النظر عن مذهب الراوي بل دينه، حيث قبل حتى ممن كفر، فالمهم عند الخوئي أن تكون الرواية عن المعصومين لا حال الرواة.

تلخيصا لما ذكر فإن الشيعة الإمامية ذهبت إلى عدم قبول روايات الرواة غير الإماميين باستثناء الإخباريين لكنهم يمثلون الفئة القليلة من علماء الشيعة، أما الأصليون وهم عمدة علماء الشيعة الآن ذهبوا إلى إدخال روايات الرواة غير الإماميين في قسم الحديث الموثّق، وهو قسم وضعه العلماء لروايات هؤلاء الرواة ويقع دون الحديث الصحيح والحسن في المرتبة.

المبحث الرابع: أثر عقيدة الإمامة على ألفاظ الجرح والتعديل

استخدم الشيعة الإمامية ألفاظ الجرح والتعديل في علم الرجال، وهي على نوعين،أولهما: ألفاظ مشابهة لألفاظ أهل السنة في جرح الرواة وتعديلهم، نتيجة تأثر الشيعة بهم في استخدام هذه ألفاظ، ولكن طبقت عليها عقيدة الإمامية، ثانيها: ألفاظ متأثرة بعقيدة الإمامة ، فهذه الألفاظ خاصة بهم ولا نظير لهاعند أهل السنة، و تشكلت بتعامل الرواة مع الأئمة، وهذا النوع سيتناوله المبحث بعرض ألفاظ الجرح والتعديل ودراستها.

المطلب الأول: ألفاظ التعديل والمدح المتأثرة بعقيدة الإمامة

تعبّر ألفاظ التعديل والمدح للرواة عند الشيعة الإمامية عن تعصّب وانحياز واضح لعقيدة الإمامة، حيث يتناولون الراوي بالجرح والتعديل بحسب عقيدته،ونتيجة لذلك تمايز الرواة الإماميين بعقيدتهم في هذا المجال عن غيرهم، وسيعرض هذا المطلب هذه الألفاظ

1- **عدل إمامي ضابط:** ذهب الشيعة إلى أنّ هذه العبارة من أحسن عبارات التعديل وأصرحها عندهم، فقد يقال" عدل من أصحابنا الإمامية ضابط"، والمراد هنا بـ"الإمامي"مقتصر على اثني عشرية فقط ولا يتعداه إلى الفرق الأخرى كالزيدية أو الواقفية أو الإسماعلية من فرق الشيعة، وإذا استخدمت هذه العبارة بواحد من الألفاظ الثلاثة أو باثنين منها أو بالأخيرين لا يصل التوثيق إلى حده الأقصى، بل ولا مطلق المدح[1]، لكن وقع الخلاف في استخدام عبارة "فلان عدل" وهل في ذلك إشارة إلى كون الراوي إمامياً ضابطاً؟، فكان ذلك على قولين:

الأول: اطلاق لفظ "عدل" فقط على الراوي لا يشير ذلك إلى كون الراوي في أعلى مراتب التعديل، لأن الاحتراز يقع بالصفات الثلاثة معا: " عدل، إمامي، ضابط" ، والاكتفاء "بفلان عدل" يبقى مورد الشك كون الراوي إماميا ضابطا، والأصل عدم تحقق المشكوك.[2]

الثاني: إطلاق لفظ "عدل" فقط على الراوي يدلّ على كونه إماميا، لأنّ العدالة المطلقة فرع الإسلام والإيمان، فإن الكافر والمخالف والفرق الباطلة ليسوا بعدول، فالعدل لا يكون إلا إماميا فقط، وعلى ذلك يكفي لفظ "عدل" لتوثيق الراوي مطلقا.[1]

---

[1] انظر: المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص414، العاملي، دروس في علم الدراية، ، ص124.
[2] انظر:المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص414-415، العاملي، دروس في علم الدراية، ص124.

وعلى ما ذكرنا انكشف لنا تعصب الشيعة الإمامية لعقيدتهم في تمييز الرواة، لأن الراوي غير الإمامي لا يصل إلى أعلى مراتب التعديل أبداً بسبب عدم اعتقاده بهذه العقيدة وإن كان ضابطاً أو صادقاً.

2-**ثقة**: وردت هذه العبارة في كتب الشيعة كثيراً ، كما يقال للراوي " ثقة ثقة" أو "أوثق الناس في الحديث " أو "أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث"[2]، وتقييد التوثيق بالزمان أو المكان- كما في العبارتين الأخيرتين-يعتبر أقل منزلة من لفظ" ثقة"[3] كما تكرار العبارة ذاتها يدل على زياد في المدح.[4] اذا استخدمت هذه العبارة في كتب الرجال مطلقاً بدون التعقيب عليها بما يكشف عن فساد مذهب الراوي فهي تكفي في إفادتها تزكية الراوي أنه عادل وإمامي وضابط[5].

هل استخدام لفظ " ثقة" يدل على كون الراوي موصوف بالعدل والضبط الإمامية؟ ذهب الشيعة في ذلك إلى مسائل كما التالي:

أولا: لفظ " ثقة" إشارة إلى كون الراوي ضابطا، قال المامقاني في كتابه: " قولهم: ثقة، أقوى في التزكية المصححّة للحديث من قولهم:عدل؛ لأن الضبط هناك كان يحرز بالأصل والغلبة، وهنا بدلالة اللفظ..."[6] وعلى ذلك توصيف الراوي بثقة يدل على ضبطه، لأنّ الوثوق لا يجتمع مع كثرة النسيان وغلبته على الذكر.[7]

ثانيا: دلالة لفظ " ثقة" على كون الراوي إماميا، وفيه قولان:

أ- لا تدل على كون الرواي إمامياً:أن المفيد قال عن أصحاب الإمام الصادق " فإن أصحاب الحديث قد جمعوا الاسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات فكانوا أربعة آلاف رجل"[8] اجتمع هنا قول " الثقات" مع " اختلافهم في الآراء والمقالات" في نفس الرواة، وقد جوّز المفيد هذا الاجتماع، كما أنّ الكشي وصف بعض الرواة بالثقة وهم ليسوا

---

[1] انظر:المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص414-415، العاملي، دروس في علم الدراية، ص124.
[2] انظر: العاملي، دروس في علم الدراية، ص124.
[3] انظر: السبحاني، أصول الحديث والأحكام في علم الدراية، ص162.
[4] انظر: الشهيد الثاني، الرعاية لحال البداية، ص438.
[5] انظر: المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص417 .
[6] المصدر نفسه، ص417.
[7] انظر: السبحاني، أصول الحديث والأحكام في علم الدراية، ص157.
[8] المفيد، الارشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج2- ص179.

إمامين،على سبيل المثال يقول عن أحمد بن الحسن التمار " كان واقفا، و ذكر هذا عن حمدويه عن الحسن بن موسى الخشاب قال: أحمد بن الحسن واقف. و قد روى عن الرضا عليه السلام وهو على كل حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه"[1] كما وصف الطوسي عبد الله بن بكير بفطحي المذهب و ثقة[2]، وذكر النجاشي عن سماعة بن مهران وهو معروف بالوقف[3] أنّه ثقة ثقة مجرداّ.[4]

ب- تدل على كون الرواي إمامياً: ذهب الفقيه الإمامي علي بن حسين الخاقاني إلى أن إطلاق الثقة على الراوي يدل على عدالته، حيث يقول: " ولا يخفى ان الرواية المتعارفة المسلمة المقبولة انه إذا قال عدل إمامي - النجاشي كان أو غيره فلان ثقة انهم يحكمون بمجرد هذا القول بأنه عدل إمامي كما هو ظاهر"[5] وبحسب قوله فالراوي الثقة يعني هو عدل وإمامي أيضا.

وحصل هنا التناقض، حيث اشترط الخاقاني في دلالة الثقة العدل والإمامية، ولكن النجاشي قال عن سماعة بن مهران ثقة ثقة[6] فهو أرفع من لفظ الثقة ولكنه واقفي، ومعظم علماء الشيعة ذهبوا إلى أن لفظ الثقة لا يشير إلى الراوي الإمامي[7]، ويؤيد هذا القول تعريف الحديث الموثّق، حيث هو ما رواه من نصّ على توثيقه مع فساد عقيدته.[8]

ثالثا: دلالة " الثقة" على كون الراوي عادلا، فذهب الشيعة هنا إلى العدالة الخاصة والعدالة العامة، فوصف الإمامي بالثقة تكون العدالة الواصفة عدالة مطلقة، وإذا كان الراوي غير إمامي فتكون العدالة عدالة نسبية على ما يقتضيه مذهب الراوي من تجنب المعاصي[9].

3-**وجه وعين**: وقد يقال: " من عيون أصحابنا" و" من وجوه أصحابنا" [10]، والتفضيل منها أدل على ذلك على سبيل المثال: فلان أوجه من فلان[11]، والمتأمل في الكتب الرجالية الشيعية

---

[1] النجاشي، رجال النجاشي، ص74.
[2] انظر: الطوسى، ، الفهرست، ص304.
[3] انظر: السبحاني، أصول الحديث والأحكام في علم الدراية، ص159.
[4] انظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص193.
[5] الخاقاني، علي بن حسين الخاقاني، رجال الخاقاني، مكتب الاعلام الاسلامي الطبعة:الثانية ،1404هـ، ص279 .
[6] انظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص193.
[7] انظر: انظر: الشهيد الثاني، الرعاية لحال البداية، ص438.
[8] انظر: السبحاني، أصول الحديث والأحكام في علم الدراية، ص50.
[9] انظر: المصدر نفسه، ص162.
[10] انظر: العاملي، دروس في علم الدراية، ص134.
[11] انظر: المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص468.

يجد أنّ هاتين العبارتين تدلان على جلالة الراوي أكثر من كونه إمامياً عادلا[1]، فاستخدمتهما كتب الرجال الشيعية لوصف الرواة الإماميين، حيث قال النجاشي عن قتيبة بن محمد الأعشى المؤدب " مولى الأزد، ثقة، عين، روى عن أبي عبد الله عليه السلام"[2]، كما قال عن محمد بن مسلم بن رباح أبو جعفر " مولى ثقيف الأعور، وجه أصحابنا بالكوفة"[3]، وقد يستخدم كلا اللفظين للراوي واحد[4] ولكن ورد في رجال النجاشي لفظ "وجه" لهارون بن مسلم بن سعدان وكان له مذهب في الجبر والتشبيه، لكن يكفي لقاؤه بأبي محمد و أبي الحسن من الأئمة لكي يسمّى وجها[5]!

4-**وكيل**: ذهب بعض علماء الشيعة أن وصف الراوي بـ"وكيل" من أقوى عبارات التوثيق، حيث قال المامقاني: " فإنه من أقوى أمارات المدح، بل الوثاقة والعدال؛ لأن من الممتنع عادة جعلهم عليهم الصلام غير العدل وكيلا"[6]، وذهب البعض الآخر إلى عدم توثيقه، حيث قال الخوئي:" الوكالة لا تستلزم العدالة، ويجوز توكيل الفاسق إجماعاً وبلا إشكال"[7] أظن أن سبب عدم قبول الوكيل ثقة يرجع إلى أخطاء الوكلاء بحق الأئمة[8].

5-**حجة**: المراد بهذه العبارة من يحتجّ بحديثه، ذهب السبحاني إلى عدم دلالة كون الراوي إماميا عدلا بل من باب الثناء على الراوي[9]، ولكن البعض الآخر ذهبوا إلى كونه مدحا كاملاً، حيث قال المامقاني: " ولا شبهة في إفادته في حق من أُطلق عليه مدحاً كاملاً في روايته، بل نفسه، وكون روايته من القوي، بل الأظهر دلالته على كونه عدلاً إمامياً ضابطاً"[10]، وذهب الشهيد الثاني إلى الاحتجاج بحديثه[11].

6-**من أصحابنا**: هذه العبارة تشير إلى مدح الراوي صراحة، وكون الراوي إماميا مقبولا عند الشيعة[12].

---

[1] انظر: السبحاني، أصول الحديث والأحكام في علم الدراية، ص162.
[2] النجاشي، رجال النجاشي، ص317.
[3] المصدر نفسه، ص323.
[4] استخدم النجاشي كلا العبارتين لترجمة محمد بن عبيد الكاتب، انظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص339.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص438.
[6] المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج2- ص8.
[7] الخوئي ، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج1- ص71.
[8] ناقشنا عن هذا الموضوع في التوثيقات الخاصة وظهر لنا التناقضات في هذه المسألة.، انظر إلى ص 90.
[9] انظر: السبحاني، أصول الحديث والأحكام في علم الدراية، ص164.
[10] المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص436.
[11] انظر: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، ص204.
[12] انظر: المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص467، السبحاني، أصول الحديث والأحكام في علم الدراية، ص169.

7-**من أولياء أحد الأئمة**: من يوصف بهذه الصفة هو صاحب العدالة عند الشيعة، استدلت الشيعة على ذلك بحديث في "بحار الأنوار"، حيث ورد: " و من أوليائه العلم الأزدي و سويد بن غفلة الجعفي والحارث بن عبد الله الأعور الهمداني وأبو عبد الله الجدلي وأبو يحيى حكيم بن سعد الحنفي"[1]، فكون الراوي ولياً للإمام هذا كافٍ لتعديله.

8- **صاحب السر أمير المؤمين**: ذهب الشيعة إلى أن هذه الصفة أرفع من الوثاقة والعدالة، لأن أكثر أصحاب الإمام علي ثقات عدول! وأصحاب سرّه كانوا معدودين، كسلمان الفارسي وقد كانت له مكانة رفيعة عند الإمام علي ،جاء في "البحار": " علم سلمان علما لو علمه أبو ذر كفر"[2] يعني سلمان الفارسي كان "صاحب السر" أمير المؤمنين، ووصل سلمان الفارسي إلى أسرار الإيمان وحقائق الرحمن حتى قال فيه رسول الله:" أعرفكم بالله سلمان"[3].

9-**خاصّيّ**: يستخدم في كتب الشيعة "خاصّة الإمام فلان"، وورد في الكتب معنيين لهذا اللفظ؛أوله: كون المراد بالخاصّي الشيعي، يعني مقابل العامّي، وثانيه: أنه من خواص الأئمة، فهو دال على المدح المعتدّ به، فيكون توثيق للراوي،[4] على سبيل المثال للأول، وردت رواية عن خزيمة بن ثابت: " و لقد أطبقت العامة والخاصة على أن رسول الله صلى الله عليه و آله سماه ذو الشهادتين وأقامه وحده في باب الشهادة مقام شاهدين"[5]، المثال للثاني، ورد عن الأصبغ بن نباتة المجاشعي في كتب الرجال الشيعية " كان من خاصة أمير المؤمنين عليه السلام"[6] يقصد هنا أنّ الراوي الإمامي ثقة.

10-**صاحب الإمام و مولى الإمام**: تستخدم عبارة"صاحب الإمام" للمدح ، أو زيادة على التوثيق، وذلك كما يرى بعض الشيعة أنّه يستحيل على الإمام اتخاذ صاحب فاسق،[7] ولكن معلوم عندهم أن من أصحاب الإمام من كان غير إمامي أو لا يوثق به[8]، وهذا تناقض واضح. وأما

---

[1] المجلسى، بحار الأنوار، ج34- ص272.
[2] المصدر نفسه، ج22- ص346.
[3] الحافظ برسى، رجب بن محمد، مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين عليه السلام، الأعلمي، الطبعة الأولى، 1422 هـ.، ص352.
[4] انظر: المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص472-487.
[5] الكشى، رجال الكشي، ج1- ص260.
[6] النجاشي، رجال النجاشي، ص8.

[7] انظر: السالمي، دروس في مباني علم الرجال، ص31
[8] انظر: المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص499

عبارة" مولى الإمام" فهو مدح للراوي أيضا، كما جاء في الحديث، حيث مدح معتب من مولى أبي عبد الله عليه السلام[1]، وورد في الكشي: " هم عشرة -يعني مواليه،- فخيرهم و افضلهم معتب، و فيهم خائن فاحذروه وهو صغير."[2] لكن يظهر لنا أن من الموالي من يكون خائنا أو مذموماً، لذا فلا تصلح هذه العبارة للمدح على الإطلاق.

الناظر إلى ألفاظ التعديل والمدح عند الشيعة لا يجد مرتبة ترتيباً واضحة، كما انها مختصة بأصحابهم، حيث أعلى العبارات عندهم عبارة" عدل إمامي ضابط" والتي تشير إلى كون الراوي إماميا صراحة، فإذا لم يكن من الإمامية فإنّه لا يصل إلى هذه المرتبة وإن كان ضابطاً عادلاً، كما أنّ لفظ " ثقة" مجردا يشير إلى الراوي الإمامي ولا يمكن للراوي الثقة غير الإمامي أن يدخل حديثه في مرتبة الصحيح ولا الحسن، كما استخدم الشيعة الإمامية اصطلاحات خاصة لرواة الإمامية مثل: وجه وعين وحجة ومن أصحابناو خاصي... وكلها ألفاظ الثناء على الرواة الإمامية لتمييزهم عن الرواة غير الإمامية.

المطلب الثاني: ألفاظ الذم والقدح المتأثرة بعقيدة الإمامة

المتأمل في كتب الرجال الشيعية يجد أن ألفاظ الجرح والذم للراوي ليست كثيرة مثل ألفاظ المدح والتعديل، لاكتفائهم بتسمية الراوي أنّه "غير إمامي" للدلالة على فساد مذهبه، إذ لا يدخل حديثه في قسم الصحيح ولا حسن، وهناك عدة ألفاظ متأثرة بعقيدة الإمامة كما التالي:

1-عبارة ملعون أو مذموم: من ألفاظ القدح عند الشيعة، يروى في حق الرواة عبارات من قبل الإمام تشير إلى ضعف الراوي، على سبيل المثال، ورد في كتب الرجال لعنة الإمام أبي محمد العسكري لأحمد بن هلال أبي جعفر[3]، واللافت للنظر ورود اللعنة على بعض أصحاب الإجماع، ولكن لم يدخلاهم في قسم الضعيف، بل بقوا في أعلى درجات التوثيق!.

---

[1] انظر: البرقى ، رجال البرقي، ص47، الطوسى، رجال الطوسي، ص312

[2] الكشى، رجال الكشي، ج2- ص519.

[3] انظر: الحلي، الرجال (لابن داود)، ص425 ، الكشى، رجال الكشي، ص536.

2-**فاسد العقيدة**: إذا استخدم الإمام في حق الرجل عبارة "فاسد العقيدة"، يكون هذا الرجل مجروحا، على سبيل المثال عندما سئل جعفر الصادق عن أبي هاشم الكوفي قال: " إنه كان فاسد العقيدة جدا، وهوالذي ابتدع مذهبا يقال له:التصوف، وجعله مفرا لعقيدته الخبيثة"[1].

3-**مخلِط ومختلط**: ذهب الشيعة في معنى هذه العبارة إلى قولين؛ أولهما: فيراد أنه مخلط في اعتقاده[2]،على سبيل المثال يقول إسماعيل الجعفي: " قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل يحب أمير المؤمنين -عليه السلام- و لا يتبرأ من عدوه و يقول هو أحب إلي ممن خالفه. فقال: هذا مخلط وهو عدو فلا تصل خلفه و لا كرامة إلا أن تتقيه"[3]، وثانهما: فيراد أنه مخلط الحديث[4]، على سبيل المثال، وردت الرواية عن محمد بن جعفر بن أحمد أنه ضعيف مخلط فيما يسنده[5].

4-**أن يروي الراوي عن الأئمة على وجه يظهر منه أنّه ليس إماميّاً** فيعتبرونه مجرد راوٍ وليس حجة: إذا روى الراوي عن الأئمة مثل بصيغة" عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي عليهم السلام " أو " عن الرسول ﷺ " فإنه إشارة عدم كونه من لقوله: "عن جعفر" ولم يقل "جعفر الصادق، أو أبو عبدالله" ، ولقوله "علي عليه السلام" ولم يقل "علي أمير المؤمنين"، إلا أن يظهر من القرائن ما يشير إلى كونه من الشيعة، مثل موافقته لما رواه لمذهب الشيعة ومخالفته لمذهب العامة [6].

5-**كون الراوي " كاتب الخليفة " أو " الوالي " أو " من عماله ":** ذهب علماء الشيعة أنّ هذه العبارات هي عبارات ذم وقدح، فبعد أن أورد الحلي توثيق حذيفة بن منصور من قبل المفيد والنجاشي قال:" أنه كان واليا من قبل بني أمية و يبعد انفكاكه عن القبيح"[7] وكما ورد عن أحمد بن عبد الله بن مهران أنه كان كاتب إسحاق بن إبراهيم، فتاب و أقبل على التصنيف[8]، وعلى ذلك يكفي أن تكون "كاتب الخليفة أو الوالي" ذما للراوي وإن ورد عنه توثيقاً و مدحا.

---

[1] النورى، مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، 3- ص285.
[2] انظر: الصدر، حسن الصدر، نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي، نشر المشعر، ص436
[3] الحر العاملى،وسائل الشيعة، ج8- ص309، ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ج1- ص380.
[4] انظر: المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج2- ص48.
[5] انظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص373.
[6] انظر: المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج2- ص52، الكني، توضيح المقال في علم الرجال، ص213-214.
[7] الحلى، رجال العلامة الحلي، ص61.
[8] انظر: الحلى، رجال العلامة الحلي، ص15.

6-كون الرجل من بني أمية: إذا كان الراوي من بني أمية فهذا كافٍ لكونه من المذمومين، أصل هذه الحادثة يرجع إلى الرواية المنسوبة إلى الإمام الحسن بن علي، حيث قال: " أما أنت يا مروان فلست أنا سببتك ولا سببت أباك ولكن الله عز وجل لعنك ولعن أباك وأهل بيتك وذريتك وما خرج من صلب أبيك إلى يوم القيامة"[1]، وبحسب قولهم أنّ آية " وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ" (الإسراء/ 60) تشير إلى بني أمية[2].

في البحث عن ألفاظ الجرح والقدح عند الشيعة نجد أنّ اسباب أكثر الألفاظ تدور بين السياسة والاعتقاد، حيث يكفي للراوي كونه من مذاهب أخرى لذمه أو كونه من قرابة الخليفة، أو عماله، أو كونه من بني أمية التي ذُم صلبها، وليس ممكنا أن يكون ثقة وإن كان ضابطا وعدلا، والمتأمل في منهج تجريح الراوي عند الشعية لا يجد له أساساً علمياً، بل يراها يعتمد على خصائص مذهبية، لذا لا بدّ هنا من معرفة موقف الشيعة الإمامية من تصحيح الحديث وتضعيفه، وهذا ما سيتعرض له الفصل القادم بالبحث والدراسة حيث سيتناول أثر هذه العقيدة في التصحيح والتضعيف

الفصل الثالث: أثر عقيدة الإمامة في تصحيح الحديث وتضعيفه

و فيه ثلاثة مباحث:

---

[1] المجلسى، بحار الأنوار، ج44- ص85، الفيض الكاشانى، تفسير الصافي ، ج3- ص201.
[2] انظر:المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج2- ص56.

المبحث الأول: نشأة علم الدراية عند الشيعة الإمامية

المبحث الثاني: أثر عقيدة الإمامة في تقسيم الأحاديث عند الشيعة الإمامية

المبحث الثالث: منهج الشيعة في حل التعارض

الفصل الثالث: أثر عقيدة الإمامة في تصحيح الحديث وتضعيفه

يتكون نقد الحديث من الحكم على الرواة جرحا وتعديلا والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها لتصحيحها أوتضعيفها كما قلنا في تعريف النقد الحديثي في الفصل التمهيدي، وعلى هذا القول ستبين الدراسة بداية نقد الحديث عند الشيعة الإمامية وكيفية تصحيح الحديث وتضعيفه، وطرق حل التعارض في الاحاديث كل ذلك من خلال بيان أثر عقيدة الإمامة في كل ما ذكرنا.

بقي علماء الشيعة الإمامية يقتفون أثر أهل السنة في تصحيح الحديث وتضعيفه كما قلدوهم في علم الجرح والتعديل، والمتأمل في المصطلحات من حيث تصحيح الحديث وتضعيفه عند

الشيعة الإمامية لا يجد فيها إلا فرقا يسيرا، ولكن من اللافت للنظر تحميلهم بعض هذه الاصطلاحات معانٍ أخرى بما يتناسب مع عقيدة الإمامة.

النقد الحديثي بدأ عند الشيعة الإمامية في وقت متأخر جداً مع أن بداية علم الرجال عندهم كانت في القرن الرابع الهجري، وهذا الفارق الزمني الكبير يثير لدينا بعض الأسئلة مثل لماذا تأخّر الشيعة في استخدام هذه المصطلحات؟ وهل رأى الشيعة ضعفهم في هذا المجال مقابل أهل السنة فاتجهوا إلى العمل عليه وتطويره؟ وهل استخدم الشيعة اصطلاحات أهل السنة في نقد الحديث كما هي أم حمّلوها معانٍ حسب منهجهم؟ هذا الفصل يبحث في الإجابة عن هذه الأسئلة.

المبحث الأول: نشأة علم الدراية عند الشيعة الإمامية

بالبحث في نقد الحديث عند الشيعة وأثر عقيدة الإمامة فيه ينبغي أن نتأمل في بداية علم الدراية عندهم، وعلى هذا ستبين الدراسة نشأة علم الدراية عند الشيعة وحقيقة تطوره وسبب تأخرهم في ذلك في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة علم مصطلحات الحديث عند الشيعة الإمامية

حاول علماء الشيعة إرجاع بداية علم الدراية عندهم بتقريبه من عصر المعصومين، وحاول بعضهم أن يظهر أن بداية هذا العلم كانت من عند الشيعة،فكانت هناك أقوال كثيرة حول

نشأة هذا العلم عند الشيعة مثلما قال علماؤهم عن بداية علم الجرح والتعديل، كل ذلك محاولة منهم إلى إضفاء قيمة علمية وتاريخية على هذا العلم، وسنطرح آرائهم وننقدها نقداً علمياً لنصل إلى رأي في هذا الموضوع.

الرأي الأول: إنّ من ألف أولا في علم الدراية هو أبو عبد الله الحاكم النيسابوري.

ذهب العالم الإمامي حسن الصدر في كتابه "تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام" إلى أنّ من ألف أولا في علم الدراية هو أبو عبد الله الحاكم النيسابوري(ت 405 هـ.)، حيث اسم كتابه "معرفة علوم الحديث" وهو خمسة أجزاء مشتملة على خمسين نوعا، وبعده جاء ابن الصلاح فذكر من أنواع الحديث خمسة وستين نوعا.[1] وادعاء كون الحاكم أول من ألف هذا العلم عند الشيعة، حاول الشيعة الإمامية ارجاء تأسيس هذا العلم أكثر وقت مبكراً.

سبب ادعاء حسن الصدر أنّ أول مؤلف في علم الدراية هو الحاكم النيسابوري لكونه شيعياً، حيث عرّفه حسن الصدر "الإمامي الشيعي" واستدلّ بكتب الرجال السنية والشيعة على كونه شيعيا[2]، حيث قال الذهبي عنه: " قال ابن طاهر: سألت أبا إسماعيل الأنصاري عن الحاكم فقال: ثقة في الحديث رافضي خبيث"[3] ويقول الخطيب البغدادي إنه يميل إلى التشيع.[4]

والنقاش الذي يدور الآن ما إذا كان الحاكم إمامياً أو رافضاً أو مجرد شيعي؟

بالبحث في القوال التي نسبت التشيع للحاكم النيسابوري، نجد أنّ العلماء لم يقولوا عنه " الشيعي الإمامي" بل قالوا " الشيعي" فقط، ومن المعلوم أنّه ليس كل شيعي إمامياً.

واستدل حسن الصدر بكتاب الذهبي على كونه شيعياً لا بل رافضياً، ولكنه لم ينقل تعقيب الذهبي على ما نقله عن الحاكم، حيث يقول الذهبي عنه: " أما انحرافه عن خصوم علي فظاهر، وأما أمر الشيخين فمُعَظِّم لهما بكل حال فهو شيعي لا رافضي"[5]، فالذهبي أقر بتشيع الحاكم

---

[1] انظر: الصدر، حسن الصدر، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، انتشارات اعلمي، الطبعة الثانية، 1375 هـ، ص294.

[2] المصدر نفسه، ص294.

[3] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج3، ص165.

[4] انظر:البغدادي، تاريخ بغداد، ج5- ص473.

[5] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج3- ص166.

بانخارفه عن خصوم علي لكنه في الوقت ذاته ازال عنه تهمة الرافضية بكونه مُعَظِّماً لأمر الشيخين، ومن المعلوم أنّ مُعَظِّم الشيخين لا يكون رافضيا، وهذا ما لم ينقله الصدر عن الذهبي.

لكن هل الحاكم كان شعياً أم لا؟

أولا عدّ بعض علماء أهل السنة أن الحاكم شيعيٌ بسبب تصحيحه لبعض الأحاديث[1] في فضائل علي لم يصححها أهل العلم وادعائه كونها في الصحيحين منها حديث "الطائر"[2] وحديث"من كنت مولاه فعلى مولاه".[3]

كيف يُعدّ الرجل شيعياً بسبب تصحيحه لبعض الروايات في فضائل علي رضي الله عنه؟!، إذاً يمكن أن يقبل عدم كونه شيعيا بسبب تصحيحه بعض الروايات عن فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، هذا الطريق ليس علمياً لمعرفة مذهب الشخص، فقد تستخدم هذه الروايات له وروايات أخرى عليه.

يقول ابن تيمية عن ميل الحاكم إلى التشيع: " إن الحاكم منسوب إلى التشيع... لكن تشيعه و تشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي وابن عبد البر وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عثمان أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محاسن من قاتله و نحو ذلك لأن علماء الحديث قد عصمهم وقيدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين"[4]

ومن المعلوم من هذا القول أن تشيع الحاكم ليس بالمعنى الاصطلاحي ولا التشيع الذي يستخدم الآن لمن يعتقد بإمامة علي رضي الله عنه، ولا يوجد النص الذي يقول فيه الحاكم بتفضيل علي رضي الله عنه على الشيخين رضي الله عنهما في الإمامة، ولم يقل عنهم شيئاً قبيحاً بل

---

[1] انظر: النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411 هـ، ج3- ص118-119.

[2] يعرف هذا الحديث كما التالي: " عن أنس بن مالك قال : كان عند النبي صلى الله عليه و سلم وسلم طير فقال اللهم آئتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير فجاء علي فأكل معه" الترمذي، السنن، رقم 3721.

[3] انظر:الترمذي، السنن، رقم 3713، ابن ماجة، السنن، رقم 121، البغدادي، تاريخ بغداد، ج5- ص473.

[4] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمة، منهاج السنة النبوية، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، 1406 هـ، ج7- ص373.

مدحهم بأقوال، حيث ذكر في كتابه الروايات في فضائلهم واستخدم في عناوين الأبواب جمل مادحة عنهم وذكر الشيخين وعثمان رضي الله عنه قبل علي رضي الله عنه.[1]

كما لم يقبل العالم المعاصر الشيعي جعفر السبحاني كون الحاكم شيعيا، حيث يقول عنه: " ولأجل عدم وضوح الحال لا يصحّ لنا عدّه ممّن ألّف من الشيعة في هذا المضمار فضلا عن كونه أول المؤلفين فيه"[2]

ولم يعدّ النجاشي(ت 450 هـ.) والطوسي(ت 460 هـ.) الحاكمَ شيعياً لذلك لم يذكراه في كتابيهما، مع أنهما عاصرا الحاكم في زمنه، ويفهم من ذلك أنّ موقف الحاكم من المذهب الشيعي كان واضحاً، فلو كان شيعياً لذكراه في كتابيهما.

وعدّ الحاكم في كتابه أبا بكر وعمر وعثمان ضمن المرتبة الأولى من مراتب الصحابة كما يلي: " النوع السابع من هذا العلم معرفة الصحابة على مراتبهم فأولهم قوم أسلموا بمكة مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم رضي الله عنهم"[3] وهل يقبل العقل أن الشخص الشيعي الإمامي يجعل هؤلاء في المرتبة الأولى للصحابة؟!

ظهر لنا من كل هذه الأقوال أنّ استخدام كلمة " شيعي" عند الحاكم ليست بالمعنى الاصطلاحي، بل على الأكثر لغوي،بالإشارة إلى كل ما ذكرنا سابقاً، فينفي التشيع عن الحاكم ينتفي بذلك كون علم الدراية عند الشيعة بدأ على يديه يعني في القرن الخامس.

الرأي الثاني: إنّ أول مؤلف شيعي في هذا المجال هو القطب الراوندي.

ذهب البعض الآخر إلى أنّ أول مؤلف شيعي في هذا المجال هو القطب الراوندي (ت 573 هـ.)، اعتبره السيد عبد العزيز الطباطبائي أول مؤلف في كتابه" رسالة في صحة أحاديث

---

[1] انظر: الحكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج3- ص64- 86-101-116.

[2] السبحاني، جعفر السبحاني، أصول الحديث وأحكامه، مؤسسة الإمام الصادق، الطبعة السابعة، 1435 هـ، ص11.

[3] الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1397هـ، ص64.

أصحابنا" حيث يقول عنه: " يعد القطب الراوندي أول من ألف من أصحابنا في علم الدراية، كما إنه أول من ألف منهم في تفسير آيات الأحكام"[1].

ولكن مما يثير التساؤل هنا هل هذا الكتاب عن علم الدراية أم هو كتاب يجمع المرويات عن الأئمة؟ عندما ننظر إلى اسم الكتاب يظهر لنا أنّه يشمل الأحاديث الصحيحة المروية عن الأئمة ، وهذا المنهج قد يكون منهج الإخباري الذي يجمع ويعمل بأحاديث الأئمة.

ومما يؤكد لنا أن هذا الكتاب لا يتناول علم الدراية، أنّ العالم الشيعي الطهراني يتحدث في كتابه " الذريعة" عن هذا الكتاب ويقول: " ينقل عنها في القضاء من ((الوسائل)) الأخبار الواردة فى الجمع بين الاخبار"[2] ولم يذكر هنا أن هذا الكتاب عن علم الدراية، ولم يرد أنّه يتناول هذا العلم، فيظهر لنا أن هذا مجرد ادعاء، وما كتب في هذا العلم عند الشيعة حتى القرن السادس الهجري.

الرأي الثالث: إنّ أول من ألف من الشيعة بعد الحاكم النيسابوري هو أحمد بن طاووس.

ادعّى حسن الصدر أنّ أول من ألف من الشيعة في علم الدراية بعد الحاكم النيسابوري هو أحمد بن طاووس(ت664 هـ.)، حيث يقول في كتابه: " وصنف بعد أبي عبد الله الحاكم في علم دراية الحديث، جماعة من شيوخ علم الحديث من الشيعة، كالسيد جمال الدين أحمد بن طاوس أبو الفضايل، وهو واضع الاصطلاح الجديد للإمامة، في تقسيم أصل الحديث إلى الأقسام الأربعة: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف"[3].

ونتيجة البحث عن اسم الكتاب نجد أن اسمه" حل الإشكال في معرفة الرجال" والكتاب مفقود[4]، لخّصه زين الدين الشهيد الثاني وسماه " التحرير الطاووسي"[5]، حيث يقول محقق الكتاب عنه: "وصل هذا الكتاب إلى الشيخ حسن صاحب المعالم ووجده مشرفا على التلف، فانتزع منه ما حرره السيد من كتاب اختيار الكشي وزاد عليه بعض الزوائد في المتن مع حواشي لطيفة وسماه

---

[1] البابلي، أبو الفضل حافظيان، رسائل في دراية الحديث، دار الحديث، 1423 هـ، ص 14.

[2] الطهراني، الذريعة الى تصانيف الشيعة، ج15- ص12.

[3] الصدر، حسن الصدر، الشيعة وفنون الإسلام، مؤسسة السبطين العالمية، الطبعة الأولى، 1427 هـ، ص 220-221.

[4] انظر: الشنفا، سعد راشد عوض الشنفا، الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية، بدون الطبعة، ص64.

[5] الشهيد الثاني، التحرير الطاووسي ، مؤسسة الأعلامي للمطبوعات، الطبعة الأولى، 1408 هـ، ص 7.

بـ"التحرير الطاووسي"[1]، نفهم من هذه العبارة أن هذا الكتاب هو عبارة عن تعليقات الطاووسي على كتاب "اختيار الكشي" والكتاب متعلق بعلم الرجال ليس بعلم الدراية، وكما يقول المؤلف الشهيد الثاني في تلخيصه: " أنّ السيد رحمه الله جمع في الكتاب عدة كتب من كتب الرجال بعد تلخيصه لها" ويقول هدفه في هذا الكتاب: " قد عزمت على أن أجمع في كتابي هذا أسماء الرجال المصنفين وغيرهم ممن قيل فيه مدح أو قدح، وقد ألمّ بغير ذلك"[2]، فهذه العبارات موافقة لاسم الكتاب أنه " حل الإشكال في معرفة الرجال" وعلى هذا فإن علم الدراية لا بد وأن يكون بعد ابن الطاووس ، وفي عبارة أخرى بعد سنة 664 هـ

الرأي الرابع: أن مُنشئ هذا العلم عند الشيعة هو عبد الكريم بن الحميد النجفي النيلي.

ذهب العالم الشيعي عبد الهادي الفضلي إلى أن مُنشئ هذا العلم عند الشيعة هو عبد الكريم بن الحميد النجفي النيلي (ت 841 هـ)، وهو أقدم من ألف فيه، حيث يقول: " وأقدم مؤلف إمامي في هذا العلم أشير إليه هو كتاب (شرح أصول دراية الحديث) للسيد علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد النجفي النيلي، تلميذ العلامة الحلي، من علماء القرن الثامن الهجري"[3]، قد يشير عنوان الكتاب إلى أنّه في علم الدراية، لكن لم يتحدث الفضلي عن مصير هذا الكتاب، فهو كتاب مفقود وليس موجوداً عند الشيعة، ومن غير الممكن الاعتماد على هذا القول الضعيف، لا سيما أنّا لم نعثر على هذا الكتاب. ولم نعرف عنه سوى من كتاب الفضلي، وعلى هذا فعلم الدراية لم ينشأ عند الشيعة قبل القرن التاسع.

الرأي الخامس: إن منشئ علم الدراية عند الشيعة هو الحسن بن زين الدين الجبعي العاملي.

ذهب كثير من علماء الشيعة إلى أن منشئ علم الدراية عند الشيعة هو الحسن بن زين الدين الجبعي العاملي(ت 966 هـ) المعروف بالشهيد الثاني من خلال كتابه" البداية في علم

---

[1] المصدرنفسه، ص7.

[2] الشهيد الثاني، التحرير الطوسي، ص24.

[3] الفضلي، عبد الهادي ، أصول الحديث، مركز الغدير، الطبعة الثانية، 1432هـ، ص47.

الدراية"[1]، وهذا الرأي أصح وأصوب الآراء حول بداية علم الدراية عند الشيعة، حيث يقول محقق كتاب "منية المريد" للشهيد الثاني رضا المختاري: " من المشهور أن الشهيد الثاني أول عالم من الشيعة كتب كتابا في علم الدراية، ولم يكتب قبله أحد من علماء الشيعة كتابا في هذا العلم وقالوا: "وهذا العلم لم يسبقه أحد من علمائنا إلى التصنيف فيه"[2]، واستدل على قوله بعدة مواضع من الكتب كالدر المنثور، وأمل الآمل و رياض العلماء وروضات الجنات وريحانة الادب و معجم رجال الحديث[3]، وأكّد كثير من علماء الشيعة المعاصرين على هذا القول، حيث يقول محسن الأمين العاملي(ت1371 هـ.) " وهو (الشهيد الثاني) أول من ألف من الإمامية في دراية الحديث تصنيفاً جامعاً مفصلاً، وإن سبقه غيره في أصل التصنيف"[4] ويقول المحققان حسين قيصرية ونعمة الله الجليلي في مقدمة كتاب "الرواشح السماوية": " إن أوّل من بحث موضوعات علم الدراية بشكل مستقل وأفرد له رسالة مستقلة هو الشهيد الثاني زين الدين العاملي الذي ألّف في بداية المطاف رسالة «البداية في علم الدراية»"[5] كما ذهب إلى هذا القول أبو الفضل حافظيان البابلي[6] و إعجاز حسين النيسابوري[7].

الرأي الراجح من قبلنا: هو الخامس الذي ذهب إليه كثير من علماء الشيعة، لأن الشهيد الثاني كتب عن علم الدراية كتابا مستقلا، وإن كانت قبله بعض المصنفات المفقودة أو غير تامة، ومن المعلوم أنّ بعض الاصطلاحات الحديثية التي تناولها علماء الشيعة قبله أخذت من أهل السنة، على سبيل المثال أخذ أحمد بن الطاووس تقسيم الحديث من أهل السنة[8]، كما يقول العالم الشيعي الحر العاملي في اثناء تحدثه عن الشهيد الثاني " وهو أول من صنف من الامامية في دراية

---

[1] هذا الكتاب معروف بـ"بداية الدراية" انظر: الفضلي، أصول الحديث، ص49.

[2] الشهيد الثاني، الحسن بن زين الدين الجبعي العاملي، منية المريد في أدب المفيد والمستفيد، مكتب الاعلام الاسلامي، الطبعة الاولى، 1409 هـ، ص39.

[3] انظر: المصدر نفسه ص39.

[4] محسن الامين، اعيان الشيعة، ص145.

[5] الداماد، محمد الباقر الحسيني المرعشي الداماد، الروائح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية، المحقق غلام حسين قيصرية ونعمة الله الجليلي، دارالحديث للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1422 هـ، ص5-6.

[6] انظر: البابلي، أبو الفضل حافظيان البابلي، رسائل في دراية الحديث، مصادر الحديث الشيعية، الطبعة الأولى، 1424 هـ، ص22.

[7] انظر:حسين النيسابوري، إعجاز حسين النيسابوري كتاب كشف الحجب و الأستار عن أسماء الكتب والأسفار، طبعة كلكته، 1330 هـ، ص82.

[8] انظر :demirel , serdar demirel, Ehl-i sünnet ile imamiye şiası arası karşılaştırmalı Hadis ilimleri, polen yayınları, 2014, s125 الكتاب باللغة التركية ترجمة الباحث

الحديث، لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة –يعني أهل السنة- كما ذكره ولده وغيره"[1] و نرى هذا الرأي في كتابه وسائل الشيعة بصراحة: " أن طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة، واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع"[2].

ويظهر لنا من كل ما ذكرنا أن علم الدراية عند الشيعة بدأ متأخرا، وتأثرت الشيعة الإمامية بأهل السنة في هذا المجال كثيرا، ولكن الشيعة دافعوا عن تأخرهم فيه وطرحوا بعض الآراء حول ذلك، وسنناقش في المطلب التالي اسباب هذا التأخر.

المطلب الثاني:تأثير عقيدة الإمامة في تـأخر الشيعة في علم الدراية ونقد ذلك

بالبحث في تأخر الشيعة في علم الدراية نجد أنهم حاولوا تبرير هذا التأخر بوجود الأئمة وعدم الحاجة إلى هذا العلم، حيث يقول العالم الشيعي ماجد الغرباوي في مقدمة كتاب "نهاية الدراية": أما الشيعة، فلم يكتبوا كتباً تخصصية جامعة في هذا المجال إلا في وقت متأخر، ولعل وجود الأئمة عليهم السلام من أهل البيت وحملهم للحديث الصحيح كان وراء قلة الحاجة إلى هذه العلوم"[3]، ويقول ابو الفضل البابلي بعد أن ينقل امتياز أهل السنة في هذا المجال وسبقهم: "بالنسبة إلى الشيعة الإثني عشرية فلم يشعروا بالحاجة إلى علم الدراية؛ وذلك بسبب وجود الأئمّة المعصومين عليهم السلام بين ظهرانيهم ؛ إذ كانوا ينهلون عنهم الأحكام والأحاديث وهم في مأمن من خطر تسرّب الوضع أو التحريف أو الكذب إليها "[4].

قلنا في المطلب السابق أنّ علم الدراية بدأ عند الشيعة الإمامية على يد الحسن بن زين الدين الجبعي العاملي في القرن العاشر، وبدأت الغيبة الصغرى عندهم في القرن الثالث، مما يشير إلى فرق كبير في الزمن يعود إلى 700 سنة تقريباً بين إمامهم الثاني عشر وبين علم الدراية عندهم، وبالنظر إلى أهل السنة نجد أنهم بدؤوا علم الدراية على يد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد أبو محمد الرَّامَهُرْمُزي(ت356 هـ) بكتابه " المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي" بعد

---

[1] الحر العاملي، محمد بن الحسن، أمل الآمل، تحقيق السيد احمد الحسيني، مكتبة الاندلس، بدون ط، ص 87.

العاملي، وسائل الشيعة، ج30- ص259. [2]

[3] حسن الصدر، نهاية الدراية، تحقيق: ماجد الغرباوي، الناشر: نشر المشعر، بدون ط، ص30-31.

[4] البابلي، رسائل في دراية الحديث، ص13-14.

وفاة النبي ﷺ تقريبا بـ300 سنة، والسؤال المطروح الآن لماذا انتظر الشيعة بعد الغيبة الصغرى 700 سنة للتصنيف هذا العلم؟!

كيف يدعي الشيعة عدم الحاجة إلى علم الدراية بسبب وجود المعصوم ثم يصنفون في هذا العلم بعد 700 سنة من غيبة الإمام؟ ألم يجدر بهم سؤال الإمام الأخير عن صحيح الأحاديث وضعيفها في الوقت الذي أثبتوا فيه التقاءهم به في هذه الفترة؟ حيث يقول فاضل المالكي:" هذا الشخص المقدس صلوات الله وسلامه عليه يمكن أن يلتقي به بعض الأبدال وبعض الأوحديين وبعض الافذاذ من الناس ممن يليق أن يفوز بلقاء الامام صلوات الله وسلامه عليه ورؤية طلعته المباركة"[1] وكتب آخر كتابا عمن يرى الإمام المهدي[2]، إلى درجة أن الالتقاء بالإمام الأخير وصل إلى حد التواتر[3]، لذا فإنّ هذا الادعاء باطل جملة وتفصيلا.

وذهب كثير من علماء الشيعة إلى تصحيح كل ما روي في الكتب الأربعة، حيث اتفق كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين من الشيعة على ذلك[4]، وبسبب اعتقادهم صحة روايات هذه الكتب لم تحتج الشيعة إلى علم الدراية في الحديث، لكن بعد القرن السابع تردد العلامة الحلي واستاذه أحمد بن طاووس في مرويات هذه الكتب التي تعارضت مع غيرها[5]، فنشأت الحاجة إلى علم دراية الحديث عند الشيعة بعد عدة قرون وهذا السبب أصح الأسباب السابقة في تأخر الشيعة في علم الدراية، لأن تأليف الكتب الأربعة كان بعد الغيبة الكبرى واعتقد الإخباريون صحة كل الروايات فيها، واستمر هذا الأمر لقرون عند الشيعة، واستقرت الكتب الأربعة ولم تنقد وما احتاج إلى علم الدراية بسبب صحة الأحاديث فيها، ثم جاء الأصوليون وبدأوا يترددون في صحة الروايات، وعلى ذلك نقدت هذه الكتب ولكن لم يكن عندهم منهج النقد، فأخذ الشيعة هذا المنهج من أهل السنة، وبدأوا في تناول مسائل علم الدراية لا سيما من ناحية تقسيم الأحاديث إلى أربعة أقسام وهي من المسائل المهمة في علم الدراية عند الشيعة، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث القادم.

---

[1] المالكي، فاضل ، الغيبة الصغرى و السفراء الأربعة، مركز الأبحاث العقائدية، الطبعة الأولى، 1420 هـ.، ص14.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص15.

[3] أثناء رحلتي إلى إيران و مدينة قم تحدثت مع كثير من الناس و أكّد جميعهم الاعتقاد بلقاء الناس للإمام، ويقال أن الإمام الأخير شوهد بعد غيبته في مدينة قم وأمر ببناء مسجد جمكران له فيها.

[4] الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج30- ص218-193.

[5] انظر:الحسيني، هاشم معروف ، دراسات في الحديث والمحدثين، دار التعارف للمطبوعات، بدون ط، ص136.

المبحث الثاني: أثر عقيدة الإمامة في تقسيم الأحاديث

ربما نرى أوضح تأثير لعقيدة الإمامة في تقسيم الأحاديث إلى أربع مراتب، على الرغم من تشابه هذه بمراتب الحديث عند أهل السنة إلا أنهم حمّلوها معانٍ أخرى بحسب اعتقادهم، وأضافوا قسماً خاصاً يحوي على لأحاديث التي تشمل اسانيدها على رواة من غير الشيعة الإمامية فقط، وأطلقوا على هذا الحديث الحديث الموثق والذي سنبينه لاحقاً (وتصبح المراتب الأربعة على نحو الآتي: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف) ، وفي هذا المبحث سنبين بداية تقسيم الحديث عند الشيعة واسباب ذلك وتعريف كل قسم مع نقد هذه التعريفات نقداً علمياً.

المطلب الأول: بداية تقسيم الحديث عند الشيعة الإمامية وأسباب تأخرهم في ذلك

هناك نقاش عند الشيعة الإمامية حول نشأة تقسيم الحديث وسبب تأخرهم في هذا المجال وهو على النحو الآتي:

المسألة الأولى: في منشئ هذا التقسيم

ذهب علماء الشيعة إلى ثلاثة آراء فيمن قسم الأحاديث اربعة أقسام:

القول الأول: ذهب عبد الله المامقاني[1] إلى وجود أصل الاصطلاح عند القدماء مثل "أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح"[2] أو " كل ما صححه شيخي فهو عندي صحيح"[3]مشيرا بذلك أن هذه الاصطلاحات نشأت بعد الغيبة الصغرى بمئة سنة.

القول الثاني: ذهب العاملي وأبو منصور[4] من علماء الشيعة الإمامية أن واضع هذا التقسيم الرباعي هو أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس (ت 664 هـ) قبل الشهيد الثاني بثلاثمئة سنة تقريبا.

---

[1] المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص 119.

[2] الكشي، رجال الكشي، ص5-70-73، سليم بن قيس، كتاب سليم بن قيس، ج1- ص239.

[3] المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية،ج1- ص 119.

[4] انظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج30 - ص251، أبو منصور، السعيد جمال الدين أبو منصور، منتقى الجمان، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1362 ش.ص14.

القول الثالث: وذهب الكاشاني، و البهائي[1] إلى أن واضع هذ التقسيم هو العلامة الحلي (ت 762 هـ)، قبل الشهيد الثاني بمئتي سنة وبعد الغيبة الصغرى بخمسمئة سنة.

بالتأمل في قول المامقاني نجده متعصبا بتقريب نشأة هذا الاصطلاحات إلى وقت المعصومين حتى يثبت عدم تأثر الشيعة بأهل السنة، ولكن أجاب عليه علماء الشيعة أنفسهم، حيث يقول السعيد جمال الدين أبى منصور: " فإن القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعاً"[2] و أورد الفيض الكاشاني ردودا عدة على ضعف الرأي القائل بنشأة هذه الاصطلاحات في وقت مبكر[3]، إذاً استخدام "الصحيح" في القول الأول ليس اصطلاحياً بل لغوياً، كما جاء بعد الغيبة الكبرى الإخباريون وهم يقبلون كل ما روي في الكتب الأربعة دون تصحيح وما احتاجوا إليه، من أجل ذلك لا يعتبر بالقول الأول دليلاً.

بالبحث في القول الثاني والثالث لم يبدأ علم الدراية في هذا الوقت كما بيّنا في المبحث السابق، فهم يحاولون وبحسب هذين القولين ارجاع نشأة هذا العلم إلى وقت ابن طاووس بعد الغيبة الصغرى بأربعمئة سنة، لكنهم مع ذلك لم يتفقوا على هذه البداية، وكل ذلك يشير إلى تأخر الشيعة في تقسيم الأحاديث.

المسألة الثانية: أسباب تأخرهم في تقسيم الأحاديث

يرى علماء الشيعة[4] أن من أهم أسباب تأخر تقسيم الحديث عند الشيعة هو وجود القرائن التي تدل على صدق الخبر عند المتقدمين، بالتالي عدم الحاجة إلى تقسيم الحديث إلى مراتب، وفيما يأتي عرض لهذه القرائن وكما لخصها أكرم بركات[5] ونقدها:

1- وجود الخبر في كثير من الأصول الأربعمائة التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب الأئمة.

---

[1] انظر: الفيض الكاشاني، الوافي، ج1- ص22، البهائي، بهاء الدين محمد بن الحسين، مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، تحقيق مهدي الرجائي، الاستانة الرضوية المقدسة مجمع البحوث الاسلامية، بدون ط، ص 31-32.

[2] جمال الدين أبو منصور، منتقى الجمان، ص34.

[3] انظر: الفيض الكاشاني، الوافي، ج1- ص22.

[4] انظر: بهاء الدين محمد بن الحسين، مشرق الشمسين، ص30-35، السبحاني، أصول الحديث وأحكامه، ص 43-44.

[5] انظر: العاملي، أكرم بركات العاملي، دروس في علم الدراسة، ص47.

2- تكرر الخبر في أصل أو أصلين فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة.

تحدثنا سابقاً عن هذه الأصول الأربعمئة وقيمتها العلمية عند الشيعة ونقدنا مدى صحتها[1]، بالتالي لا اعتبار بتكرار الخبر كدليل على وثاقته في هذ الأصول، وعلى ذلك لا يعدّ هذا ذريعة لتأخرهم في هذا المجال.

3- وجود الخبر في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم كزرارة ومحمد بن مسلم.

لم نجد حاجة للجواب على أصحاب الإجماع بسبب نقدنا لأحوال بعضهم في الفصل السابق[2].

4- تواجد الكتب التي عرضت على بعض الأئمة، فأثنوا على مؤلفيها، ككتاب يونس بن عبد الرحمن.

بالبحث في حال يونس بن عبد الرحمن في الكتب الشيعية نجده قد اتهم بالكذب، ولعنه الإمام كما مر في الفصل السابق[3]، هذه الذرائع التي استخدمها الشيعة في بيان سبب تأخرهم في هذا المجال ليست قوية بل غاية في الضعف، ويكمن الضعف في أن هذه الانتقادات والاتهامات لرجال الشيعة وكتبهم موجودة في مصادرهم الأصلية ولم تجد الدراسة الحاجة إلى استخدام مصادر أهل السنة في نقد رجالهم.

المطلب الثاني: مراتب الحديث الأربعة عند الشيعة الإمامية

الناظر إلى تقسيم الأحاديث عند الشيعة الإمامية يجد تعصباً مذهبياً في هذا التقسيم، حيث قسّمت الأحاديث من حيث صحتها وضعفها إلى أربعة[4] أقسام مقارنة بأهل السنة حيث قسّموها

---

[1] انظر إلى ص 44.

[2] انظر إلى ص 54-98-99.

[3] انظر إلى ص 98.

[4] هناك فرق حول هذه المسألة عند الشيعة الإمامة، هل هذا التقسيم رباعي أو خماسي، ذهب مرداماد إلى تقسيم خماسي وادخل في التقسيم الخماسي الحديث القوي، (انظر: ميرداماد، الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية، ص41) ومعظم علماء الشيعة ذهبوا

إلى ثلاثة أقسام بزيادة " الحديث الموثق" وهو اهم اشارة إلى تعصبهم لمذهبهم الإمامي، فتقسيم الأحاديث عندهم كما يلي:

1- **الحديث الصحيح:** ذهب معظم الشيعة في تعريف الحديث الصحيح إلى قول واحد، حيث عرفوه: " ما اتّصل سندهُ إلى المعصوم ، بنقل العدل الإمامي عن مثله ، في جميع الطبقات ، حيث تكونُ متعدِّدة، وإنْ اعتراهُ شذوذٌ"[1] ولم يشترط معظمهم في هذا التعريف " عدم الشذوذ"[2].

قبل أن نتأمل في النقاط المحورية للتعريف، يحسن القول أن نلفت النظر إلى عدم اشتراط " الشذوذ" و" العلة" في الحديث الصحيح، حيث اجاب المامقاني عن ذلك وقال: "اعتبره جمهور العامة(يقصد هنا أهل السنة)، وأنكر ذلك أصحابنا، نظراً إلى أن الصحة بالنظر إلى حال الرواة، والشذوذ أمر آخر مسقط للخبر عن الحجية"[3]، عندما ننظر في تعريف الشاذ عندهم نجده شابهاً لتعريف أهل السنة[4]، كيف لا يكون شرط " عدم الشذوذ" في الحديث الصحيح، حيث قد يروي الراوي العدل والضابط بسند متصل ولكن يخالف من أوثق منه وهذا بين.

ولم يشترط الشيعة " عدم العلة" في تعريف الحديث الصحيح، واجاب المامقاني ذلك وقال: "ما ظهر كونه منقطعاً أو ما شكّ فيه فلا يصح الحكم بأنه متصل السند إلى المعصوم ﷺ بالإمامي العدل الثقة..."[5]

ولكن لم يقصد بالعلة "ظاهر" بل يقصد منها " أسباب خفية ، غامضة، قادحة "[1] قد يكون ظاهره صحيحا ولكن يكون في الحديث أسباب خفية قادحة فهذا قصد أهل السنة من العلة.

إلى التقسيم الرباعي وأدخلوا الحديث القوي في الحديث الموثق(انظر: الشهيد الثاني ، البداية في علم الدراية، ص23، العاملي، الحسين بن عبد الصمد العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخيار(داخل كتاب رسائل في دراسة الحديث) دار الحديث، الطبعة الثانية، 1425 هـ، ج1- ص400.

[1] الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية، ص23.

[2] انظر: الحائري، عبد الرزاق بن علي رضا الحائري، الوجيزة في علم دراية الحديث، (داخل كتاب رسائل في دراية الحديث) – دار الحديث، الطبعة الثانية، 1425 هـ، ج2- ص531، المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص123، الميرداماد، الرواشح السماوية في شرح. الأحاديث الإمامية، ص40، الغريفي، محي الدين الموسوي، قواعد الحديث، دار الأضواء، الطبعة الثانية، 1406 هـ، ص24.

[3] المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص126.

[4] انظر: السبحاني، أصول الحديث وأحكامه، ص81.

[5] المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص127.

- **ما هي العدالة عند الشعية؟**

عرفها المامقاني: " أنها عبارة عن ملكة نفسانيّة راسخة باعثة على ملازمة التقوى، وترك ارتكاب الكبائر، والإصرار على الصغائر، وترك ارتكاب منافيات المروءة الكاشف ارتكابها عن قلة المبالاة بالدين"[2] وذهب الخميني إلى نفس التعريف تقريبا ولم يضف على تعريف المامقاني هذا[3].

وعلى هذا التعريف لا يكفي فيه أن يكون مسلماً فقط، ولا مجرد عدم ارتكاب الكبيرة، إنما بوجود ملكة داخلية يحصل معها الإطمئنان إلى ترك الكبائر ويتحقق ذلك بالمعاشرة.[4]

وعرفها المجلسي: " اعلم أن المتأخرين من علمائنا اعتبروا في العدالة الملكة، وهي صفة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى والمروءة، ولم أجدها في النصوص ولا في كلام من تقدم على العلامة من علمائنا ولا وجه لاعتبارها"[5]، وهو يرى عدم اعتبار الملكة كصفة اساسية في تحقق العدالة.

عدّ المامقاني في كتابه مذاهب غير الإمامية من الفرق الفاسدة[6]، والرواية في بحار الأنوار للمجليسي تشير إلى أن شروط الإسلام خمسة[7] ومنها الولاية، وبناء على هذا القول فيكون من لم يعتقد بالولاية خارجاً من الإسلام، وعلى هذا فإن الشخص من الفرق الاخرى يكون قد ارتكب منافيات المروءة وابتعد عن التقوى، لذا لم تتحقق عدالته إلا أن يكون إمامياً بحسب قول المامقاني.

وقال الطوسي: " فأما من كان مخطئا في بعض الأفعال أو فاسقا بأفعال الجوارح وكان ثقة في روايته، متحرزا فيها، فان ذلك لا يوجب رد خبره، ويجوز العمل به لأن العدالة المطلوبة في

---

[1] انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 1406 هـ، ص90، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1405 هـ، ص44.

[2] المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص324.

[3] انظر: الخميني، أحمد الموسوي الخميني، تحرير الوسيلة، الناشر: سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية بدمشق، الطبعة الأولى، 1418 هـ، ص12.

[4] انظر: المصدر نفسه ص12.

[5] المجلسى، بحار الأنوار، ج85- ص32.

[6] انظر:المامقاني، مقباس الهداية، ج2- ص516.

[7] انظر: المجلسى ، بحار الأنوار، ج65- ص329-330.

الرواية حاصلة فيه"[1] هو مؤلف كتاب "التهذيب" و"الاستبصار" من الكتب الأربعة وهو قبل أنّ مخطئا في بعض الأفعال أو فاسقاً تقبل روايته، لكن كيف تقبل روايته التي يؤسس بها أصل من اصول الدين ؟! ألا تقول الآية: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا) (الحجرات\ 6) أن نتبين خبر الفاسق.؟!

بناء على التعاريف السابقة نلحظ وجود تناقض في تلك التعارف حول العدالة، حيث بالنسبة للمامقاني والمجلسي فالعدل بعيد عن ارتكاب خوارم المروءة، ولكن في تعريف الطوسي العدل قد يكون فاسقا، وهذا التناقض يؤدي إلى اختلاف في توثيق الرواة بالتالي يؤدي إلى اختلاف معايير تصحيح الرواية عند الشيعة.

ورأينا من التعريف الصحيح أن الشيعة ارادت أن تخرج الراوي من الفرق الأخرى من الحديث الصحيح بقيد"الإمامي"، حيث عرفه محمد رضا المامقاني في تعريف الصحيح" الشيعي: من قال بخلافة علي أمير المؤمنين صلوات الله عليه بلا فصل، والإمامي: من قال بإمامة الأئمة الاثني عشر، فالواقفي والفطحي.. ونظائرهما من الشيعة، وليسوا من الإمامة اصطلاحا"[2].

وكما عدّ المامقاني بعض العبارات تشير إلى عدالة الراوي كان هذا الراوي ملعوناً من الإمام، حيث قال عن " كونه وكيلا لأحد الأئمة عليهم السلام": " فإنه من أقوى أمارات المدح، بل الوثاقة والعدالة"[3] ولكن بيّنّا كيف لعن أئمتهم وكلائهم في الفصل السابق[4].

يا ليت الشيعة اتبعوا في منهجهم القيود التي وضعوها في تعريف الحديث الصحيح، حيث قيدوا الحديث الصحيح بكون الراوي إماميا وبعد ذلك قبلوا الراوي من الفرق غير الإمامية، على

---

[1] الطوسي، أبو جعفر محمد بن حسن الطوسي، عدة الأصول، بدون ناشر، الطبعة الأولى، 1417 هـ، ج1- ص152، المجلسي، بحار الأنوار، ج2- ص253.

[2] المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص138.

[3] المصدر نفسه، ج2- ص7.

[4] انظر إلى ص 90.

سبيل المثال أبان بن عثمان فهو من فرقة الناووسية[1] ولكن بسبب نقل الإجماع عنه "على تصحيح ما يصح عنه"[2] قبلوا روايته في الحديث الصحيح[3] مع كونه من الناوسية غير الإمامية.

2- **الحديث الحسن:** عرفه علماء الشيعة "ما اتصل سنده بإمامي ممدوح، من غير نص على عدالته في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح"[4] وأضاف ذلك المامقاني " بأن كان فيهم واحد إمامي ممدوح غير موثق مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح"[5]، قال الشهيد الأول عنه: " ما رواه الممدوح من غير نص على عدالته"[6] ولم يقل كونه "الراوي إمامياً".

بحسب تعريف الشهيد الثاني، والغريفي، والمامقاني كون الراوي إمامياً أهم من الراوي العدل غير الإمامي، ويظهر لنا فرق بين الصحيح والحسن عند الشيعة هو العدالة بينما عند أهل السنة كيفية الضبط.

يتعقد الحال في تعريف الشهيد الأول، حيث لم يقيد في تعريفيه كون الراوي من الإماميين، وعلى هذا التعريف يكون الحديث الموثق والحسن في ذات المرتبة.

3- **الحديث الموّثق:** هذا الاصطلاح خاص للشيعة ولا يوجد عند أهل السنة، حيث وضعته الشيعة لكي تدخل رواية الفرق الأخرى في كتبها، وتأتي مرتبة هذا الحديث دون الصحيح والحسن ، حيث عرفه علماء الشيعة: " ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقه، مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه على ضعف"[7] وذهب الشهيد الأول في تعريفه إلى نفس المعنى[8]، واشترط المامقاني كون السند متصلاً[9]، وبحسب هذا التعريف فإنّ أهم فرق بين الحديث الحسن والموثق هو عدم كون الراوي من الإماميين، وهذا معنى عبارة "مع فساد عقيدته".

---

[1] انظر: الكشى ، رجال الكشي ، ص352، قال المامقاني عنهم: " وهم القائلون بالإمامة إلى مولانا الصادق عليه السلام ووقفوا عليه، وقالوا إنه حي لايموت..." المامقاني، مقباس الهداية، ج2- ص67.

[2] انظر: الكشى، رجال الكشي ، ص375.

[3] الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، 1408 هـ، ص79-80.

[4] الشهيد الثاني ، البداية في علم الدراية، ص23، الغريفي، قواعد الحديث، ص24.

[5] المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص132.

[6] الشهيد الأول، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، ص48.

[7] الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية، ص23-24، الغريفي، قواعد الحديث، ص24.

[8] انظر:الشهيد الأول، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، ص48.

[9] انظر: المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص138.

ويقال له " القوي" أيضاً لقوة الظن بجانب الحديث الموثق بسبب توثيق راويه[1]، وبسبب ذلك لم يفرّق بينهما الشهيد الثاني[2]، ولكن عرف العاملي "الحديث القوي" بأنه رواية الإمامي غير الممدوح ولا المذموم[3]، وبناء على هذا ذهب الميرداماد والمامقاني إلى تقسيم خماسي في الآحاد[4].

فهذا القسم في علم الحديث موجود عند الشيعة الإمامية فقط، فهم اشترطوا توثيق الراوي غير الإمامي بكونه ممدوحاً من أصحابهم لا من مخالفيهم، فإذا وثقه عالم غير إمامي فهم لا يقبلون توثيقه، على سبيل المثال لا تدخل روايات أهل السنة الموثقة من علماء أهل السنة عندهم في قسم الموثق، وعلى هذا فلا يعتبر الراوي غير الإمامي الموثق من غير الإمامي عدلاً عندهم[5] .

معظم علماء الشيعة - عدا المامقاني- لم يشترطوا اتصال السند، وعلى هذا ينبغي أن نسأل ألا يكون الحديث الموثق والمقطوع من الحديث الضعيف؟!

ومن الغريب أنّ المامقاني عدّ في كتابه في المقام الرابع عبارة تشير إلى الذم[6]، ومنها فساد العقيدة يعني من يعتقد بغير الإمامية، ولكن في تعريف الموثق جاء اشتراط"مع فساد عقيدته"، يثير لدينا سؤال: "فساد العقيدة" عبارة مذمومة فكيف يمدح معها الراوي؟! وفي حال مدحه فإنها ستتعارض عبارة المدح مع عبارة الذم، فكيف يوفق الشيعة بين هذا التعارض؟!

كما اشترط في الحديث الموثق "من نص الأصحاب على توثيقه"، فكيف يثني الأصحاب عليه مع علمهم أنه صاحب عقيدة فاسدة، ولو قبلنا مدحهم له، فكيف يثق الشيعة برواياته مع كونه صاحب عقيدة فاسدة.؟!

يظهر لنا وجود تناقضات عدة في هذا التقسيم، حيث لا نجد هذه التعريفات جامعة ومانعةً، فمن السهل أن تتداخل هذه التعاريف كما يحدث بين الحديث الموثق والضعيف والذي سيأتي تالياً.

---

[1] انظر: الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية، منشورات ضياءالفيروزآبادي، الطبعة الأولى، 1432هـ، ص25.

[2] انظر: الشهيد الثاني ، البداية في علم الدراية، ص23.

[3] انظر: العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخيار، ص400.

[4] انظر: الميرداماد، الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية، ص40، المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص140.

[5] انظر: : الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية، ص25، المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص138.

[6] انظر: المامقاني، مقباس الهداية، ج2- ص51.

4- **الحديث الضعيف:** عرفه علماء الشيعة: "ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة؛ بأن يشتمل طريقه على مجروح أو مجهول، أو ما دون ذلك."[1] قال الشهيد الأول: " ويطلق الضعيف بالنسبة إلى زيادة القدح ونقصانه"[2] كما عدّ المامقاني في التعريف" بأن اشتمل طريقه على مجروح الفسق"[3].

بينّا أن الشيعة تأخذ أحاديثها من الكتب الأربعة وأولها الكافي للكليني أصح كتابهم، حيث عرض على الإمام الثاني عشر وقال عنه" الكافي كاف لشيعتنا"[4] بالتأمل في الكافي –وهو اصح الكتب عندهم وكان قد عرض على الإمام المهدي وهو العالم بكل شيئ- من حيث كمّ المجهولين الموجودين في اسانيده يجعلنا نفكر ملياً في الكتب الأخرى المعتبرة عند الشيعة:

بالرجوع إلى كتاب الكافي واحصاء عدد الصيغ المجهولة فيه نجدها متكررة على النحو الآتي[5]:

1- "عن بعض أصحابه" 404 مرة

2- "عمّن ذكره عن" 243 مرة

3- "عن رجل" 196 مرة

4- "عن غير واحد عن" 117 مرة

5- "عمن أخبره عن" 63 مرة

6- "عن بعضهم" 4 مرة

7- "عن رجال شتّى" 2 مرة

---

[1] الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية، ص24، الغريفي، قواعد الحديث، ص24.

[2] الشهيد الأول ، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، ص48

[3] المامقاني، مقباس الهداية، ج1- ص146.

[4] الكلينى، الكافي، المقدمة، ص25.

[5] قمت باحصاء هذه الصيغ من كتاب الكافي: الكلينى، محمد بن يعقوب، الكافي، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابع، 1407 هـ.

ظهر لنا حسب تعريف علماء الشيعة أن كتاب الكافي مليء بالأحاديث الضعيفة، ليس فقط ذلك بل كتب العالم البرقعي كتاب " كسر الصنم"ينقد فيه كتاب أصول الكافي، واكتشف تقريبا معظم الاسانيد المليئة بالمجهولين والمتهمين والوضاعين[1] ، ومن المعلوم أن عقيدة الشيعة تعتمد على قسم "الأصول" في الكافي للكليني.

وبحسب تعريف معظم علماء الشيعة للحديث الموثق، فإنه لا بد أن يدخل في قسم الضعيف بسبب عدم اشتراطهم فيه سنداً متصلاً، وعلى هذا يحصل التناقض، فهل يعمل بالحديث الموثق أم لا؟ وهذا موضوع المطلب الثالث كما يلي:

المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من العمل بخبر الآحاد

اختلف علماء الشيعة حول العمل بالاحاديث بناء على حجيتها، فرفض بعض علماء الشيعة من الأصوليين مثل تلميذ الطوسي الشريف المرتضى العمل بخبر الآحاد بسبب عدم حصول العلم اليقيني[2]، ومن اتفق منهم على العمل به اختلف في ذلك بحسب اقسامه على النحو الآتي:

الحديث الصحيح: اتفق علماء الشيعة على العمل بالحديث الصحيح، بسبب احتوائه على الرواة الأرفع وثاقة، حيث الراوي فيه يكون امامياً وعدلاً.[3]

الحديث الحسن: ذهب علماء الشيعة في العمل به إلى ثلاثة أقوال:

قبول العمل به مطلقاً كالشيخ الطوسي بسبب اكتفائه في العدالة بظاهر الإسلام[4]، ورد العمل به، وهم الأكثرون، بسبب اشتراطهم في قبول الرواية الإيمان والعدالة[5]، وفصل البعض الآخر كالمحقق الحلي والشهيد الأول إذا كان العمل بمضمونه مشتهراً[1].

---

[1] انظر: البرقعي، أبو الفضل ابن الرضا البرقعي، كسر الصنم،دار البيارق، الطبعة الثانية، 1421هـ.

[2] انظر: المرتضى، علي بن الحسين بن موسى الشريف المرتضى، الذريعى إلى أصول الشريعة، مؤسسة الإمام الصادق، بدون ط، ص364-365.

[3] انظر: الشهيد الثاني ، البداية في علم الدراية، ص24، الغريفي، قواعد الحديث، ص27، السبحاني أصول الحديث وأحكامه، ص81.

[4] انظر: الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية، ص27.

[5] انظر: الغريفي، قواعد الحديث، ص27، الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية، ص27.

الحديث الموثق: ذهب الشيعة إلى العمل به إذا كان الراوي الممدوح غير الإمامي إلى ثلاثة أقوال مثلما قالوا في الحديث الحسن، واشترط الشهيد الأول شهرته[2]، واستدل بآية(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا) (الحجرات 6) وقال: " فمتى لم يُعلم الفسق لا يجب التثبت عند خبر المخبر، مع جهل حاله، فكيف مع توثيقه ومدحه، وإن لم يبلغ حد التعديل"[3]، كما استدل الغريفي بحديث أورده الحر العاملي وفيه اقتراح للإمام أبي محمد على أحمد بن اسحاق أن يأخذ الخبر من الثقة المأمون[4].

كما أورد الحر العاملي في كتابه سؤالاً على الإمام أبي محمد بي علي:"أنه سئل عن كتب بني فضال- فقال: خذوا بما رووا و ذروا ما رأوا."[5] وبنو فضال هو من الفطحية - أي ليسو إمامين-[6].

ومن الغريب أن يوافق الإمام أبو محمد على أخذ الحديث من بني فضال لمن سأله، وهذا يدل على وثوق الإمام ببني فضال، ينبغي أن نسال الشيعة ألا يعرف الإمام أن بني فضال لا تقبل امامتهم، فلماذا يدخل الشيعة رواية غير الإمامي في قسم الموثق لا الصحيح ولا الحسن!

الحديث الضعيف: ذهب علماء الشيعة في العمل به إلى ثلاثة أقوال: أكثرهم لم يعمل به مطلقاً بسبب الأمر بالتثبت من خبر الفاسق، الموجب برده، وعمل بعضهم به مع اعتضاده بالشهرة لقوة الظن وإن ضعف الطريق مثل ما ذهب أبي حنيفة والشافعي، ومالك، وأحمد، وجوز الأكثر العمل به في القصص، والمواعظ، وفضائل الأعمال ولم يجوزا في الاحكام إذا لم يبلغ الحديث حد الوضع[7] إذاً فهم يجوزون العمل بالحديث شديد الضعف.

---

[1] انظر: الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية، ص28.

[2] المصدر نفسه، ص28

[3] المصدر نفسه، ص28

[4] الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج27- ص138.

[5] الحر العاملى، وسائل الشيعة ، ج27- ص142.

[6] انظر: الغريفي، قواعد الحديث، ص30.

[7] انظر: الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية، ص28-29-30.

المبحث الثالث: موقف الشيعة من الأحاديث المتعارضة

من الموضوعات المتعلقة بعقيدة الإمامة موضوع تعارض الأخبار،لأن الناظر إلى الكتب الحديثية عند الشيعة يجد المرويات متعارضة بالقرآن وبالمرويات الآخرى وبالعقل، لذلك وضع الشيعة منهجا لحل التعارض في المروايات، يتناول المبحث منهج الشيعة الإمامية في حل التعارض بين المرويات.

المطلب الأول: حل التعارض بالتقية

تعرّف التقية لغة: " واتَّقَيْتُ الشيءَ، وتَقَيْتُه أتَّقِيه وأتْقِيه تُقًى وتَقِيَّةً وتِقاءً، ككِساءٍ"[1].

وفي الاصطلاح قال الشيخ المفيد:" التقية كتمان الحق و ستر الاعتقاد فيه و مكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررا في الدين أو الدنيا"[2]، وعرفها الأنصاري: " التحفظ عن ضرر الغير بموافقته في قول أو فعل مخالف للحق"[3]، وذهب العالم الشيعي محمد جواد مغنية إلى تعريفها أنها أن تقول أو تفعل غير ما تعتقد[4].

وعلى كل ما ذكرنا نرى أن التقية عندهم كتمان الحق وستر الاعتقاد، أن يفعل أو يقول عكس ما يعتقد بسبب التحفظ عن ضرر.

واصبحت التقية من أهم اصول الدين مثل الصلاة، حيث قال جعفر الصادق: " لو قلت إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقا"[5] و قال: " إن التقية ديني و دين آبائي و لا دين لمن لا تقية له"[6] والتقية عندهم من أحب العبادات إلى الله، حيث قال أبو عبد الله: " ما عبد الله بشيء أحب

---

[1] الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، 1426 هـ، مادة: وقى.

[2] المفيد، تصحيح الاعتقاد، ص138.

[3] الأنصاري، شمس الدين بن محمد شريف الأنصاري، التقية، مؤسسة قائم آل محمد، الطبعة الأولى، 1412 هـ، ص37.

[4] انظر: مغنية، محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان، ص34.

[5] الحر العاملى، محمد بن حسن، وسائل الشيعة، ج10- ص131.

[6] المجلسى، بحار الأنوار، ج2 ؛ ص74، ج72 ؛ ص422 ، النورى، مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، ج12- ص252

إليه من الخبء، قلت: و ما الخبء؟ قال: التقية"[1]، بالتأمل في الكتب الشيعية نجد تمسكهم بالتقية في اعتقادهم وعملهم.

حلّ الشيعة مشكلاتهم بالتقية، حيث ورد للإمام بعض الأحاديث المتعارضة في نفس موضوع، وعلق الشيعة عليها أن الإمام فعل ذلك تقية حتى لا يعلم أصحابه، أسس الشيعة هذا المنطق على رواية وردت في الكافي، حيث سأل زرارة أبا جعفر عن سبب تعارض اجاباته للأشخاص الذين جاؤوا يسألونه: " سألته عن مسألة، فأجابني ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاء رجل آخر، فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان، قلت: يا ابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه، فقال: يا زرارة إن هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقل لبقائنا وبقائكم"[2] وهذا الخبر استدل من خلاله الشيعة على وجوب التقية في معالجة الاستفسارات الواردة من غير الشيعة الإمامية ،ألا يعد هذا كذباً؟

ومن ينظر إلى كتاب "الاستبصار" و"التهذيب" (وكلاهما من الكتب الأربعة) للطوسي، يجد كلمة "تقية" قد وردت بشكل كبير عند الأحاديث المعارضة لمذهب الإمامي أو المعارضة للقرآن، حيث ورد في الاستبصار: " سألت أبا عبد الله عليه السلام: الأذنان من الرأس؟ قال: نعم، قلت: فإذا مسحت رأسي مسحت أذني؟ قال: نعم"[3] بعد أن نقله الطوسي يقول عن هذا الخبر:" فمحمول على التقية لأنه موافق لمذاهب العامة و مناف لظاهر القرآن"[4]، سبب منافة هذا الخبر كونه موافق لمذهب أهل السنة ولظاهر القرآن، وحمله الشيعة على التقية ولم يعملوا به.

عندما يرد الحديث من طريق الراوي السني، يحمله على التقية، لأنه يسأل الإمام عن مسألة ويردّ عليه بما يخالف مذهب الشيعة، ففي الخبر الآتي السائل هنا هو وهب بن وهب-وهو سني- سأل أبا جعفر عن مسألة، قال أبو عبد الله" كان نقش خاتم أبي العزة -لله جميعا- وكان في يساره يستنجي بها، وكان نقش خاتم أمير المؤمنين عليه السلام -الملك لله- وكان في يده اليسرى يستنجي بها"[5] وقال الطوسي عن هذا الخبر: " فهذا الخبر محمول على التقية لأن راويه وهب بن

---

[1] الكلينى، الكافي، ج2- ص219.

[2] الكلينى، الكافي، ج1- ص65.

[3] الطوسى، الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج1- ص63-64.

[4] المصدر السابق، ص64.

[5] الطوسى، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام (تحقيق خرسان)، دار الكتب الإسلاميه، الطبعة الرابعة، 1407هـ، ج1- ص32.

وهب وهو عامي متروك العمل بما يختص بروايته"[1] ، وعلى ذلك يحل المشكلة بترك الخبر بسبب كون الرواي من العوام فلا يعمل به بسبب تقية الامام.

وكذلك إذا كان الخبر مناف للقرآن يترك، على سبيل المثال ورد الخبر في التهذيب عن مسح الرأس قال أبو عبد الله: " امسح الرأس على مقدمه و مؤخره."[2] وحمله الطوسي على التقية بسبب منافية للقرآن.[3]

يظهر لنا من كل ما ورد سابقاً أن الشيعة تستخدم التقية لحل التعارض في أخبارهم، فقد يجيئ الخبر لا يوافق القرآن ومعارض للأحاديث الأخرى من طريق راوٍ سني أو غير امامي وهذا يحمل على التقية، وتحل المشكلة في الحديث.

ولكن من الواضح أنّ هذا الاسلوب لا يتوافق مع القرآن وسنة رسول الله ﷺ ، كيف يمكن أن يعطي الإمام العالم المعصوم فتوىً غير صحيحة حتى لا تعلم امامته، ويخفي حاله، لم نر هذا الاسلوب في القرآن ولا في احاديث رسول الله ﷺ ، فلا يجوز اتباع قول الإمام بسبب عدم معرفة حقيقة كلامه، ويقول الغزالي في هذا الموضوع: " لم يزل في اضطراب من أمره، فلعل جميع ما قاله خالف فيه الحق خوفاً وتقيةً"[4] وعلى ذلك ليس ممكنا أن يأمن كلام الإمام، فحينما تم اختيارهم بالنص، وهم المعصومون ينبغي أن يأمن كلامهم بعدم قول كلام خاطئ أو كاذب، وهذا مخالف للمقصد العام من اختيار إمام معصوم.

المطلب الثاني: حل التعارض باختيار حديث الراوي الإمامي

وقد تلجأ الشيعة في حل تعارض الحديثين إلى ترك الحديث الذي في طريقه راو غير إمامي والعمل بالحديث الذي في طريقه راو إمامي، فكون سند الحديث يحوي راو من غير الإمامية فهذا يجعل الحديث في مرتبة الموثق وهو دون الحديث الصحيح والحسن كما بيّنا.

---

[1] المصدر نفسه، ج1- ص32.

[2] المصدر نفسه، ج1- ص62.

[3] المصدر نفسه، ج1- ص62.

[4] الغزالي، المستصفى، ص371.

يستدل الشيعة الإمامية على هذا المنهج من خلال هذه الرواية، حيث يسأل فيها زراة أبا جعفر عن الخبرين المتعارضين: " سألته فقلت: جعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان، فبأيهما آخذ؟ فقال عليه السلام: يا زرارة خذ بما اشتهر بين أصحابك و دع الشاذ النادر، فقلت: يا سيدي إنهما معا مشهوران مرويان مأثوران عنكم: فقال خذ بما يقول أعدلهما عندك وأوثقهما في نفسك، فقلت: إنهما معا عدلان مرضيان موثقان، فقال: انظر إلى ما وافق منهما مذهب العامة فاتركه وخذ بما خالفهم فإن الحق فيما خالفهم"[1]

اللافت للنظر في هذا الخبر عبارة " فإن الحق فيما خالفهم"، هل يكون هذا المنهج العام علمياً، يروي الراوي الثقة العدل خبراً ولكن لم يعتقد بعقيدة الإمامة ويترك خبره، ألا يسأل لماذا وثّقوه وعدّلوه، ألا يمكن أن يصح قول الراوي السني ويخطيء الراوي الإمامي في الخبر، ومن المعلوم أنّ أهل السنة يتوقفون في رد الحديث المتعارض حتى يطلع على سبب وجيه فيه للرد.

كما ذهب المامقاني في أن مجرد كون الراوي إمامياً ممدوحاً غير موثق كاف لجعل الحديث مرتبة الحسن مقارنة بالراوي غير الإمامي الموثق حيث جعله في مرتبة الحديث الموثق وهو دون الحسن لأن سند الحديث الذي فيه إمامي ممدوح غير موثق أقوى من سند الحديث الذي فيه راوٍ غير إمامي موثق.[2] .

المطلب الثالث: حل التعارض بالنسخ

ومن طرق الشيعة في حل التعارض بين الحديثين اللجوء إلى الناسخ المنسوخ، ولكن اللافت للنظر أن الحديث ينسخ بقول الإمام المعصوم من الأخطاء، كما تنسخ الآية بالآية ينسخ الحديث بالحديث، وعلى ذلك ينسخ حديث رسول الله بقول الإمام عند الشيعة الإمامية، على سبيل المثال أورد الكليني في كتابه الحديث عن أبي عبد الله مشيراً إلى نسخ قول الإمام بقول رسول الله ﷺ:" قلت له: ما بال أقوام يروون عن فلان وفلان عن رسول الله ﷺ لا يتهمون بالكذب فيجيء

---

[1] الفيض الكاشانى، الوافي، ج1 ؛ ص291، ابن أبي جمهور، محمد بن زين الدين، عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، دار سيد الشهداء للنشر، الطبعة الأولى، 1405هـ، ج4- ص133.

[2] انظر: المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، ج1- ص 139-140.

منكم خلافه؟، قال: إن الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن"[1] فقول الإمام ينسخ قول رسول الله ﷺ عند الشيعة الإمامية، بسبب ذلك يأخذون الأحاديث من أئمتهم لأن الحكم قد ينسخ ويجيء حكم جديد بعد النبي والإمام يبينه! قال الحر العاملي عن هذا الموضوع: " هذا مخصوص بحديث الرسول ﷺ فيكون حديث الأئمة عليهم السلام كاشفا عن الناسخ"[2].

من المعلوم أن النبي ﷺ قد تكلم مع كثير من الناس في اماكنة وازمنة مختلفة، وقد ينسخ الحديث في وقت آخر، ولذلك فإننا نراعي هذا الأمر في الناسخ والمنسوخ، لكن من الغريب أن تُسقط الشيعة هذا الأمر على أئمتهم أيضاً، حيث ورد في الكليني عن منصور بن حازم قال: "قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب ثم يجيئك غيري فتجيبه فيها بجواب آخر، فقال: إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان، قال: قلت فأخبرني عن أصحاب رسول الله ﷺ صدقوا على محمد ﷺ أم كذبوا؟، قال: بل صدقوا، قال: قلت فما بالهم اختلفوا؟ فقال: أما تعلم أن الرجل كان يأتي رسول الله ﷺ فيسأله عن المسألة فيجيبه فيها بالجواب ثم يجيبه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب، فنسخت الأحاديث بعضها بعضا"[3]، وعلى هذه الرواية يشبّه الشيعة قول أئمتهم بحديث رسول الله ﷺ ،ويجعلون هذا منهجاً في حل التعارض بين الأحاديث.

---

[1] الكلينى، الكافي، ج1- ص64.

[2] الحر العاملى، وسائل الشيعة، ج27- ص108.

[3] الكلينى، الكافي، ج1- ص65.

وقد يجمع التقية والنسخ في حديث واحد، حيث يتكلم الإمام في الحديث الأول أمام عموم المسلمين ويتكلم بحديث معارض للأول عند شيعته، وعلى ذلك يأخذ الشيعة الإمامية الرواية الأخيرة بسبب نسخها للحديث الأول، حيث وردت رواية فيها سؤال أبو عبد الله إلى أصحابه عن هذا الموضوع:" أرأيتَك لو حدثتُكَ بحديث العام ثم جئتني من قابلٍ فحدثتُكَ بخلافه بأيهما كنتَ تأخذ؟ قال قلت: كنت آخذ بالأخير، فقال لي: رحمك الله"[1]، فهذا الحديث يشيرا إلى التقية والنسخ، قال العالم الشيعي الجيلاني تعليقاً على هذا الموضوع: " لو صح الخبران جميعا، لكان الواجب الأخذ بقول الأخير، كما أمر به الصادق عليه السلام؛ وذلك أن الأخبار لها وجوه ومعان، وكل إمام أعلم بزمانه وأحكامه عن غيره من الناس"[2] فالخبر الأخير هو المعتمد عند الشيعة بغض النظر عن معارضته للقرآن أو للعقل أو لحديث آخر.

نستنتج من هذه المعلومات التي أوردناها أن الاختلافات كثيرة في كتب الشيعة، وذهبوا في حل التعارض بينها إلى طريق يسير أوله التقية، فإذا كان الحديث صادر عن أئمتهم ويحال العمل به بحسب مذهبهم فيكون حديث" محمول على التقية" ، فكتاب "الاستبصار" و"التهذيب" للطوسي مليء بهذه الأمثلة، كما ذهب الشيعة في حل التعارض إلى العمل بحديث الراوي الإمامي وترك العمل بحديث الراوي غير الإمامي، وإذا ما استمرت المشكلة فيلجأ الشيعة إلى حمل الحديث على التقية مرة أخرى، وكما يلجؤون إلى النسخ إذا لم يجدوا حلاً للتعارض، فهذا الطريق معلوم عند أهل السنة، وإن كان هذا الاسلوب معلوما عند اهل السنة لكنه محصور في أقوال رسول الله ﷺ في وقت الذي وسعّه الشيعة ليشمل أقوال أئمتهم.

---

[1] المصدر نفسه، ج1- ص67.

[2] الجيلانى، رفيع الدين محمد بن محمد مؤمن، الذريعة إلى حافظ الشريعة (شرح أصول الكافي جيلانى)، دار الحديث، الطبعة الأولى، 1429 هـ، ج1- ص95.

الخاتمة النتائج

1- وما إن دخلت الفتن في المجتمع الإسلامي، حتى بدأت عقيدة الإمامة بالتشكّل عند من يؤيد علي رضي الله عنه، رميت بذرة الفتنة في هذا المجال عند استشهاد عثمان رضي الله عنه، وتفاقمت باستشهاد الحسين رضي الله عنه، وبلغت ذروتها في وقت جعفر الصادق رضي الله عنه.

2- تحتل أقوال الأئمة الأثنى عشر النسبة الاكبر في المصادر الشيعية مقارنة بأقوال رسول الله ﷺ، ومعظم الروايات في مصادرهم عن محمد الالباقر (ت 114 هـ.)، وجعفر الصادق (ت 148 هـ.) وكان أكثر وضع للرواية في وقتيهما، فما استطاع جعفر الصادق ردعهم عن ذلك.

3- تشكّلت فرقتان بعد الغيبة الصغرى بناء على منهجية قبولهم للرواية، الفرقة الأولى وهم الإخباريون والذين انتهجوا عدم نقد الرواية وقبلوها كما هي، والفرقة الثانية وهم الأصوليون الذين اتبعوا منهج نقد الرواية وكان ذلك في القرن الخامس هـ. ولم تستقر علوم الحديث عند الشيعة الإمامية حتى القرن العاشر الهجري.

4- تأثّراً بعقيدة الإمامة قال الشيعة الإمامية بـ"ضرورة وجود معصوم في سند كل حديث" ، واتخذوا من ظاهرة بدء الكذب في عهد النبي وعدم وجود من يوثق به ذريعة لذلك، فوضعوا روايات توجب أخذ الحديث عن الأئمة المعصومين فقط.

5- لم يبدأ علم الرجال عند الشيعة الإمامية إلا بعد الغيبة الكبرى(329 هـ.)، ولكن بالتأمل في الكتب الأصلية لعلم الرجال عندهم نجدها تحوي أخطاء وتناقضات كثيرة ،أشار إليها علماء الشيعة أنفسهم.

6- من أبرز الملاحظات على معظم كتب علم الرجال عند الشيعة الإمامية اكتفاؤها بذكر تراجم الرواة دون وصف مرتبتهم من ناحية علمية توثيقا وتضعيفا.

7- ألفاظ الجرح والتعديل عند الشيعة تتوقف على مذهب الراوي بالمقام الأول بغض النظر عن وثاقة الراوي، ومجرد وجود راوٍ غير إمامي في سند الحديث كافٍ لانزاله من مرتبة الصحيح والحسن إلى الموثق.

8- وضعت الشيعة بعض الاصطلاحات في علم الرجال التي تشير إلى قرب الراوي من الإمام مثل "وكيل" أو "من أصحاب الإمام" أو" من أولياء أحد الأئمة" وغيرها من الألفاظ، ووضعوا لهم منهجاً خاصا في التعديل مشابه لمنهج أهل السنة في تعديل أصحاب رسول الله ﷺ.

9- لم يعدل الشيعة الإمامية في أصحاب رسول الله ﷺ إلا من قبل بعقيدتهم منهم كما ادعوا.

10- المتأمل في كتب الرجال الشيعية يجد أن ألفاظ الجرح والذم للراوي ليست كثيرة مقارنة بألفاظ المدح والتعديل، وذلك لاكتفائهم في التجريح بوصف الراوي أنّه "غير إمامي" للدلالة على فساد مذهبه، فلم يبن تجريحهم للراوي على منهج علمي، فكان كافيا للتجريح عندهم أوصاف مثل " كاتب الخليفة " أو "الوالي" أو "الرجل من بني أمية".

11- بدأ علم مصطلح الحديث عند الشيعية الإمامية في القرن العاشر على يد الحسن بن زين الدين الجبعي العاملي(ت 966 هـ) المعروف بالشهيد الثاني متأثرا بأهل السنة كما قال بعض علماء الشيعة، وكانت هذه البداية متأخرة كثيراً مقارنة بأهل السنة.

12- بدأ تقسيم الأحاديث إلى أربعة مراتب عند الشيعة الإمامية في وقت متأخر على يد الأصوليين، وأهم اسباب هذا التأخر هو قول الإخباريين بصحة كل ما ورد في الكتب الأربعة.

13- ابتدع الشيعة قسما خاصاً في الحديث للرواة غير الإماميين أسموه بـ"الحديث الموثق"، وذلك لتمييزه عن احاديث الإماميين، حيث جعلوه دون الصحيح والحسن منزلة.

14- لجأ الشيعة في حل التعارض بين الأحاديث إلى عدة وسائل: مثل التقية وهي حديث الإمام لأقوال لا توافق مذهبه أمام العوام أو غير الإماميين، ومثل ترجيح حديث الراوي الإمامي على غيره، ومثل النسخ كنسخ قول الإمام بأقوال المعصومين قبله.

التوصيات:

يوصي الباحث بدراسة بعض الموضوعات المتعلقة بالشيعة الإمامية بسبب أهميتها في مجال علم الحديث وقلة الدراسات حولها عموما، من أجل ذلك يقترح الباحث بعض العناوين التي تحسن أن تكون رسالة علمية:

1. حجية خبر الواحد عند الشيعة الإمامية دراسة تاريخية تحليلية نقدية

2. رواة غير الإمامية عند الشيعة الإمامية في الكتب الأربعة

3. الرواة المشتركون بين أهل السنة والشيعة الإمامية دراسة تحليلية نقدية

4. تشكّل علم دراية الحديث عند الشيعة الإمامية دراسة تاريخية نقدية

5. منهج ابن فروخ الصفارومصادره في كتابه" بصائر الدرجات"

6. المنهج الحديثي عند الطوسي.

7. رواية الحديث بين الغيبة الصغرى والكبرى

8. علم الرجال عند النجاشي في كتابه "رجال النجاشي"

9. ابن بابويه القمي ومنهجه في كتابه " من لا يحضره الفقيه"

10. تشكّل المصادر الشيعية الأولى يعد الغيبة الكبرى

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

الكتب أهل السنة:

2- الأثري، عبد الله بن عبد الحميد(1422هـ.)، **الوجيز في عقيدة السلف الصالح (أهل السنة والجماعة)**، بدون ط، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

3- الأشعري، أبي بردة بن أبي موسى (ت 324هـ.)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ط3، دار فرانز شتايز بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، ، 1980 م.

4- الأشقر، رأفت محمد أحمد (2011 م.)، **أثر عقيدة الإمامة على مصادر العقيدة عند الشيعة الإمامية**، رسالة الماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ،غزة- فلسطين

5- الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت756 هـ.)، **المواقف**، ط1 (تحقيق : عبد الرحمن عميرة)، دار الجيل، ، 1997 م.

6- البابرتي، محمد بن محمد بن محمود (ت786 هـ.)، **شرح عقيدة الطحاوية**، ط1، دار البيروتي ، 1430 هـ.

7- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله (ت 256 هـ.)، **الجامع الصحيح المختصر**، ط2،الأردن- عمان، مؤسسة الرسالة الناشرون، ، 1435هـ.

8- البرقعي، أبو الفضل ابن الرضا(ت 1413 هـ.)، **كسر الصنم**، ط2، دار البيارق، 1421هـ.

9- البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب (ت463 هـ.)، **تاريخ بغداد**، بدون ط، دار الكتب العلمية.

10- بواعنة، سعيد محمد علي (2010 م.)، الأصول الأربعمائة عند الشيعة الإمامية وهم أم حقيقة، **دراسات**/علوم الشريعة والقانون، (37)، 376-390.

11- البيهقي، الحسن بن علي(ت 458 هـ.)، **السنن الكبرى**، ط1، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة، الهند ببلدة حيدر آباد ، 1344 هـ.

12- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى(ت 279 هـ.)، **سنن الترمذي**، ط1،مؤسسة الرسالة الناشرون،الأردن-عمان، 2013 م.

13- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(ت728 هـ.)، **منهاج السنة النبوية**، ط1، مؤسسة قرطبة، ، 1406 هـ.

14- الجزائري، طاهر(ت 1334 هـ.)، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**،ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، لبنان- بيروت 2009 م.

15- جلي، أحمد محمد أحمد(1986 م.)، **دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين: الخوارج والشيعة**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

16- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم(ت733 هـ.)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، ط2، دار الفكر، دمشق، 1406 هـ.

17- الجوّابي، محمد طاهر (1991 م.)، **جهود المهدثين في متن الحديث النبوي الشريف**، بدون ط، مؤسسات الكريم بن عبد الله.

18- الجويني، عبد الله بن يوسف بن محمد(ت 478هـ.)، **الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم**، ط2،(تحقيق: عبد العظيم الديب)، مكتبة إمام الحرمين، 1401هـ.

19- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 405 هـ.)، **معرفة علوم الحديث**، ط2، دار الكتب العلمية، ، 1977م.

20- _____، **المستدرك على الصحيحين**، ط1، دار الكتب العلمية، 1411 هـ.

21- ابن حجر العسقلاني، محمد بن أحمد بن حجر(ت852 هـ.)، **تهذيب التهذيب**، ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ.

22- _____، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط1، دار الكتب العلمية، 1415 هـ.

23- _____، **تقريب التهذيب**،، ط1، دار الرشيد، 1406 هـ.

24- حسين، إعجاز حسين النيسابوري(ت614 هـ.)، **كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار**، الطبعة كلكته، 1330 هـ.

25- ابن خلدون، عبد الرحمن من محمد (ت 1406 م.)، **مقدمة ابن خلدون**، ط1، دار يعرب، (تحقيق: عبد الله محمد الدّرويش)، 2004 م.

26- الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد (ت 255 هـ.)، **سنن الدارمي**، ط1، دار الكتاب العربي، (تحقيق: فواز أحمد زمرلي خالد السبع العلمي)، 1407 هـ.

27- أبو داود، أبو داود السجستاني(ت 275 هـ.)، **سنن أبي داود**، ط1، مؤسسة الرسالة الناشرون، الأردني- عمان، 2013 م.

28- الدميجي، عبد الله بن عمر بن سليمان (1408 هـ.)، **الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة**، بود ط، دار طيبة.

29- الدهلوي، عبد العزيز علام حكيم (ت 1239 هـ.)، **مختصر التحفة الإثني عشرية**، بدون ط ، الطبعة السلفية، 1373 هـ.

30- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله (ت 748 هـ.)، **تذكرة الحفاظ**،، ط1، دار الكتب العلمية ، 1998 م.

31- _____،**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، بدون ط، (تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود)، دار الكتب العلمية، 1995 م.

32- _____ **،ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، ط 4، دار البشائر،بيروت، 1410هـ.

33- الرازي، عمر الحسين فخر الدين(ت 606 هـ.)،**الأربعين في أصول الدين**، بدون ط.، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية.

34- _____ **،مفاتيح الغيب - التفسير الكبير**، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420 هـ.

35- الزركشي، عبد الله بن بهادر (ت 794 هـ.)، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ط1، أضواء السلف، 1419 هـ.

36- سحيمي، أحمد (2004 م.)، **توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وأهل السنة**، ط1، دار السلام.

37- السعدي، عبد المليك بن عبد الرحمن (2014 م.)، **شرح العقائد النسفية**، ط4، عمان -الأردن، دار النور.

38- الشنفا، سعد راشد عوض (2008 م.)، **الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية**، رسالة الماجستير غير منشورة، الجامعة الأدرنية، عمان- الأردن.

39- الشهرستاني، عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت 548 هـ.)، **الملل والنحل**،ط 9، (التحقيق: أحمد فهمي محمد)، دار الكتب العلمية ، 1434 هـ.

40- الصاوي، أحمد بن أحمد (ت 1241 هـ.)، **حاشية الصاوي على الجلالين**، بدون ط، (تحقيق: عبد الله المنشاوي)، القاهرة، دار الحديث، 2011 م.

41- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت 643 هـ.)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، 1406 هـ

42- الصنعاني، صلاح بن محمد الحسني(ت 1182 هـ.)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، ط1، دار الكتب العلمية، 1417 هـ.

43- صنوبر، أحمد عبد الجبار احمين صنوبر(2009 م.)، **الاتجاهات الحديثية عند الشيعة الإمامية دراسة تحليلية نقدية**، اطروحة الدكتوره غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان- الأردن.

44- الطبراني، أبو القاسم (ت 360 هـ.)، **المعجم الكبير**، ط2، مكتبة العلوم والحكم، 1404 هـ.

45- ابن عاشور، محمد الطاهر (ت 1393 هـ.)، **تفسير التحرير والتنوير**، بدون ط، دار التونسية، 1984 م.

46- العمري، محمد علي (1420 هـ.)، **دراسات في منهج النقد عن المحدثين**،ط1، عمان- الأردن، دار النفائس.

47- علوان، نعمة الله بن محمود النخجواني(ت920 هـ.)، **الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية**، ط 1، دار ركابي، ، 1999 م.

48- عواد، معاذ عقاب أحمد عواد(2006 م.)، **علم الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية**، اطروحة الدكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن .

49- ابن علي، أحمد بن محمد الفيومي المقري(ت 770 هـ.)، **المصباح المنير**، بدون ط، بيروت- لبنان، مكتبة لبنان ناشرون،2001 م.

50- الغزالي، محمد بن محمد (ت 505 هـ.)، **المستصفى في علم الأصول**، ط1، دار الكتب العلمية، ،1413 هـ.

51- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت 395 هـ.)، **معجم مقاييس اللغة**، بدون ط، (تحقق: عبد السلام محمد هارون)، دار الفكر، 1979 م.

52- فودة، سعيد عبد اللطيف (2013 م.)، **حاشية شرح الخريدة للإمام أحمد الدردير**، ط1،عمان- الأردن: دار النور.

53- الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب (ت 817 هـ.)، **القاموس المحيط**، ط 2 ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان- بيروت، 1426 هـ.

54- ابن ماجة، محمد بن يزيد (ت 273 هـ.)، **سنن ابن ماجة**، ط1، مؤسسة الرسالة الناشرون، عمان- الأردن، 1430 هـ.

55- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج(ت 261 هـ.)، **صحيح مسلم**، ط1، مؤسسة الرسالة الناشرون، عمان- الأردن، 2012 م.

56- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت 711 هـ.)، **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت ، 1414 هـ.

57- النسائي،أحمد بن شعيب النسائي(ت 303 هـ.)، **سنن النسائي**، ط1، مؤسسة الرسالة الناشرون،عمان- الأردن، 2014 م.

58- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى النووي(ت 676 هـ.)، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405 هـ.

59- Bakan, Tevhit(2006.), **Çağdaş Şii Bilginlerine Göre Hadislerin Yazılması**, Erzurum ilahiyat fakültesi dergisi,sayı 26

60- Demirel, serdar demirel(2014**.), Ehl-i sünnet ile imamiye şiası arası karşılaştırmalı Hadis İlimleri**, karınca-polen yayınları.

61- Koçyiğit, Talat KOÇYİĞİT(2012), **Hadis Tarihi**,TDY.

62- Sayın,Esma(2012), **İran'daki şii kültüründe ahbariyye- usuliyye yaklaşımları bağlamında gelenek-yenilik çizgisi**,Türk- İslam Medeniyeti akadameik araştırma dergisi, sayı : 14

63- Brown, Jonathan A.C. Brown(2009**)," Prophetic Traditions in Shiite Islam", Hadith: Muhammed's Legacy in the Medievel and Modern World**,England, Oxford: Oneworld Puplications.

الكتب الشيعية

64- الأسترابادي، محمد أمين (ت 1033 هـ)، **الفوائد المدنية**، ط1، (تحقيق: الشيخ رحمة الله الرحمتي الأراكي)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران 1424 هـ.

65- ابن اشعث، محمد بن محمد (ت في القرن 4)، **الجعفريات (الأشعثيات)**، ط1، ، طهران، مكتبة النينوى الحديثة.

66- الأمين، محسن(ت 1371 هـ)، **أعيان الشيعة**، بدون ط، دار التعارف للمطبوعات، 1403 هـ.

67- الكوفى الاهوازى، حسين بن سعيد(ت 254 هـ)، **الزهد**، ط2، المطبعة العلمية، قم، 1402 هـ.

68- البابلي، أبو الفضل حافظيان (1424 هـ)، **رسائل في دراية الحديث**، ط1، مصادر الحديث الشيعية.

69- ابن بابويه، محمد بن (ت 329 هـ)، **معاني الأخبار**، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، 1403 هـ .

70- _____، **الخصال**، ط1، مؤسّسة النشر الإسلامي ، قم، 1362 ش.

71- _____، **من لا يحضره الفقيه** ، ط2، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1413 هـ.

72- ابن بابويه، محمد بن على، **عيون أخبار الرضا عليه السلام**، ط1، نشر جهان، طهران، 1420 هـ.

73- _____، **الأمالي(للصدوق)**، ط6، كتابچى، قم، 1418 هـ.

74- البحراني، يوسف بن أحمد (ت 1186 هـ.)، **لؤلؤ البحرين**، ط1 (تحقيق: محمد صادق بحر العلوم)، مكتبة فخاوي، 2008 م.

75- البحرانى، عبد الله بن نور الله، **عوالم العلوم و المعارف والأحوال-الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام** ، ط2، مؤسسة الإمام المهدي، قم، ايران، 1382 ش.

76- البحرانى، هاشم بن سليمان(ت 1107 هـ.)، **الإنصاف في النصّ على الأئمة الإثني عشرعليهم السلام**، بدون ط ، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، طهران، 1378 هـ .

77- البرسي، رجب بن محمد (ت 813 هـ.)، **مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين عليه السلام**،، ط1، الأعلمي، بيروت، 1422 هـ.

78- البرقى، أحمد بن محمد بن خالد(ت 274 هـ.)، **المحاسن**، ط2، دار الكتب الإسلامية، طهران، 1371 هـ .

79- البهائي، بهاء الدين محمد بن الحسين (ت 1030 هـ.)، **مشرق الشمسين واكسير السعادتين**، بدون ط ،(تحقيق: السيد مهدي الرجائي)، الاستانة الرضوية المقدسة مجمع البحوث الاسلامية.

80- التستري، محمد تقي (ت 1415 هـ.)، ط1، **قاموس الرجال**، ، قم، مؤسسة النشر الإسلامي.

81- التفرشي، مصطفى بن الحسين الحسيني (1418 هـ.)، **نقد الرجال**، ط1، مؤسسة آل البيت، قم.

82- الجلالي، محمد رضا(1413 هـ.)، **تدوين السنة الشريفة**، ط1، مكتب الإعلام الإسلامي.

83- جمع من العلماء(1423 هـ.)، **الأصول الستة عشر**، ط1، مؤسسة دار الحديث الثقافية.

84- ابن أبي جمهور، محمد بن زين الدين(ت 901 هـ.)، **عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية**، دار سيد الشهداء للنشر ، ط1، 1405 هـ.

85- الجواهري ، محمد، **المفيد من معجم رجال الحديث**، ط1، مؤسسة التأريخ العربي، قم، 1430 هـ.

86- جيلانى، رفيع الدين محمد بن محمد مؤمن(1429 هـ)، **الذريعة إلى حافظ الشريعة (شرح أصول الكافي جيلانى)**، ، ط1، دار الحديث، القاهرة.

87- الحائري، عبد الرزاق بن علي رضا (1425 هـ.)، **الوجيزة في علم دراية الحديث** (داخل كتاب رسائل في دراية الحديث)، ط2، دار الحديث، قم.

88- الحرّ العاملي، أبو جعفر محمد بن الشيخ الحسن بن علي (ت 1104هـ.)، **تفصول وسائل الشيعة**، ط2، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، 1414 هـ.

89- _____، **هداية الأمة إلى أحكام الأئمة عليهم السلام**، ط1، 1414 هـ.

90- _____، **وسائل الشيعة**، ط1، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، 1409 هـ .

91- الحرانى، الحسن بن على، **تحف العقول**، ط2، جماعة المدرسين، 1404 هـ .

92- الحسَني، هاشم معروف الحسني(ت 1403 هـ.)، **المبادي العامة للفقه الجعفري**، ط2، دار القلم.

93- _____ ، **الموضوعات في الاثار والاخبار عرض ودراسة**، ط1، دار التعارف للمطبوعات، 1987 م.

94- _____ ، **دراسات في الحديث والمحدثين**، بدون ط، دار التعارف للمطبوعات.

95- الحكيم، محمد تقي (ت 1423 هـ.)، **سنة أهل البيت**، ط1، دليلنا، 1426 هـ.

96- الحلي، الحسن بن يوسف بن مطهر(ت 726 هـ.)، **رجال العلامة الحلي**، ط2، نجف اشرف، 1411 هـ.

97- _____ ، **مختلف الشيعة في احكام الشريعة**، ط1، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين،قم، ، 1372هـ.

98- _____ ، **منتهى المطلب**، مجمع البحوث الإسلامية، ط1، 1412 هـ.

99- _____ ، **الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**، ط1، مكتبة الالفين ، 1985 م.

100- _____ ، **خلاصة الأقوال**، ط1، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، 1417 هـ.

101- _____ ، **الباب الحادي عشر**، (تحقيق: مهدي محقق)، مؤسسة آستان، 1368 ق.

102- الحلي، جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد (ت 676 هـ.)، ، **المعتبر في شرح المختصر**، بدون ط، مؤسسة سيد الشهداء، 1364 ش.

103- الحلي، علي بن داود (ت 707 هـ.)، **الرجال (لابن داود)**، ط1، جامعة طهران، طهران، 1342 ش

104- الحيدري، كمال (2013 م.)،**علم الإمام**، بدون ط، بيروت-لبنان، مؤسسة الهدي.

105- الخاقاني، علي بن حسين (ت 1334 هـ.)، **رجال الخاقاني**، ط2، مكتب الاعلام الاسلامي، ، 1404هـ.

106- الخرّازي، محسن (1423 هـ.)، **بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية**، ط10، قم، مؤسسة النشر الاسلامي.

107- الخميني، أحمد الموسوي(ت 1409 هـ.)، **تحرير الوسيلة**، ط1، سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية ، إيران 1418 هـ.

108- الداماد، محمد الباقر الحسيني المرعشي (ت 1042 هـ.)، **الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية**، ط1، (تحقيق: غلام حسين قيصرية ونعمة الله الجليلي)، قم، دارالحديث للطباعة والنشر ، 1422 هـ.

109- الرضى، محمد بن حسين شريف(ت 406 هـ.)، **نهج البلاغة (للصبحي صالح)** ، ط1، الهجرة،قم، 1414 هـ.

110- _____ ، **نهج البلاغة / ترجمه انصاريان**، دار العرفان ،قم ، 1430 هـ

111- السبحاني، جعفر (1435 هـ.)، **أصول الحديث والأحكام في علم الدراية**،ط 9، قم، مؤسسة الإمام الصادق.

112- _____(1435 هـ.)، **دروس موجزة في علمي الرجال والدراية**، ط5،قم، مركز المصطفى العالمي.

113- _____، **بحوث في الملل والنحل**، ط3، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين بقم المشرّفة.

114- _____(1435 هـ.)، **كليات في علم الرجال**، ط11، قم، مؤسسة نشر الإسلامي،

115- الشهيد الأول، محمد بن جمال الدين (ت 786 هـ.)، **ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة**، ط1، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، 1419 هـ.

116- الشهيد الأول والشهيد الثاني(ت 965 هـ.)، (الشهيد الاول: محمد بن جمال الدين المكي العاملي - الشهيد الثاني: زين الدين الجبعي العاملي) ،**الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية**، ط1. (تحقيق: محمد كلانتر)، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.

117- الشهيد الثاني، زين الدين علي الاملي (ت 965 هـ.)، **البداية في علم الدراية**، ط 1 (تحقيق: اسيد محمد رضا الحسيني الجلاليّ)، انتشارات محالاتي، 1421 هـ.

118- _____ ، **الرعاية في علم الدراية**، ط3، مكتبة سماحة آسة الله العظمى المرعشي، قم، 1433هـ.

119- _____ ، **التحرير الطاووسي**، ط1، مؤسسة الأعلامي للمطبوعات، ، 1408 هـ.

120- _____ ، **الرعاية في علم الدراية**، ط2، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، 1408 هـ.

121- _____، **شرح البداية في علم الدراية**، ط1، منشورات ضياء الفيروزآبادي، 1432هـ.

122- الشيرازي، آية الله العظمى الشيخ مكارم (1419 هـ.)، **دروس في العقائد الاسلامية**، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب.

123- صاحب معالم، السعيد جمال الدين أبو منصور(ت 1011 هـ.)، **منتقى الجمان**، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي،قم ، 1362 ش.

124- الصدر، محمّد الباقر(ت 1980 م.)، **المعالم الجديدة للأصول**، ط1 مركز الأبحاث والدراسات التخصّصية للشهيد الصدر،1421 هـ.

125- الصدر، حسن (ت 1354 هـ.)، **نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي**، بدون ط، نشر المشعر.

126- _____، **تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام**، ط2، انتشارات اعلمي، 1375 هـ.

127- _____، **الشيعة وفنون الإسلام**، ط1،مؤسسة السبطين العالمية، 1427هـ.

128- الصفار، محمد بن حسن(ت 290 هـ.)، **بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم**، ط2، مكتبة آية الله المرعشي النجفي،قم- إيران ، 1404 هـ .

129- ابن طاووس، على بن موسى(ت 664 هـ.)، **مهج الدعوات و منهج العبادات**، ط1، دار الذخائر، 1411 هـ.،

130- الطبرسي، حسين النوري (ت 1320 هـ.)، **خاتمة مستدرك الوسائل**، ط1، مؤسسة آل البيت، قم- إيران، 1429 هـ.

131- الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت 548 هـ.)، **إعلام الورى بأعلام الهدى**، ط1،مؤسسة آل البيت لإحياء التراث،قم- إيران، 1417 هـ.

132- الطهراني، آقا بزرك (ت 1389 هـ.)، **الذريعة الى تصانيف الشيعة**، ط2،دار الاضواء للطباعة والنشر والتوزيع، 1983م.

133- الطوسى، محمد بن الحسن(ت 460 هـ.)، **تهذيب الأحكام** (تحقيق خرسان)، ط4 دار الكتب الإسلاميه،طهران- إيران ، 1407 هـ.

134- _____، **الغيبة** (للطوسي)/ كتاب الغيبة للحجة، ط1، دار المعارف الإسلامية، قم – إيران، 1411 هـ.

135- _____، **الإستبصار فيما اختلف من الأخبار**، ط1 ، دار الكتب الإسلامية، طهران- إيران 1390 هـ.

136- _____، **الفهرست**، ط1، مؤسسة نشر الفقاهة، ، 1417 هـ.

137- _____، **فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول**، ط2، ستارة، قم – إيران، 1420 هـ

138- _____، **تلخيص الشافي**، (تحقيق: السيد حسين بحر العلوم)، ط1، مؤسسة انتشارات المحبين، 1382 ش.

139- _____، **رجال الطوسي**، ط1، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، 1373 ش.

140- _____ ، **الرسائل العشر**، ط2، مؤسّسة نشر الإسلامي، قم- إيران، 1414 هـ.

141- _____، **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد** (شرح الحلي)، بدون ط، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.

142- _____، **الأمالي (للطوسي)**، ط1 دار الثقافة، قم، 1414 هـ.

143- _____ ، **تهذيب الأحكام** (تحقيق: خرسان)، ط4، دار الكتب الإسلامية، 1407 هـ.

144- العاملي، حسين بن عبد الصمد (ت 984 هـ.)، **وصول الأخيار إلى اصول الأخبار**، بدون ط (التحقيق: عبد اللطيف الكوهكمري)، جمع الذخائر الإسلامية ، 1401 هـ.

145- العاملي، أكرم بركات (1431 هـ.)، **دروس في علم الدراسة**، ط2، دار الصفوة.

146- الغريفي، محي الدين (ت 1412 هـ.)، **قواعد الحديث**، ط2، دار الأضواء، 1406 هـ.

147- الغضائري، أحمد بن الحسين (ت 450 هـ.)، **الرجال لابن الغضائري**، ط1دار الحديث،قم- إيران، 1422 هـ.

148- الغطاء، محمد الحسين كاشف (ت 1373 هـ.)، **أصل الشيعة وأصولها**، ط1، دار الأضواء، 1990 م.

149- الفضلي، عبد الهادي (ت 2013 م.)، **أصول الحديث**، ط2، مركز الغدير، 1432هـ.

150- القمى، على بن ابراهيم(ت 329 هـ.)، **تفسير القمي**، ط3، دار الكتاب، قم- إيران، 1404 هـ .

151- ابن قولويه، جعفر بن محمد(ت 367 هـ.)، **كامل الزيارات**، ط1، دار المرتضوية، النجف، 1397 هـ.

152- الكجوري، مهدي الشيرازي(ت 1293 هـ.)، **الفوائد الرجالية**، ط1، دار الحديث، قم- إيران، 1424 هـ.

153- الكاشاني، محمد محسن بن شاه (ت 1091 هـ.)، **تفسير الصافي**، ط2، مكتبه الصدر، 1415 هـ.

154- _____، **الوافي**، ط1، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام ، اصفهان-إيران، 1406 هـ.

155- الكشي، محمد بن عمر الكسب(ت 350 هـ.)، **رجال الكشي - اختيار معرفة الرجال** (مع تعليقات مير داماد الأسترآبادي)، بدون ط، مؤسسة آل البيت عليهم السلام ،قم- إيران، 1404 هـ.

156- الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت 329 هـ.)، **الكافي**، ط4، دار الكتب الإسلامية، طهران- إيران، 1407 هـ.

157- كني، الملا علي (ت 1306هـ.)، **توضيح المقال في علم الرجال**، ط1، دار الحديث، القاهرة،1421 هـ.

158- المازندراني، محمد صالح بن أحمد (ت 1081 هـ.)، **شرح الكافي- الأصول والروضة** (للمولى صالح المازندراني)، ط1، المكتبة الإسلامية ، طهران- إيران، 1424هـ.

159- المالكي، فاضل (1420 هـ.)، **الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة**، ط1، مركز الأبحاث العقائدية.

160- المامقاني، عبد الله (ت 1351 هـ.)، **مقباس الهداية في علم الدراية**، ط2 منزورات دليل ما،قم- طهران ، 1435 هـ.

161- مؤدب، رضا (1426 هـ.)، **علم الدراية المقارن**، ط1، قم- إيران، منشرات المركز العاملي للدراسات الإسلامي.

162- المجلسى، الباقر بن محمد تقى (ت 1110 هـ.)، **بحار الأنوار**، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، 1403هـ.

163- _____ ، **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، ط2، دار الكتب الإسلامية، طهران- إيران، 1404 هـ.

164- المجلسى، محمد تقي بن مقصود علي(ت 1070 هـ.) ، **روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه**، ط2، مؤسسة كوشانبور للثقافة الإسلامية، قم- إيران، 1406 هـ

165- المرتضى، علي بن الحسين بن موسى الشريف (ت 436 هـ.)، **الذريعى إلى أصول الشريعة**.)، بدون ط، مؤسسة الإمام الصادق.

166- _____ ، **رسائل الشريف المرتضى**، دار القرآن الكريم، 1405 هـ.

167- المسعودي، أبو الحسن بن علي (ت 346 هـ.)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ط1 المكتبة العصرية، 2005 م.

168- المظفر، محمد رضا (ت 1383 هـ.)، **بداية المعارف الالهية**، ط10، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران، 1423هـ.

169- _____ ، **عقائد الإمامية**، بدون ط، مركز الأبحاص العقائدية، 1422هـ.

170- المفيد، محمد بن محمد(ت 413 هـ.)، **الأمالي (للمفيد)**، ط1، مؤتمر الشيخ المفيد،قم- طهران ، 1413 هـ.

171- _____ ، **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**، ط1، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، قم- طهران، 1995 م.

172- _____ ، **رسالة عدم سهو النبي**، (تحقيق: مهدي نجف)، ط1، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، 1423 هـ.

173- _____، **الإفصاح في الإمامة**، (تحقيق: قسم الدراسات الاسلامية مؤسسة البعثة)، ط2، المؤتمر العالمي لآلفية الشيخ المفيد، 1413 هـ.

174- _____، **أوائل المقالات**، (تحقيق:ابراهيم الانصاري)، ط1، المؤتمر العلمي لأفية الشيخ المفيد، 1413 هـ.

175- _____ ، **تصحيح الاعتقاد**، ط1،المؤتمر العالمي لألفية الشيعخ المفيد، 1413 هـ.

176- _____، **المسائل السروية**، (تحقيق: صائب عبد الحميد)، ط1، المؤتمر العلمي لألفيتي الشيخ المفيد ، 1413 هـ.

177- الميرداماد، محمد الباقر بن محمد (ت 1042 هـ)، **الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية**، ، ط2، دار الخلافة، قم- إيران، 1311 هـ.

178- الميانجي، علي الأحمدي(ت 1421 هـ)، **مكاتيب الأئمة عليهم السلام**، ط1،دار الحديث، قم – إيران، 1426 هـ.

179- النجاشي، أبو العباس (ت 450 هـ)، **رجال النجاشي**، ط6، مؤسسة النشر الاسلامي التابعه لجماعه المدرسين، قم- إيران، 1406 هـ.

180- النّجفي، محمّد حسن(ت 1266 هـ)، **جواهر الكلام**، ط6 دار إحياء التراث العربي، 1401 هـ.

181- النجمي، محمد صادق (1419 هـ)، **أضواء على الصحيحين**، ط1، قم- إيران، مؤسسة المعارف الإسلامية.

182- النيسابوري، الفتال (ت 508 هـ)، **روضة الواعظين**، بدون ط، نشورات الشريف الرضي.

183- النوبختي، الحسن بن موسى ، **فرق الشيعة**، بدون ط، دار الأضواء، 1984 م.

184- النورى، حسين بن محمد تقى(ت 1320 هـ.)، **مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل**، ط1، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم- إيران، 1408هـ .

185- الهلالى، سليم بن قيس(ت 76 هـ.)، **كتاب سليم بن قيس الهلالي**، ط1، الهادي، قم- إيران، 1405 هـ .

186- الوحيد البهبهاني، محمد الباقر الوحيد (ت 1206 هـ.)، **الفوائد الحائرية**، ط1، مجمع الفكر الإسلامي، 1415 هـ.

187- طباطبائى، محمد حسين (ت 1402 هـ.)، **شيعة در اسلام**، ط 13، بوستان كتاب، قم- إيران، 1435 هـ.

188- الطباطبايى، محمد كاظم (1390 ش.)، **تاريخ حديث شيعة**، ط3، ، طهران- إيران، مركز تحقيق وتوسعه علوم انساني.

189- عباسپور، زينب(1391 ش.)، **نزاع اخباريان واصوليان تأملى در درون مايه كتاب اخبارى گيرد تأريخ وعقايد**، أرشيو ونسخه پژوهى، كتاب ماه دين.،(183). ص 170-193.

190- مسعودي، محمد مهدي(1389 ش.)، **سيد عبدالله شبر در نزاع اصولى واخبارى**، مجلة علوم الحديث، (15)، ص164- 188.

IMPACT OF THE IMAMAH DOCTRINE IN HADITH CRITICISM OF TWELVERS (ITHNA ASHRIYAH)

By

Yusuf Oktan

Supervisor

Dr. Nama' Muhammad Ishaq al-Banna

ABSTRACT

This research aims to unravel the effect of Imamite doctrine in critiquing hadith from the Twelvers Shiite's perpective, this is due to the fact that the resources and roots of the Imamite Shiites revolve around the doctrine of Imamite. Therefore this research started by elucidating the terminologies related to the topic, followed by the origins of Imamite Shiite and the importance of Imamite doctrine to them, then by exploring the effects of this doctrine on the Twelvers Shiite's approach in dealing with the Prophetic tradition (Sunnah), from issues of documentation of Hadith, the formation of early Hadith resources, the involvement of Ikhbariyiin and Usuuliyiin with Sunnah,and to what extend the aforementioned doctrine has affected the science of Jarh wa Ta'dil from its developments to the terminologies being used to accredit or discredit a narrator. This research in its third chapter, embarked on the issues in authenticating narrations from the lenses of Twelvers Shiite, the catergories of Hadith, the ways in resolving conflicting Hadith, and how the Imamite doctrine has affected all these categories.

From this research, it has appeared with great intensity that the sayings of the Twelvers scholars formed a large percentage of their scholarly tradition, in comparison to the Prophetic sayings. Also to note that the sciences of Hadith in the Shiite scholarly tradition was not formed until the 10th Century Hijri, where this is mainly due to the monopoly of the Ikhbari orientation in Hadith which

refused to exposed their scholarly sayings to criticism. This led to the late establishment of the Usuli orientation which contended the scholarly sayings by evaluating it with a proper critiquing system, letting no room for school of thought fanaticism to affect their criticism, which resulted to the seperation of narrations by non-Imamites andd narration of Imamites which has been labeled as Muwatthaq.